

في هذا العدد:

- تأثيرات حرب أوكرانيا والاستقطاب الدولي على العالم العربي وجواره
- البروباغندا الأمريكية - الروسية الموجهة نحو الشرق الأوسط
- هل ينجح تحالف "كواد" الرباعي في حصار الصين؟
- العلاقات الهندية اليابانية: الماضي والحاضر والمستقبل
- هل يحتاج الشرق الأوسط حقاً إلى ناتو جديد؟
- مقابلة العدد: النائب الاندونيسي د. فضلي زون
- ثقافة وأدب: محمد عاكف آرصوي - شاعر الاستقلال وحادي الأمة
- الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لأجل القتل، هل من ضوابط ونظم للحد منه؟



آسيا بوست

مجلة دورية تصدر عن منتدى آسيا والشرق الأوسط

العدد الخامس - أغسطس / آب - ٢٠٢٢

رئيس التحرير

د. محمد مكرم بلعاوي

مدير العلاقات العامة والإعلام

أحمد النبيه

هيئة التحرير

د. عبد الرحمن مقداد

د. إيهاب دغلس

د. شريف أبو شمالة

د. عبير الرنتيسي

د. بلال ياسين

د. خالد هنية

م. ربحي خلف

أ. توفيق حميد

أ. صهيب أحمد

تصميم و جرافيك

عبد الرحمن جبر

تدقيق لغوي

حنين حسين الديري

إسطنبول - تركيا



Asia Middle East Forum
Asya ve Orta Doğu Formu
منتدى آسيا والشرق الأوسط

تأسس المنتدى سنة ٢٠١٥، وهو مؤسسة مستقلة تعنى بالشأن الآسيوي، تسعى للمساهمة في الارتقاء بمستوى المعرفة الثقافية والسياسي والإعلامي وتعميق الوعي بواقع البيئة الآسيوية، وتوفير فرص التواصل الفعال والحوار بين المهتمين من كلا الجانبين. يأتي عمل منتدى آسيا والشرق الأوسط نتيجة لاستشعار الحاجة الماسة لتعزيز الروابط وزيادة مستوى التفاعل بين عموم بلدان قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، عبر تقديم كل منهما إلى الآخر، من خلال تسهيل التعارف والتعاون بين المثقفين والنشطاء وصناع القرار، لتبادل الخبرات والآراء، واستطلاع الفرص المشتركة، ويحدو المنتدى الأمل بإطلاق علاقة أكثر حيوية وإيجابية بين المنطقتين، وأن يشكل مرجعا بهذا الخصوص لكل المهتمين. نظم منتدى آسيا والشرق الأوسط وبالتعاون مع مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية، وأصدقاء الشعب الفلسطيني في جمهورية الصين الشعبية، مؤتمره الدولي الأول "الصين والقضية الفلسطينية" في فندق جوريون بمدينة إسطنبول/تركيا، بحضور ومشاركة نخب وشخصيات سياسية وأكاديمية وازنة، وممثلين عن عشرات المؤسسات والمنظمات والجهات المهتمة من مختلف دول العالم.

رؤيتنا

منصة رائدة لحوار آسيوي - شرق أوسطي

خطوة جديدة في مشوار قديم

www.ameforum.net

asiapost.mag@gmail.com

فهرس المحتويات

- ولنا كلمة 5
- ملف العدد: اليابان 22
- تعريف بمؤسسة: وكالة جايجا 28
- الاقتصاد المحلي الياباني 40
- تداعيات المواجهة الروسية الأوكرانية
على دول الخليج العربي 60
- عواصم ومدن: طوكيو 64
- تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا
على قطاع الطاقة الياباني 68
- انفوجرافيك: إحصائيات
الإنفاق الدفاعي في روسيا 70
- قراءة في كتاب: تاريخ اليابان السياسي
بين الحربين العالميتين 72
- مسألة تايوان: الصراع الصيني
الأمريكي في المحيطين الهادي والهندي 76
- أطعمة آسيوية: السوشي 80
- شخصيات: فوميو كيشيدا
رئيس الوزراء الياباني 82
- سياحة: مدينة كيوتو 84
- الصراع الإسرائيلي الفلسطيني
انتظار لحل عادل دام عقود 86

الآراء الواردة في هذه المجلة
لا تعبر بالضرورة عن آراء المنتدى



50

البروباغندا الأمريكية - الروسية
الموجهة نحو الشرق الأوسط



36

هل ينجح تحالف "كواد" الرباعي
في حصار الصين؟



54

تأثر اقتصاديات آسيا
بالحرب الروسية الأوكرانية



58

هل يحتاج الشرق الأوسط حقاً
إلى ناتو جديد؟



14

مقابلة العدد:
النائب الاندونيسي د. فضلي زون



30

العلاقات الهندية اليابانية:
الماضي والحاضر والمستقبل



6

تأثيرات حرب أوكرانيا والاستقطاب
الدولي على العالم العربي وجواره



32

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لأجل القتل،
هل من ضوابط ونظم للحد منه؟



44

ثقافة وأدب: محمد عاكف آرسوي
شاعر الاستقلال وحادي الأمة



ولنا كلمة

د. محمد مكرم بلعادي

رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط
رئيس التحرير

يصدر العدد الخامس من مجلة آسيا بوست ، وسط توترات عالمية غير مسبقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وهي تؤذن بحدوث تغيرات جذرية في بناء النسق الدولي ، وإعادة تموضع القوى الفاعلة وخصوصاً تلك الدول المتوسطة والصغيرة ، وهو ما يعني أن إعادة اصطفاف القوى الكبرى كالصين وروسيا والهند ، وإرهاصات بناء تحالفات أمنية واقتصادية يمكن أن يؤثر على المنطقة العربية والعالم الإسلامي تأثيراً مباشراً وعميقاً ، وخصوصاً ما يتصل بالقضية الفلسطينية ومستقبل الدول القطرية التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين. يشكل هذا العدد وقفة جادة مع هذه الأحداث والمستجدات ، ومحاولة لفهم صيرورتها ، ومآلاتها بغية استشراف أفضل للمستقبل ، والاستعداد للتعامل الإيجابي معه.

اليابان

تأثيرات حرب أوكرانيا والاستقطاب الدولي على العالم العربي وجواره

أ. حسام شاكر

خبير في الشؤون الأوروبية والدولية

فيينا/ بروكسيل

ما يجري منذ أواخر فبراير ٢٠٢٢م، لا يعد حرباً موضعية بين روسيا وأوكرانيا وحسب، فالحدث الميداني الداهم دشّن فصلاً جديداً من الاستقطاب الدولي بين روسيا والغرب، واستأنف عهد الحرب الباردة التي طُوّيت صفحاتها قبل ثلث قرن وإن جاءت في هيئة مُغايرة. تدرجت الأحداث الميدانية فوق الأراضي الأوكرانية وامتدت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، بصفة مُتضافرة مع عوامل ومتغيرات أخرى، إلى العالم عموماً؛ وليس العالم العربي ومحيطه الآسيوي والإفريقي استثناء من ذلك.

حرب في أوكرانيا واستقطاب روسي - غربي

ما إن حشدت روسيا قوّاتها على حدود أوكرانيا في أواخر سنة ٢٠٢١م، حتى عزّز حلف شمال الأطلسي انتشار قوّاته على الجانب الآخر من حدود هذا البلد الأوروبي الشرقي الكبير، وبعد أن عزّت القوات الروسية الأراضي الأوكرانية اتّجه الحلف إلى توسعة حضوره في الشمال الأوروبي وبحر البلطيق، عبر ضمّ فنلندا والسويد المحايدتين إلى عضويته. ورغم أن الحرب تدور من الناحية الظاهرية بين روسيا وأوكرانيا؛ إلا أن الدول الغربية ليست بمنأى عن الميدان، فهي تواصل إمداد القوات الأوكرانية بالأسلحة والذخائر، رغم بعض الحسابات المسبقة والعوائق المعقّدة التي تعترض هذا المسعى من جانب الأوروبيين، كما تُقدّم خدمات دعم استخبارية ولوجستية ودعائية متعددة لصالحها، علاوة على المساندة السياسية والمالية السخية لـ "كيف" في هذا الطرف الاستثنائي، ومقابل الحرب العسكرية التي شنتها "موسكو" حملة عكسية باشرت الدول الغربية باستعمال سلاح العقوبات، عبر حزم مُتعاقبة وظّفت أدوات مالية واقتصادية وتقنية ابتغت عزل روسيا وإضعافها وتحجيم تطلعاتها.

امتدت عواقب هذه الأزمة الدولية إلى العالم بأسره، فالحرب في أوكرانيا والاستقطاب الروسي-الغربي يجرّان تأثيرات عالمية متعدّدة، كما اتّضح مثلاً في مجال إمدادات الطاقة والأمن الغذائي والأوضاع الاقتصادية، بصفة لا تنفك عن تأثيرات أخرى بعد سنتين من جائحة كورونا، وأزمات سلاسل التوريد والجفاف، واضطرابات المناخ ورداءة المحاصيل الأساسية في بعض الأقاليم، ويبدو في المقابل أن هذه الأزمة تمنح أهمية أكبر لبعض الأطراف على المستويات الدولية والإقليمية، وتشجّع الاتجاه الاستقلالي في العلاقات الدولية خارج الفضاء الغربي، وتُعزز خشية بعض أقطاب النُفوذ الدولي على مواقعها التقليدية كما يتجلّى في حالة فرنسا مثلاً.

أزمة الطاقة وفرصها

تشهد أوروبا أزمة مُلحة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة عموماً، والغاز خصوصاً، نظراً لاعتماد عدد من بلدانها بأقدار متفاوتة على روسيا في هذا الشأن. دفعت الحرب في أوكرانيا أوروبا الموحدة إلى محاولة تقليص هذه الاعتمادية وضمان أمنها الطاقوي، على نحو فرض عليها البحث غير المُيسر عن بدائل عاجلة وأخرى طويلة الأمد في هذا الشأن، كما أن الدول الغربية عموماً معنية بالتعامل مع أزمة ارتفاع أسعار النفط والغاز الذي يضغط على اقتصاداتها التي تواجه معدلات تضخم قياسية، تُعزّز هذه الحالة أهمية البلدان العربية المصدرة للغاز والنفط، مثل: دول الخليج، وليبيا، والجزائر، ومصر، وتمنحها فرصاً أفضل لتعزيز استقلالية علاقاتها الخارجية، كما اتضح مثلاً في إحجام دول الخليج عن التجاوب مع المطالبات الأمريكية بزيادة إنتاج النفط خلافاً لتفاهات "أوبك بلس".

تزيد في السياق ذاته الأهمية الاستراتيجية لغاز شرق المتوسط الذي صعد بالدور الإسرائيلي في هذا الشأن، ومكّن مصر في الوقت نفسه من الظهور في هيئة شريك فاعل لأمن الطاقة الأوروبي، ثم إن إلحاح ملف الطاقة على الدول الغربية عزز دواعي التفاهم الغربي مع إيران، وكان له أثرٌ محتمل في إعادة تحريك "مفاوضات فيينا" المتعثرة بشأن استئناف الاتفاق النووي المُبرم سنة ٢٠١٥م، الذي عطله خروج الولايات المتحدة منه في عهد رئيسها السابق "دونالد ترامب"، وإن كان هذا المتغير وحده لا يضمن التوصل لاتفاق.

المكانة الغربية والاتجاهات الاستقلالية في العلاقات الدولية

لكن القارة الموحدة بدت في الشهور اللاحقة للحرب أقل تماسكاً في جدية التزامها بمعاقبة روسيا خشية الارتدادات العكسية لهذه السياسة على بعض البلدان، فسرعان ما تصدعت بعض المواقف الأوروبية في مواجهة "موسكو"، مثلما تبين في ترتيبات ثنائية مع بعض دول القارة قضت بدفع أثمان واردات الطاقة الروسية بالروبل حسب إملاءات مُعلنة فرضتها القيادة الروسية، كما تتلأأ الدول الأوروبية الأطلسية في إمداد أوكرانيا بالسلح الثقيل، أو تحاول القيام بذلك عبر مسالك التفاضية غير مباشرة رغم إلحاح "كييف" على شركائها الأوروبيين بزيادة نوعية التسليح المقدم لها.

أظهرت الشهور الستة الأولى من الحرب على مستوى آخر، أن دول العالم الواقعة خارج الكتل الغربي -بما فيها الدول العربية- صارت تحظى بهوامش تصرف أكثر استقلالية عن توجهات الولايات المتحدة.

أعادت الحرب الأوكرانية العالم -نسبياً- إلى عهد الحرب الباردة التي تُستأنف في ثوب جديد، ومن مظاهرها: استعادة الاصطفاف الغربي المكنل بزعامة الولايات المتحدة، وزيادة التنافس بين الأقطاب الدولية على نحو يعزز اتجاهات استقلالية في العلاقات الدولية، فعلى المستوى الغربي تشهد أوروبا حرباً ضارية على أطرافها عززت انتشار القوات الأمريكية على أراضيها في وقت قياسي، وتستشعر القارة الموحدة تهديدات استراتيجية مُحيطَة بها، بما في ذلك المخاطر النووية بصفة متلازمة مع أعباء اقتصادية مُستجدة على كاهلها.

ورغم الحيوية الظاهرة التي استرجعها الاتحاد الأوروبي منذ غزو أوكرانيا في صناعة القرار الجماعي، وإقدامه على اتخاذ قرارات جريئة وسريعة، بما فيها سن حزم متلاحقة من العقوبات المشددة على روسيا؛ إلا أن هذه الحيوية الاستثنائية قياساً بما سبق؛ جاءت في سياق الإحساس بتهديد مُفاجئ عبر البوابة الشرقية للقارة، أسقط رهان بعض الأقطاب الأوروبية -خاصة ألمانيا- على إدماج روسيا وتطويعها عبر علاقات مصالح متبادلة طويلة الأمد، كما جاءت تحت تأثير الاصطفاف الجبري خلف القيادة الأمريكية التي تفقد المظلة الدفاعية التي تعتمد عليها أوروبا؛ أي حلف الأطلسي.

العقوبات على روسيا

بل إن بعض الدول مثل الهند والصين، تستفيد من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بالحصول على إمدادات طاقة روسية بأسعار تفضيلية، وعلى أساس التبادل بالعملات الوطنية بدلاً من الدولار، بصفة خففت من تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي الذي جنى في الوقت ذاته مكاسب تعويضية من ارتفاع أسعار الطاقة في السوق العالمية، تزامن ذلك مع بروز تأثيرات عكسية للعقوبات الغربية على روسيا، من خلال تأثيرها الارتدادي على معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة في البلدان الأوروبية التي تستعد لموسم الشتاء بكثير من القلق والتدابير الاحترازية غير المسبوقة؛ خشية قطع إمدادات الغاز الروسي عنها.

يتضح بعد قُرابة نصف سنة من الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا أن الالتحاق بالعقوبات المشددة التي فرضت على روسيا اقتصر تقريباً على الدول الغربية -بما فيها اليابان-، بينما نأت دول العالم الأخرى -ومنها الدول العربية- بنفسها عن الالتحاق بقطار العقوبات واعتمدت نهجاً استقلالياً راعت فيه علاقاتها ومصالحها مع "موسكو"، اتضح ذلك بصفة جلية في قمة "السبع الكبار" التي عُقدت في يونيو/ حزيران في ألمانيا، عندما أحجمت الدول الإفريقية والآسيوية واللاتينية التي استضافتها القمة، وهي: الأرجنتين، واندونيسيا، وجنوب إفريقيا، والسنگال، والهند، عن مجاراة الأطراف الغربية مثل: الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان، إضافة إلى الولايات المتحدة في مسألة العقوبات.



عموماً، لن تكون العديد من الدول حول العالم بمنأى عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمات التضخم وارتفاع الأسعار، واضطراب سلاسل التوريد، والجفاف والتغير المناخي، وتهديد الأمن الغذائي، ومن شأن ذلك أن يحفز اضطرابات في بعض الدول والأقاليم؛ خاصة تلك التي تعاني أساساً من أزمات داخلية ومشكلات اقتصادية مُزمنة، أو التي هي أكثر عرضة لأزمات الغذاء والطاقة، وغد شلل الدولة في سيرلانكا في صيف ٢٠٢٢م، التي كانت متأزمة اقتصادياً قبل الحرب في أوكرانيا، مؤشراً نموذجياً مُقلقاً على ما يمكن أن يحل بدول أخرى.

تُثير هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المركبة قلقاً لدى بعض الحكومات من بلوغها حالة تأزم تدفع باضطرابات شعبية وهزات سياسية، قد تحاول بعض الحكومات امتصاص هذه الضغوط بإجراءات مُعيّنة للتخفيف من وطأتها، وقد تضطر إلى القيام بإصلاحات أو تكتفي بإظهار الانفتاح والترحيب الشكلي بالمشاركة الشعبية والحوار مع القوى السياسية، أو أنها قد تلجأ إلى أدوات القمع وخنق ما هو متاح من الحريات؛ لكن الحكومات المعنية تبدو حالياً -أكثر من السابق- بمنأى عن النقد الغربي، أو إثارة ملف حقوق الإنسان الذي يؤرقها، ذلك أن حرص الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً على إدارة علاقاتها مع العالم العربي والأقاليم الأخرى وتحري أولوياتها وضمائم مصالحها، خاصة ضمن تنافس الأقطاب الدولية، وسعي بعض هذه الأطراف إلى إعادة التموضع وسط المتغيرات؛ يدفعها إلى تجاوز مسائل الديمقراطية وتجاهل ملف حقوق الإنسان برمتيه، وهو اتجاه مطرد أساساً في العشرية الأخيرة منذ انكفاء ما عُرف بـ"الربيع العربي"، لكنها قد توظف ورقة حقوق الإنسان بصفة انتقائية في بعض الحالات ضمن أدوات الاستقطاب والصراع.

العالم العربي وجواره

أحرزت الدول العربية المصدرة للنفط والغاز قفزات في عائداتها مع ارتفاع أسعار الطاقة، وتعززت مكانتها الجيوسياسية بمقتضى أولوية ضمان الأمن الطاقوي في البلدان الغربية، لكن هذه الدول مضطرة في المقابل إلى زيادة الإنفاق على الواردات تحت تأثير مؤشرات التضخم العالمية، أما الدول العربية غير المصدرة للنفط والغاز فتتكبّد جراء هذه المتغيرات أعباء اقتصادية مُضاعفة تضع بعضها على شفير أزمات اقتصادية واجتماعية مُحتملة.

تعاني اقتصادات الدول حول العالم من معدلات تضخم قياسية بعد سنتين من جائحة كورونا، بالتزامن مع أزمات سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة، ورداءة بعض المحاصيل الأساسية، وعواقب التغير المناخي والجفاف في بعض الأقاليم، فاقمت الحرب في أوكرانيا مؤشرات التضخم وهددت الأمن الغذائي العالمي إلى درجة صدور تحذيرات من موجة مجاعة عالمية؛ خاصة إن استمرت أزمة صادرات الغذاء الأوكرانية والروسية، تقع بعض بلدان العالم العربي وجواره في قلب هذه الأزمة، كما عبّرت عن ذلك أزمة الخبز التي تفاقم في لبنان في صيف ٢٠٢٢م، البلد الذي كان وجهة أول باخرة قمح أوكرانية أبحرت بمقتضى اتفاق تصدير الحبوب المُبرم في يوليو/ تموز بين روسيا وأوكرانيا برعاية تركية ودولية.

تشير هذه التطورات وغيرها، إلى تزايد الطابع التنافسي بين الأقطاب الدولية، ومنها الصين التي تحظى بحضور عالمي متزايد في إدارة العلاقات حول العالم، فالدول الغربية حريصة على ضمان إمدادات الطاقة والخامات الأساسية من مواردها، بينما تحرص الدول العربية إضافة لدول آسيوية وإفريقية على ضمان أمنها الغذائي، الذي لا غنى له عن واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، زيادة على سعي دول العالم إلى تحسين مواقعها ضمن التوازنات المُستجدة بمقتضى التنافس بين الأقطاب. يحفز هذا الواقع المُستجد نسبياً فرص الدول غير الغربية على إعادة التموضع وإدارة علاقات متوازنة مع الأقطاب الدولية، مستفيدة من هوامش تصرفٍ أوسع نسبياً من قبل، تجلّى ذلك مثلاً في تنازل الرئيس الأمريكي "بايدن" عن موقفه المُعلن مسبقاً الرفض لزيارة السعودية واللقاء بقيادتها، ثم في زيارة ولي العهد السعودي "الأمير محمد بن سلمان" بعد ذلك في يوليو إلى باريس، التي زارها للمرة الأولى بعد أزمة مقتل الصحفي "جمال خاشقجي" والتي أدخلت القيادة السعودية في عزلة نسبية خلال السنوات الماضية.

-
-
-
-
-
-
-
-

كما يتجلى في العلاقات مع روسيا والتبادلات معها، والسياسات السعوية والإنتاجية المتعلقة بالوقود الأحفوري. وقد تجلّت هذه الحالة بوضوح مع الهند، رغم علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تعدّ "نيودلّي" حليفاً محتملاً في مواجهة التحدي الصيني، أما الجانب الإسرائيلي المتحالف تقليدياً مع الولايات المتحدة، فلم يلتحق أساساً بالعقوبات الغربية على روسيا، وهكذا فعلت تركيا -العضو في حلف شمال الأطلسي- أيضاً، حيث احتفظت بعلاقة متوازنة مع روسيا وأوكرانيا مكنتها من القيام بأدوار وساطة دبلوماسية بين "موسكو" و"كييف" فيما يتعلّق بالحرب، ثم بأزمة صادرات الحبوب الأوكرانية.

وجاء انعقاد قمة طهران الثلاثية التي جمعت رؤساء روسيا وتركيا وإيران، بُعيد جولة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في المنطقة، على نحو جسّد هذا المنحنى الاستقلالي في العلاقات الدولية، ثم جاءت زيارة وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" إلى مصر وثلاث دول إفريقية أخرى في يوليو، معبرة بوضوح عن تقدّم "موسكو" في خطواتها الرامية لتجاوز العزلة الدولية المفروضة عليها إلى حدّ محاولتها استعادة مواقع أخلاها الاتحاد السوفييتي السابق مع انتهاء الحرب الباردة، تبدو إفريقيا شاهداً على محاولة روسيا تعزيز حضورها العالمي، عبر ضمان الإمدادات الغذائية، وصفقات السلاح، والدعم الميداني اللّوحي عبر مجموعات قتالية روسية خاصة (قوات فاغنر)، إلى حدّ منافسة فرنسا في بعض معاقلها الإفريقية.



فلسطين

فرضت أولوية الاستقطاب الغربي-الروسي المتزامن مع الحرب في أوكرانيا -مع ملاحظة ما نسجته روسيا من علاقات دولية في هذا الشأن- حرص الدول الغربية على تهدئة جيهاث أخرى، أو تلافي اندلاع أزمات أو حروب تخل بأولوية الحدث الأوكراني، انعكس هذا بوضوح على القضية الفلسطينية، من خلال الاتصالات المكثفة التي استبقت ربيع ٢٠٢٢م تحسباً لانفجار الموقف من جديد على الأرض، أسوة بما جرى في مايو/ أيار ٢٠٢١م بعد تطورات القدس، كما أن جولة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" التي جرت في المنطقة في يوليو بعد أن تأجلت عدة أسابيع، اقتضت لأجل نجاحها ضمان تهدئة الأوضاع الإقليمية، بما في ذلك في فلسطين، ورغم أن "بايدن" أعلن بوضوح خلال زيارته أنه لا يرى أفقاً قريباً لحل سياسي على أساس مشروع "الدولتين"، إلا أن إدارته المعنية بدعم مسارات التطبيع العربية-الإسرائيلية من جانب، وتجنب انفجار الموقف حربياً في المنطقة في ظل أولوية حرب أوكرانيا من جانب آخر؛ ستواصل على الأرجح درء إمكانية تفجر انتفاضة شعبية فلسطينية، أو اندلاع مواجهة عسكرية واسعة بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وجيش الاحتلال الإسرائيلي، اتضح هذا عملياً من خلال تقارير تحدثت عن دور أمريكي ساهم في سرعة إنهاء جولة عدوان إسرائيلي على قطاع غزة في أغسطس/ آب استغرقت ثلاثة أيام، بعد أن كانت الجولة مرشحةً للامتداد زمنياً والتصعيد عسكرياً.

لكن الجانب الإسرائيلي الذي يواجه في الأساس أزمة سياسية داخلية، بعد تعثر سلسلة الانتخابات العامة التي لم تفلح في تشكيل ائتلافات حكومية مستقرة؛ لن يتوانى عن استغلال الانشغال الدولي بحرب أوكرانيا والأزمات الأخرى المتضافرة معها في تكريس الأمر الواقع الاحتلالي عبر مزيد من الخطوات التصعيدية ضد الشعب الفلسطيني، من قبيل تعزيز الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وأعمال القتل والاعتقال وغيرها من الانتهاكات اليومية؛ وإن تحاشى الإقدام على حرب واسعة لا ترغب بها الولايات المتحدة.

أظهرت روسيا على الجانب الآخر مواقف حملت إشارات ذات مغزى في سياق الاستقطاب الغربي، على نحو أنعش آمالاً في الساحة الفلسطينية بإمكانية استرجاع "موسكو" شيئاً من دورها السابق خلال العهد السوفييتي، عندما عدت مع الكتلة الشرقية السابقة ظهيراً دولياً للقضية الفلسطينية، اتضح ذلك مع استقبال "موسكو" وفوداً فلسطينية، من بينها وفد قيادي من حركة "حماس"، وصدور موقف روسي يحمل نبذة نقدية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، رغم ذلك لا يبدو التوجه الروسي مرشحاً للتطور العملي في الاتجاه الذي قد يرغبه الجانب الفلسطيني، خاصة مع الإبقاء على العلاقات الروسية-الإسرائيلية على ما كانت عليه تقريباً، رغم بعض الإرباك الشكلي الذي طرأ عليها.

إيران

بعد أن أحرزت مفاوضات إحياء الاتفاق النووي مع إيران تقدماً كبيراً في المضامين الفنية في أواخر سنة ٢٠٢١م، بقيت فرص التوصل إلى اتفاق عالقاً بانتظار القرار السياسي المتبادل من واشنطن وطهران، وبينما تصاعدت نبذة التهديدات الإسرائيلية بإمكانية شن ضربة عسكرية على المنشآت الإيرانية مع قرب التوصل إلى اتفاق، أظهرت واشنطن تردداً أو عدم وضوح في جاهزيتها لاستئناف الاتفاق النووي مع ما يتطلبه ذلك من خطوات من جانبها، بينما أبدت طهران تمسكاً بمواقفها التفاوضية أو تردداً في القبول بالصيغة المعروضة عليها من الأطراف الغربية. كان للأزمة الأوكرانية أثرها في هذه الحالة، فهي عززت فرص إيران التفاوضية، وقللت احتمالية شن حرب عليها حسب بعض التقديرات، وزادت أهميتها الجيوستراتيجية بالنظر إلى الحاجة الغربية لزيادة صادراتها من الطاقة، ما يقتضي رفع العقوبات عنها، وتوسيع هوامش المناورة التي أتيحت لإيران من خلال صراع الأقطاب الجديد، بصفة تجلت بوضوح في انعقاد قمة طهران الثلاثية في يوليو/ تموز بمعية روسيا وتركيا.

ثم إن المتغير الدولي المستجد الذي حفزته العقوبات الغربية على روسيا عزز قدرات الدول على الالتفاف على سياسات العقوبات الغربية، وحفز إمكانات تطوير تبادلات ثنائية، ومن شأن ذلك أن يحسن -نسبياً- من قدرات إيران على التعامل مع العقوبات المفروضة عليها، لكن استفادة طهران المباشرة من ذلك تبدو محدودة، فهي تواجه منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا صعوبات في الحفاظ على صادراتها من النفط إلى الأسواق الآسيوية بعد دخول روسيا إليها كمنافس قوي مع أسعار تفضيلية.

تركيا

فرض اندلاع الحرب في أوكرانيا تحديات حرجة على أنقرة التي تحظى بعلاقات نشطة مع كل من "كييف" و"موسكو"، وتستشعر مخاطر الحرب الماثلة في الجوار، علاوة على علاقة أنقرة الخاصة بالولايات المتحدة والتزاماتها المقررة ضمن حلف شمال الأطلسي، زيادة على حساسية أمن المضائق المشرقة على البحر الأسود حيث تدور معارك ضارية، ومن شأن الاقتصاد التركي الذي يواجه متاعب سابقة على الحدث أن يتأثر بارتفاع أسعار الطاقة وبمعدلات التضخم المتصاعدة عالمياً وبأي خسارة محتملة للتبادلات التجارية والسياحية القائمة مع روسيا وأوكرانيا، لكن أنقرة التزمت منذ بدء الحرب سياسة متوازنة، وانتهجت سبيل الوساطة الدبلوماسية بين "موسكو" و"كييف" على أعلى المستويات، على نحو مكّنها من تعزيز مكانتها الجيوسياسية وسط المتغير الدولي الطارئ، إضافة لكون الاستقطاب بين روسيا وحلف الأطلسي عزز أهمية تركيا التي لا غنى عنها في هذه المنطقة، بالنسبة للولايات المتحدة والكتلة الغربية.

د. فضلي زون

عضو مجلس النواب الإندونيسي

كما طالبت إندونيسيا وقف الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا على الفور، وحذرت من تدهور الحالة البشرية إذا استمرت الحرب، وتأمل إندونيسيا أن يتم تكثيف المفاوضات بين البلدين سعيًا للوصول إلى تسوية سلمية، ووقف لإطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية.

من أجل الإنسانية تنظر إندونيسيا في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأوكراني، وتتخذ وبرلمانها خطوات نشطة في إقامة اتصالات مع مختلف البلدان، بما في ذلك أوكرانيا وروسيا فيما يتعلق بظروف الحرب في أوكرانيا. منذ غزوها لأوكرانيا أصبحت روسيا الدولة الأكثر خضوعًا للعقوبات في العالم، لكن عددًا قليلًا من الحكومات في آسيا اتخذت إجراءات صارمة ضد موسكو، فقد رفضت الصين الإدانة الصريحة لغزو أوكرانيا ولم تفرض عليها أي عقوبات، كما امتنعت كل من: الهند، وباكستان، وفيتنام، وبنغلاديش، وسريلانكا، ولاو، ومنغوليا عن التصويت على قرار للأمم المتحدة للمطالبة بإنهاء العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وعلى النقيض فرضت الدول الحليفة للغرب مثل: أستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، عقوبات على روسيا، منها منع "طوكيو" و"سيول" بعض البنوك الروسية من نظام "سويفت العالمي" للمدفوعات، لكن تأثير العقوبات بقي محدودًا؛ لأن الدول الآسيوية التي انضمت إلى العقوبات التي يقودها الغرب لا تشكل سوى ما نسبته ٨٪ من التجارة العالمية لروسيا.

إن إندونيسيا لا تنوي فرض عقوبات على روسيا بسبب الوضع في أوكرانيا والعمليات العسكرية لموسكو هناك، فالعقوبات ليست أفضل الطرق لحل المشكلة؛ لأنه وفي نهاية المطاف سيكون الناس والمدنيون هم ضحايا ذلك، لذا فإنه من المهم لجميع البلدان ممارسة الضغط من أجل خفض التوتر والتصعيد، وتكثيف المفاوضات ووقف إطلاق النار لوقف الحرب.

١- ما هو الموقف السياسي لإندونيسيا والدول الآسيوية الكبرى من الأزمة الروسية - الأوكرانية؟ وما هو المخرج لحل الأزمة من وجهة نظر هذه الدول؟

بدايةً إن السياسة الخارجية لجمهورية إندونيسيا هي الالتزام بسياسة حرة نشطة، وهذا يعني أننا لا نقف إلى جانب أي طرف من الدول المتصارعة مثل روسيا أو أوكرانيا، نعم نحن نرفض وندين الغزو العسكري الذي قامت به روسيا مستهدفة البنية التحتية المدنية، لكننا نفضل الحوار كحل سلمي بدلًا من العقوبات الاقتصادية والسياسية، ونؤمن أن إحضار الجانبين إلى طاولة المفاوضات مع وسيط محايد سيكون أكثر فعالية لإيجاد حل مشترك.

وقد اقترح مجلس نواب بلادنا قرارًا بشأن الصراع الروسي-الأوكراني على جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في "نوسا دوا" بإندونيسيا الشهر الماضي، و شجعنا الاتحاد على إنشاء فرقة عمل خاصة لهذا الصراع، وبالفعل تم بالفعل إنشاء هذه الفرقة، وأنا أحد الأعضاء فيها، فنحن نقترح نهجًا برلمانيًا يتسم جوهريًا بالحوار والدبلوماسية بوصفهما آليتين رئيسيتين لإنهاء الصراع، وسنذكر في المقام الأول الدولتين المتنازعتين باحترام القانون الدولي والسيادة والسلامة الإقليمية، فالمراد هو إنهاء الصراع وجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات لصياغة سلام مستدام.

خاص آسيا بوست

حوار: عمر بوطالب



التقت آسيا بوست الدكتور: فضلي زون "عضو مجلس النواب الإندونيسي" وحوارته حول عدة قضايا ومن ضمنها:

الموقف السياسي لإندونيسيا والدول الآسيوية الكبرى من الأزمة الروسية -

الأوكرانية، وحول تحالف الصين مع روسيا وآثار الأزمة الاقتصادية على الدول الآسيوية، والعديد من القضايا السياسية الأخرى ..

الدولة: إندونيسيا

نائب رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس
رئيس لجنة العلاقات البرلمانية في البرلمان الإندونيسي



رئيس البرلمان الإندونيسي سابقًا (٢٠١٤-٢٠١٩)
أحد مؤسسي حزب حركة إندونيسيا العظمى
ترأس فأمانة كريس الوطنية

الإندونيسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١



٢ - الصين لديها تحالف مع روسيا، هل يمكن أن تنعكس آثار هذا التحالف على دول المنطقة؟

من السطحي جداً القول إن تحالفهما سيؤثر على البلدان الأخرى في المنطقة وخاصة في آسيا، بل أعتقد أن معظم البلدان ستقف مع حساباتها العقلانية، وتمتنع عن الانخراط بعمق في هذا الصراع، فليس المهم المكان الذي سيبنون فيه تحالفاً، وإنما كيف يؤمنون سلسلة التوريد الاقتصادية الخاصة بهم، وأظن أيضاً أن بعض الدول تلعب لعبة توازن في الاستجابة للصراع الروسي-الأوكراني، وليس بالضرورة أن تقف إلى جانب طرف واحد.



٣ - هل سنشهد وضعاً مُشابهاً بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي؟

أعتقد أن غالبية البلدان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالإضافة لدول الآسيان ترغب في السلام والاستقرار أكثر من الصراع، الأمر الذي أفضى بقبول واستحسان اقتراح إندونيسيا لمنطقة المحيطين -المعروفة أيضاً باسم آفاق المحيطين الهندي والهادئ- باعتبار الاقتراح وجهة نظر جماعية لبلدان الآسيان بشأن العديد من القضايا المهمة في المنطقة، بما في ذلك قضية "بحر الصين الجنوبي"، وهناك الكثير من الفرص الجيدة في سياق الاقتصاد والتنمية التي لا يمكن إهدارها في حالة نشوب صراع، وأعتقد أن جميع بلدان المنطقة تتشاطر نفس الرأي بشأن هذا الموضوع، نعم توجد بعض القضايا التي تحتاج لحل ولا أرى لها خياراً سوى الدبلوماسية لتحقيق ذلك.

وان إندونيسيا صريحة بشأن عدم رغبتها في التورط في الصراع الإقليمي والتنافس بين الصين والولايات المتحدة من أجل النفوذ، فلا نريد أن نعلق بهذا التنافس في حين أننا ننصح الآخرين بالبقاء على الحياد بدلاً من ذلك، نحن نتخذ سياسة الحفاظ على علاقة عمل مع كلا البلدين.

٤ - هل تأثرت علاقات الدول الآسيوية بالأزمة؟ خاصة وأن بعض الدول الآسيوية مرتبطة بمنظمة "شنغهاي"، وإلى متى تكون مواقفها قريبة من الآسيان؟

مع استمرار حدة الصراع بين روسيا وأوكرانيا، انتقلت المواجهة بين الدول الغربية وروسيا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي بما في ذلك المنطقة الآسيوية، ولقد أثر الصراع بشدة على المنطقة الآسيوية لاسيما قطاع الاقتصاد، فلا يمكن إنكار أن الدول الآسيوية لديها علاقات اقتصادية وثيقة مع كل من روسيا وأوكرانيا، وأنه من المنصف القول أن الصراع بين البلدين سيؤثر على الدول الآسيوية بدرجات متفاوتة.

صحيح أن الصين أطلقت مبادرة "الحزام والطريق" كمنصة لسياستها الخارجية، مما وفر فرصاً جديدة للشركات العالمية، وسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتعددة الجنسيات على حد سواء باستكشاف الأسواق الناشئة وتوسيع فرص الأعمال مع الصين والآسيان والشرق الأوسط وأوروبا الوسطى والشرقية.

وبلغ الاستثمار المباشر غير المالي للصين في دول الحزام والطريق (٢٠,٣) مليار دولار في عام ٢٠٢١م، بمعدل زيادة سنوية (١٤,١٪)، ويعني هذا الرقم أن المزيد من الدول الآسيوية ستعتمد على السياسات الاقتصادية والسياسية الصينية لسنوات قادمة عديدة.

ومع ذلك لا يمكن لإندونيسيا نفسها أن تعيق اعتمادها الاقتصادي على مبادرة الحزام والطريق الصينية، لكننا نحاول إعطاء الأولوية لمصلحتنا الوطنية وعدم الوقوع في شرك الوقوف بالقرب من الصين أو من قوة أخرى.

ولكون العالم اليوم أصبح مترابطاً ومتشابكاً في نظام عالمي يؤثر على بعضه البعض، لم تعد الصين العامل المؤثر الوحيد، فالصراع بين روسيا وأوكرانيا له بالغ التأثير على الاقتصاد العالمي والسياسة الاجتماعية، وتحاول إندونيسيا حالياً التغلب على تأثير هذه الأزمة من خلال عدم الاعتماد على أطراف خارجية، وتحاول بلادنا التنبؤ بالأثر الاقتصادي للصراع، بما في ذلك الزيادة المحتملة في التضخم مع ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية في الأسواق العالمية، وستشمل الجهود الرامية للحد من الأثر الاقتصادي التدابير اللازمة للحفاظ على استقرار أسعار الغاز المدعوم، وعدم زيادة أسعار وقود البيرتاليت.

إن الحاجة الملحة الآن هي إيجاد أنجع طريقة تمكننا من إدارة الصراع بين روسيا وأوكرانيا، والتوصل إلى حل سريع ومربح لجميع الاقتصادات العالمية.



٥- ما هي آثار الأزمة الروسية-الأوكرانية الاقتصادية على الدول الآسيوية بشكل عام وإندونيسيا بشكل خاص؟

إنَّ التأثير الاقتصادي للحرب الروسية-الأوكرانية على إندونيسيا صغير نسبياً، إذ لم تكن بين البلدان تجارة كبيرة، فقد بلغت حصة إندونيسيا من الصادرات والواردات مع روسيا في عام ٢٠٢٢م (٠,٦٤٪)، كما بلغت صادرات إندونيسيا لأوكرانيا في العام ذاته (٠,١٨٪)، أما الواردات فكانت بنسبة (٠,٥٣٪)، وعلى الرغم من أنَّ معظم السلع المُصدَّرة إلى روسيا وأوكرانيا هي عبارة عن سلع تخضع لتنظيم مركزي للمشتريات من الرئيس التنفيذي للمنتجات (CPO)، فإنَّ قيمة صادرات هذه السلع ضئيلة بما قيمته (٢,٤٢٪) لروسيا، و(٠,٩٢٪) لأوكرانيا من إجمالي صادرات (CPO) في إندونيسيا. وفي الوقت ذاته، فإنَّ السلع المستوردة من روسيا وهي الحديد والصلب لا تتعدى (٢,٦٤٪) من إجمالي واردات الحديد والصلب للدولة، والواردات الرئيسية لإندونيسيا من أوكرانيا هي القمح الذي يمثل (٢٤,٤٥٪) من إجمالي واردات القمح.

من الواضح أنَّ إندونيسيا ملتزمة بمبدأ سيادة واحترام القانون الدولي، إضافةً إلى أنَّها تُولي اهتماماً ملحوظاً لمسألة الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان للأقلية المسلمة في جميع أنحاء العالم، والتي ستكون على رأس جدول أعمالنا المُقبل مع الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة "المؤتمر الإسلامي"، وعلى الرغم من أنَّنا لا نملك أجندة ثابتة في الاستجابة للصراع الروسي، إلا أنَّنا ملتزمون بالتفاوض والحوار لما يجب أن يمثَّله من قيمة أصيلة في الدول الإسلامية.

إنَّ الزيادة في أسعار النفط التي أثَّرت على العالم بأسره وأثَّرت بظلالها على إندونيسيا، خاصةً بزيادة معدلات التضخم التي من الممكن أن تنتشر في مختلف القطاعات. اعتقد أنَّ الصراع يتسبب في ارتفاع أسعار مختلف السلع الأساسية، خاصةً النفط والنيكل والقمح والذرة، وهذا أمرٌ مثير للقلق بشكل خاص بالنسبة لبلدانٍ مثل: تايلند، وفيتنام، وسنغافورة لكونها مستورداً صافياً لهذه السلع، وتباعاً يؤثر ارتفاع أسعار هذه السلع الأساسية على الأسعار المحلية، مما يؤثر على المنتجين والمستهلكين في المنطقة على حدٍّ سواء، وفيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية، فمن المحتمل أن تعاني إندونيسيا وماليزيا والفلبين وفيتنام أكثر من غيرها، حيث إنَّ استهلاك الفرد من الأغذية الأساسية مثل القمح مرتفع نسبياً. ومن المتوقع أن تظلَّ أسعار السلع الأساسية مرتفعة مع استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، والتقدم البطيء فيما يتعلق بوقف إطلاق النار في أوكرانيا، وسيُتعيَّن على البرلمان والحكومة بذل المزيد من الجهد لتوفير نظم الدعم من خلال سياسات مناسبة لمعالجة هذه القضايا، فضلاً عن تشجيع المزيد من التجارة والتعاون داخل المنطقة.

٦- هل تنوي إندونيسيا لعب دور ريادي لتوحيد الدول الإسلامية الآسيوية تجاه القضية الروسية-الأوكرانية؟ وهل تحاول الخروج بموقف إسلامي موحد من القضية؟

من الواضح أنَّ إندونيسيا ملتزمة بمبدأ سيادة واحترام القانون الدولي، إضافةً إلى أنَّها تُولي اهتماماً ملحوظاً لمسألة الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان للأقلية المسلمة في جميع أنحاء العالم، والتي ستكون على رأس جدول أعمالنا المُقبل مع الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة "المؤتمر الإسلامي"، وعلى الرغم من أنَّنا لا نملك أجندة ثابتة في الاستجابة للصراع الروسي، إلا أنَّنا ملتزمون بالتفاوض والحوار لما يجب أن يمثَّله من قيمة أصيلة في الدول الإسلامية.

٧- هل ساهمت الأزمة في دعوة الدول الإسلامية للعمل معاً لتعزيز التكامل الاقتصادي والغذائي والاجتماعي؟ خاصة في مجال الطاقة بعد الآثار التي شهدناها للأزمة عالمياً؟

من المؤسف أنَّ تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية لم يوفر زخماً لوحدة البلدان الإسلامية، خاصةً في التغلب على آثار الأزمة، بل خلَّفت الأزمة انقساماً سياسياً بشأن الاستجابة العالمية، مع فرض الدول الغربية عقوبات، بينما تتبنَّى العديد من الدول الإسلامية والحكومات والشركات حيادية متوترة تجاه القوة العظمى العالمية. وفي الحقيقة إنَّ الأزمة عطَّلت الإمدادات الغذائية خاصةً الحبوب وأسواق الأغذية الحلال الرئيسية، نظراً لأنَّ أوكرانيا وروسيا تسيطران معاً على حوالي ٣٠٪ من تجارة القمح العالمية، وتعطلت أيضاً سلاسل التوريد، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكلٍ حادٍ بسبب اعتماد الخليج الواسع على الأغذية الأساسية الروسية والأوكرانية، وندعو البلدان الإسلامية لاستغلال الوضع الراهن للتعاون فيما بينها في إطار تعزيز الاستقلال الاقتصادي بينها.





٨ - مع امتلاكها أكبر احتياطي للطاقة في العالم وهو أحد تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية، ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الدول العربية والإسلامية لتعزيز موقفها في الأزمة ومواجهة آثارها؟

يحتل العالم الإسلامي موقعاً جيوسياسياً استراتيجياً، ويمتلك موارد طبيعية وثقافة غنية يمكن أن تضمن تقدم الأمة وتمكّنها من ممارسة النفوذ في الشؤون العالمية، ولكن للأسف هذه الموارد لم تدفع العالم الإسلامي إلى موقع النفوذ، وذلك بسبب الافتقار إلى الوحدة بين تلك البلدان، مما يعوق التنسيق والتعاون فيما بينها، الذي كان يمكن استخدامه لتحقيق منافع متبادلة، وما يجب على الدول الإسلامية فعله بما في ذلك الدول العربية الغنية بالنفط، هو أن يكون لديها وعي شمولي لتوحيد قوى الدول الإسلامية؛ لغرض الحصول على موقف تفاوضي عالمي عالٍ، ما سيوفر العديد من الفوائد لنفسها، فالعالم الغربي المنقسم اليوم هو فرصة لتبادل وجهات النظر بين الدول الإسلامية التي تهدف إلى الحصول على موقف موحد.

٩ - هل ترون ازدواجية العالم في التعامل مع القضية الفلسطينية مقارنة بالأزمة الروسية-الأوكرانية؟ وهل يمكن تطبيق المعايير المستخدمة في هذه الأزمة لدعم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة؟

بالطبع نشهد ميل الدول الغربية إلى استخدام المعايير المزدوجة في رؤية الصراع الروسي-الأوكراني مقارنة بالصراع "الإسرائيلي"-الفلسطيني الممتد، على الرغم من رابط السيادة المشترك في القضيتين، ولا بد من القول إن الحقوق الشرعية وحماية السيادة حق لكل أمة، ويجب على البلدان الغربية احترام القانون الدولي بوصفه معيار أساسي عالمي يطبق في كل مكان، سواء بالنسبة لأوكرانيا أو فلسطين.

١٠ - هناك اضطرابات أطاحت برئيس وزراء سريلانكا، والاعتقاد السائد أن الآثار الاقتصادية لوباء كورونا هي السبب، هل من الممكن أن يتكرر هذا السيناريو في مناطق آسيوية أخرى، وما هي الطرق لمواجهة تكرار هذا السيناريو؟

هناك العديد من الجوانب التي حدثت في سريلانكا مثل: الاتجاه المناهض للديمقراطية، والأزمة الاقتصادية، وسياسات البنية التحتية، فضلاً عن إدارة الغذاء والطاقة، ولعل أهم العوامل التي جعلت سريلانكا تعاني من اضطرابات وأزمات، هي ما أنتجته الديمقراطية المتدهورة، وكان ذلك سببه العديد من السياسيين الذين يصدر عن سياسات سيئة، ونظام الدولة في سريلانكا الذي تديره سياسات أسرة "عشيرة راجاباكسا".

ومع عدم عمل الديمقراطية بشكل صحيح في سريلانكا، إضافة لإهمال السياسيين الفاسدين المؤثرين، كانت النتيجة هي سياسات سيئة لا تصب في مصلحة الشعب، وقد تواجه البلاد أزمات مشابهة في أي وقت إذا لم تتعلم من نموذج سريلانكا في رأيي هناك بعض النقاط المهمة كتوقعات ودروس مستفادة لأي بلد؛ لعدم خوض نفس تجربة سريلانكا، كالحج من تصاعد الانقسامات السياسية، والتخلص من الخطابات المعادية للديمقراطية، وتحسين الاستدامة المالية مع التوزيع الفعال العادل، وتحسين الإيرادات.



علاوة على ذلك إن الأزمة في سريلانكا ناجمة عن جبل من الديون الخارجية المتنامية تُقدّر قيمتها بنحو ٥٠ مليار دولار، والتي دفعت البلاد إلى التخلف عن سداد القروض لأول مرة منذ استقلالها عام ١٩٤٨م، ولم يعد لدى البلد ما يكفي من المال لاستيراد السلع وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، مثل: الكهرباء، والرعاية الصحية، والنقل، والإمدادات الغذائية، كما سُحقت البلاد بالتضخم المتسارع بزيادة ٣٠٪ في أبريل، فمضخات الغاز جافة، والمخازن فارغة، كما شهد المواطنون انخفاض مستويات معيشتهم، وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى مدى العقد الماضي بلغت ديون سريلانكا للصين وحدها قيمة ٥ مليارات، مما شكل جزءاً كبيراً من إجمالي ديونها الخارجية.

لقد أصبحت سريلانكا مرادفاً للإفلاس التام، وفي يوم الاثنين ٩ مايو/أيار، أدت الأزمة إلى استقالة رئيس الوزراء "ماهيندا راجاباكسا" في أعقاب اشتباكات عنيفة في العاصمة.

سريلانكا هي رسالة واضحة مفادها أننا يجب أن نكون حذرين جداً بشأن سياستنا المتعلقة بالديون الخارجية، وينبغي النظر في ديننا الخارجي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وقدرتنا على السداد، كما أنه يشجعنا لتصبح أكثر استقلالية في التنمية، وأن نتخذ سياسات تزيد إلى أقصى حد من الموارد الاقتصادية المحلية.

وفي الختام، اعتقد أن المشكلة الرئيسية في سريلانكا هي سوء الإدارة الاقتصادية، وعبء الديون الذي لا يمكن السيطرة عليه، وقد مرت إندونيسيا بتجربة مماثلة تماماً في الماضي مع الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٨م، ولكنها أدت بعد ذلك إلى إصلاح سياسي كبير، تطور تدريجياً لتصبح البلاد أكثر ديمقراطية، وبصرف النظر عن القضايا الاقتصادية، فقد يكون ما حدث في سريلانكا هو التغيير المطلوب لكي تصبح البلد أكثر ديمقراطية، وأكثر تقدماً اقتصادياً في المستقبل.

اليابان

日本



الإمبراطور

بعد اعتماد الدستور في عام ١٩٤٧م تحول نظام الحكم في اليابان إلى نظام ملكي دستوري يضم إمبراطورًا وبرلمانًا منتخبًا، حيث يعد الإمبراطور رمزًا للدولة، لكن ليس لديه سلطة على الحكومة.

الإمبراطور "ناروهيتو" صاحب الاثنين وستين عامًا، هو إمبراطور اليابان الحالي، حيث اعتلى "عرش الألقوان" رسميًا في الأول من مايو، ليصبح الإمبراطور الـ١٢٦ لليابان، بعد تنازل والده "أكيهيتو" عن العرش في أول خطوة من نوعها يُقدم عليها إمبراطور ياباني منذ ٢٠٠ عام.

وهو حفيد الإمبراطور "هيروهيتو"، وزوجته "ماساكو"، وهي دبلوماسيّة سابقة، وتخرّج الإمبراطور الجديد عام ١٩٨٢م بتخصص في التاريخ من جامعة "غاكوشوين" في "طوكيو"، وهي الجامعة التي تفضلها العائلة الإمبراطورية اليابانية، قبل أن يدرس لمدة عامين في جامعة "أكسفورد" في بريطانيا.

تزوج "ناروهيتو" من الدبلوماسية السابقة "ماساكو" عام ١٩٩٣م، ولديهم ابنة وحيدة وهي "الأميرة إيكو" تبلغ من العمر ١٧ عامًا، والتي لا تستطيع تولي العرش، لأن قانون الإمبراطورية في اليابان لا يسمح للإناث باعلاء العرش.

يقوم أفراد الأسرة الإمبراطورية باستقبال الضيوف من رؤساء الأقطار الأخرى وكذلك بأداء الزيارات إلى خارج اليابان، ومن خلال القيام بتلك الأنشطة وأنشطة أخرى، يحقق أفراد الأسرة الإمبراطورية دورًا مهمًا في تعزيز علاقات الصداقة الدولية.

الدستور

يقوم دستور الياباني الذي أصبح ساريًا عام ١٩٤٧م، على ثلاثة مبادئ أساسية هي: سيادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، ونبذ الحروب.

وينص أيضًا على الاستقلالية والفصل بين السلطات الحكومية الثلاثة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، فيما يُعد المجلس التشريعي -البرلمان القومي لليابان- أعلى سلطة في الدولة والجهة الوحيدة المسؤولة عن إعداد التشريعات والقوانين، ويتألف من: مجلس النواب (الدايت أو المجلس الأدنى) الذي يضم ٤٨٠ مقعدًا، ومجلس المستشارين (المجلس الأعلى) الذي يضم ٢٤٢ مقعدًا.

توجد في اليابان، ٤٧ حكومة محلية وأكثر من ٣٠٠٠ مجلس بلدي، تشمل مسؤولياتهم توفير التعليم والرعاية والخدمات الأخرى، وكذلك إنشاء وتحسين البنية التحتية بما في ذلك المرافق العامة، حيث يتم اختيار رؤساء الحكومات الإقليمية وأعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات.

اليابان عائلة مالكة يقودها الإمبراطور، إلا أن الدستور الحالي لا يكفل له أي سلطات فعلية ولا حتى مؤقتة في الحالات الاستثنائية، وتعتبر السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان، يمثلها مجلس وزراء، ويجب على رئيس الحكومة أن يكون عضوًا في إحدى غرفتي البرلمان، يوصى بعدها من طرف زملائه للموافقة على تعيينه من قبل الإمبراطور.

يملك رئيس الوزراء سلطة تعيين وإقالة الوزراء في أي وقت، والذين يجب أن يكون أغلبهم من أعضاء البرلمان.

ما هي وظيفة إمبراطور اليابان؟

يعتبر الإمبراطور رمزًا للهوية الوطنية بالنسبة للمواطنين، ويشابه دوره دور الملوك والملكات في بريطانيا وإسبانيا والنرويج، ما يعني أنه رمز في الاحتفالات الوطنية، وشخصية موحدة للشعب.

جردت الولايات المتحدة الإمبراطور من أي تأثير سياسي، بعد إعادة صياغتها للدستور الياباني على أثر انتصارها على "طوكيو" في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، حيث هدفت "واشنطن" لإبعاد الإمبراطور عن التدخل السياسي، وإبقائه رمزًا للدولة فقط.

إعداد وتحرير: توفيق حميد محرر صحفي وكاتب محتوى

وتدفع بثورة استخدام الإنسان الآلي لمواجهة الشيخوخة المتزايدة، يتوقع أن تصل نسبة المسنين من السكان بحلول عام ٢٠٥٠م إلى حوالي ٣٨٪، بينما كانت عام ٢٠١٠م حوالي ٢٣٪، وخلال السنوات التسعين القادمة قد تنخفض أعداد سكان العاصمة "طوكيو" إلى النصف مع انخفاض معدلات الخصوبة، في وقت تتلاشى فيه نسبة السكان في سن العمل، وبينما كان عام ١٩٦٥م يقابل كل شخص يحال لتقاعد ٩ موظفين أو عمال، وصل في عام ٢٠١٤م إلى اثنين فقط، بالإضافة لتراجع عدد دافعي الضرائب مقارنة بعدد الذي يتلقون معاشات تقاعدية.

شهدت اليابان حقبّة عنيقة من الانفصال والحروب، واختبرت الدمار النووي، وتقع فوق صفيحة بركانية نشطة، في أقصى الشرق الآسيوي في المحيط الهادئ، وتتكون من جزر أربعة كبرى ومئات الجزر المتناثرة، ويعني اسمها مطلع الشمس، حيث أطلق الصينيون عليها هذا الاسم لوقوعها في أقصى شرقي العالم المأهول آنذاك، ويبلغ عدد سكانها ١٢٨ مليون نسمة، وعاصمتها "طوكيو"، فيما كانت "كيوتو" عاصمتها القديمة حتى ١٨٦٨م. تُعد اليابان الأمة الأكثر شيخوخة وتهدها أزمة في التركيبة السكانية، حيث يعيش السكان عمراً أطول بينما يتهاوى عدد المواليد، ولا توجد دولة لديها نسبة أكبر من المسنين، وردًا على ذلك قامت الحكومة اليابانية بزيادة الضرائب ورفع سن التقاعد.

الجغرافيا

تحتل المناطق الجبلية ما يزيد عن ٧٠٪ من مساحة اليابان، وتتركز المدن الكبرى في السهول المتبقية التي تشكل أقل من ٣٠٪ من المساحة، وتبلغ مساحتها ٣٧٨٠٠٠ كيلومترًا مربعًا، وتعادل ثلث مساحة مصر، وتزيد مساحتها عن مساحة بريطانيا بمقدار مرة ونصف وتساوي تقريبًا مساحة ألمانيا.

تعد العاصمة "طوكيو" -وتعني العاصمة الشرقية- وهي اليوم المركز السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفني للبلاد، والمدينة الأهم فيها، وتقوم المدن الأخرى بدور المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية في مناطقها.

تشغل الجبال ثلاثة أرباع المساحة تقريبًا، وتغطي السهول والوديان المساحة الباقية، ويسودها طقسٌ موسميٌّ رطب، وغالبًا ما تعاني من الكوارث الطبيعية مثل: الأعاصير، والانفجارات البركانية، والزلازل.

شكل الحكم

تتمتع اليابان بنظام برلماني للحكم يشبه أنظمة دولتي بريطانيا وكندا، لا يقوم اليابانيون بانتخاب رئيس الدولة بصورة مباشرة، فأعضاء المجلس التشريعي يقومون بانتخاب رئيس مجلس الوزراء فيما بينهم. ويكون مجلس الوزراء مسؤولًا أمام المجلس التشريعي في تأديته للسلطة التنفيذية.

السلطة القضائية

تختص بها كلاً من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى مثل: محاكم الاستئناف، والمحاكم المحلية، ومحاكم الشؤون العائلية، والمحكمة العاجلة. وتتم معالجة معظم القضايا أمام المحاكم المحلية، وتوجد أيضًا المحاكم العاجلة التي تتعامل مع مشاكل مثل المخالفات المرورية، وتم إدخال نظام المُحلفين في مايو / أيار ٢٠٠٩م.

السلطة التشريعية

تتألف من مجلس النواب (شوغو-إن) وعددهم ٤٨٠ نائبًا، يتم انتخابهم عن طريق اقتراع عام شعبي كل أربع سنوات، ومجلس المستشارين (سانغي-إن) من ٢٤٢ مقعدًا، والذين يؤدي أعضاؤها المنتخبون عن طريق اقتراع عام أيضًا مهمتهم لمدة ست سنوات، تقوم الأحزاب الممثلة بتعيين المسؤولين من طرفها في الغرفتين، ثم يتم إجراء اقتراع سري لتحديد المسؤولين المنتخبين.

الاقتصاد

الاقتصاد الياباني هو ثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بعد الولايات المتحدة والصين، وتتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل "تويوتا"، و"سوني"، و"باناسونيك"، وغيرها بشهرة عالمية.

تعتمد اليابان على الصناعة الثقيلة، وهي أول مُنتج للحديد والصلب في العالم، وثالث قوة في تكرير البترول، وأول مُنتج للسيارات وتساهم بـ ٤٠٪ من الإنتاج العالمي للسفن، وتُتبع الشركات اليابانية أساليب استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تُباع محليًا أو يتم تصديرها، نظرًا لافتقارها للموارد الطبيعية.

يعد استخدام الإنسان الآلي (الروبوت) أحد أهم المجالات الواعدة للنمو الاقتصادي المستقبلي، والذي تتفوق فيه التكنولوجيا اليابانية على باقي دول العالم، حيث تأتي في المركز الثاني عالميًا بعد الولايات المتحدة من حيث القوة والجودة الصناعية.

الصناعة الإلكترونية أحد رموز تفوقها، فهي أول بلد مُنتج للإلكترونيات في العالم مثل: أجهزة التلفزيون، وأجهزة الفيديو، وأجهزة التسجيل، كما تحتل المركز الثاني في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وتشهد تطورًا مستمرًا في مجالات الصناعات الدوائية والفضاء.

تمتلك اليابان نظام نقل متطور، فشبكات الطرق والسكك الحديدية تغطي تقريبًا كل جزء من أنحاء الدولة، كما أن هناك أيضًا خدمات نقل بحرية وجوية واسعة للغاية.

تتحرك القطارات السريعة، المسماة "شينكانسن" أو "قطارات الرصاصة"، بسرعات عالية جدًا حيث تصل سرعتها بين ٢٥٠ و ٣٠٠ كيلو متر في الساعة، وتعد واحدة من أكثر أنظمة السكك الحديدية أمانًا وتطورًا على مستوى العالم. وهي الوسيلة الملائمة للسفر في اليابان.



نظرة حول أبرز الأحزاب السياسية اليابانية



حزب كوميتو NKP

تأسس الحزب عام ١٩٦٤م، وتم حل الحزب رسمياً في عام ١٩٩٤م؛ ليشترك في حكومة ائتلافية بقيادة رئيس الوزراء "تسوتومو هاتا" من الحزب الديمقراطي، وبعد فشل الحكومة تجمع مشرعو كوميتو السابقون وأطلقوا "كوميتو الجديد"، وفي عام ٢٠١٣م؛ فاز جميع مرشحي الحزب البالغ عددهم ثلاثة وعشرين مرشحاً في انتخابات مجلس العاصمة "طوكيو" للمرة السادسة على التوالي منذ عام ١٩٩٣م، مما جعل الحزب صاحب ثاني أكبر عدد من المقاعد في المجلس التشريعي.

يتبنى الحزب التوجه المحافظ، وتأسس على أيدي أفراد من الحركات الدينية الجديدة "سوكا غاكاي"، ويعلن "كوميتو" نفسه على أنه يتبع "الاشتراكية الإنسانية"، وتتمثل مهمته المعلنة في قيادة السياسة التي تركز على الناس وهي: سياسة قائمة على الإنسانية، وتعامل الحياة البشرية بأقصى درجات الاحترام والرعاية، ويشارك الحزب في الحكم عبر الائتلاف الحكومي مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني.



الحزب الشيوعي الياباني JCP

تأسس الحزب عام ١٩٢٢م، وكان محظوراً منذ بداية تأسيسه، وهو الحزب السياسي الوحيد في اليابان الذي عارض الحروب الخارجية، ودعا لتحرير "كوريا" و"تايوان" عندما كانتا مستعمرتين لليابان، وللاستقلال الكامل للدول الأخرى المستعمرة وشبه المستعمرة في آسيا.

حصل عام ١٩٤٥م لأول مرة على وضع قانوني، وسمح له بالمشاركة في النشاط السياسي، وتتمثل مهمته المركزية في الاستعادة الكاملة لسيادة اليابان، والتغيير الديمقراطي في السياسة والاقتصاد، كما يعمل الحزب على المساعدة في تشكيل حكومة ائتلافية تتكون من أحزاب المعارضة.

اعتمد الحزب برنامجاً لما أسماه "التغلب على الرأسمالية والتقدم نحو الاشتراكية الشيوعية"، ويتمسك بمبدأ "ثورة الأغلبية" الذي ينص على أن أي تغيير في التنمية الاجتماعية لن يتم إلا بعد موافقة غالبية الجمهور على دعم التغييرات.

يعمل الحزب على تحقيق تغييرات في السياسة اليابانية تحت ما يُعرف بـ "التغيير الديمقراطي في إطار الرأسمالية"، وأهمها الابتعاد عن التحالف العسكري الياباني-الأمريكي (معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية)، وتغيير السياسة الاقتصادية للبلاد المتمثلة في خدمة مصالح الشركات الكبرى ودوائر الأعمال إلى واحدة تتعلق بالدفاع عن مصالح الناس، ووضع قواعد ديمقراطية من شأنها أن تتحقق من النفوذ والسلطة غير المبررة للشركات الكبيرة، وتحمي حقوق الناس وسبل عيشهم.

تشهد اليابان تعددية حزبية، وتتمتع بنظام برلماني للحكم يشبه أنظمة دولتي بريطانيا وكندا، وبخلاف الأمريكيين والفرنسيين لا ينتخب اليابانيون رئيس الدولة بصورة مباشرة، فأعضاء المجلس التشريعي ينتخبون رئيس مجلس الوزراء، ويُعد الإمبراطور رمزاً للدولة ولوحدة الشعب، لكن دون سلطة على الحكومة.

حقق الائتلاف الحاكم في اليابان المؤلف من الحزب "الليبرالي الديمقراطي"، وحليفه حزب "كوميتو الجديد" فوزاً كبيراً في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ، خلال شهر يوليو/٢٠٢٢م.

وبات الائتلاف الحاكم يملك الآن أغلبية مستعدة لتعديل الدستور السلمي من أجل تعزيز دور اليابان العسكري على الساحة الدولية، وهو هدف يطمح إليه الائتلاف منذ زمن طويل.

وتنافس في الانتخابات ٥٤٥ مرشحاً من خمس عشرة حزباً على ١٢٥ مقعداً، وبحسب النظام النسبي، تم انتخاب خمسين نائباً من القوائم الحزبية، وخمسة وسبعين نائباً من الدوائر الانتخابية الفردية، وستحاول خلال هذا المقال إعطاء لمحة عن أبرز الأحزاب السياسية اليابانية لفهم توجهاتها وتاريخها وبرامجها السياسية.



الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني LDP

تأسس الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني ١٩٤٥م، وكان يحمل اسم "الحزب الليبرالي"، ثم غير اسمه بعد تحالفه مع "الحزب الديمقراطي الياباني" سنة ١٩٥٥م، ويعد أكبر الأحزاب السياسية في اليابان، وحكم البلاد أكثر من نصف قرن.

يتبنى الحزب التوجه المحافظ اجتماعياً، والتوجه الليبرالي اقتصادياً، واختار في سياسته الخارجية مزيداً من دعم العلاقة مع الولايات المتحدة، وترجم ذلك عملياً بقرار رئيس الوزراء السابق "جونشيرو كويزومي" إرسال قوات دعم يابانية إلى العراق، وبعد معركة في البرلمان استطاع الحزب كسبها لدعم العملية العسكرية الأميركية في أفغانستان.

استطاع أن يحتوي الخلافات بين التيارات المختلفة داخله، وتحالف مع أحزاب مثل "حزب كوميتو" كما في انتخابات سنة ٢٠٠٣م، وهو ما أتاح له الانفراد بحكم اليابان منذ عام ١٩٤٨م، وفقد الحكم بضع سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٢م)؛ بسبب فضائح الفساد التي تورط فيها عدد من كبار المسؤولين، واستطاع في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٢م استعادة السلطة بفوزه بالأغلبية في الانتخابات العامة.



الحزب الديمقراطي الياباني DPJ

تأسس الحزب الديمقراطي الياباني عام ١٩٩٨م بعد اندماج عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة المعارضة، بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء الحزب الاشتراكي الياباني السابق، ومن الإصلاحيين المنشقين عن الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، وشكل أقوى أحزاب المعارضة في اليابان.

وكالة اليابان للتعاون الدولي "جاিকা"

تأسست وكالة جاিকা عام ٢٠٠٣م؛ بهدف المساهمة في تعزيز التعاون الدولي وكذلك التنمية السليمة للاقتصاد الياباني والعالمي من خلال دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو الانتعاش أو الاستقرار الاقتصادي للمناطق النامية، وهي منظمة حكومية مستقلة تقوم بتنسيق المساعدة الرسمية للتطوير لحكومة اليابان.

لدى "جاিকা" شبكة تتكون من سبعة وتسعين مكتباً في الخارج، ومشاريع في أكثر من مائة وخمسين دولة حول العالم بميزانية سنوية تصل إلى ١ ترليون ين ياباني، وكانت قديماً منظمة شبه حكومية خاضعة لسلطة وزارة الشؤون الخارجية، تشكلت عام ١٩٧٤م، قبل أن تتأسس بالشكل الحالي عام ٢٠٠٣م.

يتولى "تاناكا أكيهيكو" رئاسة الوكالة، وقبل توليه المنصب الحالي كان رئيساً للمعهد الوطني للدراسات العليا (GRIPS) باليابان، وهو حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من معهد "ماساتشوستس للتكنولوجيا" عام ١٩٨١م، وكان أستاذاً في السياسة الدولية وشغل منصب نائب رئيس "جامعة طوكيو" ومدير المعهد الجامعي للدراسات المتقدمة في آسيا، وفائز بجائزة "سنتوري الأكاديمية" عام ١٩٩٦م، والميدالية الأرجوانية للشرف عام ٢٠١٢م.

ترسل جاিকা خبراء ومتطوعين من الخارج إلى الدول النامية، وفي المقابل ترحب بالمسؤولين الحكوميين والمتخصصين كمشاركين في التدريب والطلبة الأجانب، وتعمل على إيفاد خبراء يابانيين إلى الدول النامية، وقبول المشاركين في التدريب والطلاب؛ لنشر التقنيات والمعرفة اليابانية، كما تعمل على إقراض أو استثمار الأموال بشروط ميسرة للبلدان النامية.



العلاقات الهندية اليابانية: الماضي والحاضر والمستقبل

Afshan Khan

باحث دكتوراه
جامعة صباح الدين زعيم

أثبتت عدة مناسبات في تاريخ السياسة الدولية أن القوى العالمية وعلى الرغم من عدم رغبتها في الانخراط في تجاذبٍ ما، لكنها تضطر في كثيرٍ من الأحيان إلى اختيار أحد جوانبه، سواء كان ذلك من خلال سياسات الحرب العالمية، أو حقبة الحرب الباردة، كالصراع الأخير بين روسيا وأوكرانيا، بينما تمكنت القوات الرئيسيتان في الشرق - الهند واليابان - من الحفاظ على علاقاتٍ ثنائية متينة وودية آنية، على الرغم من الاستقطاب المتزايد للسياسة العالمية، وقد أظهرت الدولتان قدرتهما على بث سياساتهما الخارجية بمظهرٍ ومنظورٍ غير غربيين، الأمر الذي يُعد تأكيداً على الطبيعة الفريدة التي تحظى بها السياسة العالمية من خلال النظام العالمي الجديد بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ولعل التطور الأخير يجعل تعزيز السلام والاستقرار أولوية ملحة بالنسبة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لتعزيز الشراكة الثنائية بين الدولتين.

تربط الهند واليابان علاقةً طويلة الأمد تعود إلى أكثر من ١٤٠٠ عام، حيث ساهم إدخال "البوذية" إلى اليابان كثيراً في هذا الترابط، ومن المُثير للاهتمام ملاحظة أنه على الرغم من هذه العلاقة الطويلة الأمد، فإن الدولتين العظيمتين لم تنظرا إلى بعضهما البعض على أنهما مهمتان بشكلٍ خاص بما يتعلق بلساتهما الخارجية حتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ويبدو أن العلاقة بين الدولتين القويتين في جنوب آسيا والشرق الأقصى من آسيا قد غيرت مسارها بشكلٍ ملحوظ بين عامي (١٩٩٨-٢٠٠٠م)، وكان سببه التحسن الواضح في موقف الولايات المتحدة تجاه الهند، مما أضر هذا النمو إلى حدٍ كبير بالزيارات الرفيعة المستوى من الولايات المتحدة واليابان للهند، فقد زار كل من رئيس الوزراء الياباني "يوشيرو موري"، والرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" الهند في عام ٢٠٠٠م.

ذكرت وزارة تنمية المهارات وريادة الأعمال في حكومة الهند في بيان لها أنها وقعت مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية مذكرة تعاون لمدة ١٠ سنوات، لبرنامج تعزيز نقل مهارات التصنيع في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٦م، وقالت الحكومة الهندية أيضاً: "إنه تم إرسال ٢٢٠ مرشحاً إلى اليابان كجزء من "برنامج تدريب المتدربين التقنيين"، حيث يرسل الشباب الهندي إلى اليابان للتدريب الداخلي هناك، بعد تلقيهم التدريب الأساسي في الهند"، وجاء هؤلاء المرشحون من مجموعة متنوعة من الصناعات تشمل: الزراعة، والبناء، والتصنيع، والرعاية الصحية.

ونظراً لوضوح الرؤية المشتركة، ستواصل الهند واليابان بلا شك التمتع بعلاقاتٍ ودية ومفيدة، وهذا ما يعكسه الإعلان المشترك بين رئيس الوزراء الياباني "أبي" ورئيس الوزراء الهندي "مودي"، بعنوان: هدف اليابان والهند ٢٠٢٥ شراكة استراتيجية وعالمية فريدة، تعمل معاً من أجل السلام والازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ والعالم"، كما وتتوفر لدى الهند واليابان فرصة رائعة لتحسين قدراتهما وتعاونهما في سياق الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وصف خبراء السياسة الخارجية رد "نيودلهي" على الحرب بأنه "غير حاسم"، بينما اتخذت "طوكيو" موقفاً أكثر حزمًا بفرض عقوباتٍ على روسيا وتقديم مساعداتٍ عسكرية لأوكرانيا، فقد تكون اليابان مفيدة للغاية في هذا الوضع للدفع بالهند لتغيير موقفها من روسيا، حيث تكون أكثر انسجاماً مع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، فعلى الرغم من السعي المستمر للحفاظ على توازن القوى بين الصين والولايات المتحدة، فإن اليابان والهند لديهما إمكاناتٌ كبيرة لتقديم بديل، ولأن تصبحا قوةً حاسمةً في آسيا والمحيط الهادئ.

القوة الاقتصادية هي مفتاح الأمن الإقليمي، وكلا الدولتين لديهما إمكاناتٌ هائلة، ومن أجل الحفاظ على توازن القوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتأدية دورٍ أكبر في الشؤون العالمية، يمكن تنسيق السياسات الخارجية للهند واليابان بشكلٍ أفضل بفعل العلاقات الاقتصادية القوية بينهما، كما ستشكل خطة "التقاء بحريين" التي وضعها "أبي" مستقبلاً نموذجاً للسياسات المقبلة.



الاستثمار في مجال التكنولوجيا لأجل الحروب

في خطوة جديدة تُضفي زخماً على الزخم المتزايد في تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي لأجل الحروب، أعلن حلف شمال الأطلسي "الناتو" عن تمويل مقداره ١ مليار يورو يركز على الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيا وخصوصاً الذكاء الاصطناعي لاستخدامها في الحروب، سيتم استهلاك المبالغ المرصودة على مدار ١٥ عاماً على المشاريع الناشئة التي تركز في عملها على الدفاع، وبعض المشاريع الأخرى ذات العلاقة مثل الآلات ذاتية القيادة.

أمّا على الصعيد الفردي، فتستثمر دول "الناتو" بصورة فردية في مجال تطوير التقنيات في نطاق الدفاع مُعتمدةً على الذكاء الاصطناعي، ففي يونيو/٢٠٢٢م أصدرت المملكة المتحدة استراتيجية جديدة تركز على الذكاء الاصطناعي، تُسهّل هذه السياسة على الجيش الاستثمار في الجهود البحثية في هذا المجال لأغراض الدفاع، كما خصّصت ألمانيا في نفس الشهر ٥٠٠ مليون يورو للبحث والتطوير، إضافةً إلى ٨٧٤ مليون دولار طلبتها وزارة الدفاع الأمريكية للميزانية العسكرية لِيتمّ تخصيصها لصالح أبحاث الذكاء الاصطناعي.

استخدام الأسلحة المُعتمدة على الذكاء الاصطناعي يمنح الجيوش المُسخرة لهذه التقنيات مزايا استراتيجية وتكتيكية تجعلها متقدمة على خصومها، وتقلّل من خسارة العنصر البشري الذي تعتبر خسارته نقطة ضعف كبيرة ممكن أن تؤدي إلى هزيمة كاملة للجيوش.

من المتوقع أن يتضاعف الإنفاق على الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٢٥م في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يُتوقع أن يصل الإنفاق على هذه التكنولوجيا إلى ١٢٠ مليار دولار، وبلا شك إن أحد القطاعات المُستهدفة بهذه النفقات المتزايدة هو قطاع التطوير للأسلحة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، خصوصاً الأسلحة ذاتية التشغيل. في السنوات الأخيرة في ليبيا، والحرب بين أذربيجان وأرمينيا، ومؤخراً الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك أن عصر الطائرات المسيّرة ذاتية التحكم قد بدأ، وأن هذه الأسلحة أصبحت رخيصة، ويمكن أن تمتلكها دول لا تُعد من ذوات الإنفاق العسكري العالي، وبعد أن كانت مجرد خيال علمي في الأفلام أصبحت اليوم حقيقة تُنذر بكوارج تواجه البشرية. طائرات وروبوتات لها القدرة على تحديد مصير البشر بناءً على خوارزميات وبرامج، وليبيان مدى تطورها وقدرتها يقف المتحدث في مقطع على منصة "يوتيوب"؛ ليشرح عن واحدة من أصغر الطائرات بدون طيار التي تمّ تطويرها، والتي تُبدي ردة فعل أسرع من الإنسان ١٠٠ مرة، وحجمها لا يتجاوز حجم كفة اليد، تستطيع الطائرة التعرف على الوجوه، وتحتوي على ٣ جرام من المواد المتفجرة التي يمكنها اختراق الجُمجمة وتدمير محتوياتها، والمطلوب لكي تعمل مثل هذه الطائرة فقط تحميل معلومات مثل: العمر، والجنس، والعرق، لتحديد هدفها وتقتله، يُمكن إطلاقها مع هذه المعلومات داخل مدينة بمجموعات كبيرة، وتستطيع قتل نصف المدينة بكل سهولة، القنص البشري يمكنه مخالفة الأوامر إن أراد ذلك، ولكن هذه الطائرات تُنفذ مباشرة فهي مُبرمجة على تنفيذ الأوامر دون إدراك وبلا مشاعر.

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لأجل القتل،

هل من ضوابط ونظم للحد منه؟

د. طارق ماهر التلمس
دكتوراه هندسة ميكاترونكس

، وعندما نتحدث عن الروبوتات القتالة مباشرة يأتي في خلد الإنسان الطائرات المسيّرة، وهنا يوجد لبس في الفهم، حيث إن الطائرات المسيّرة تحتاج إلى الأمر بالإطلاق من قبل القاعدة الأرضية التي يتحكم بها الإنسان، أما الروبوتات القتالة التي تهدف الدول لامتلاكها فهي تقنية تسعى إلى إلغاء دور الإنسان، وكما نعلم جميعاً إنّ

الروبوتات تفتقد إلى الأخلاق، ويتم التحكم بها عبر

خوارزميات مبرمجة بصورة كاملة، إنه لمن

المخيف أن تمنح الآلات القائمة على

خوارزميات الذكاء الاصطناعي

القدرة على تقرير من يعيش ومن

يموت، فهذه الروبوتات تفتقر

إلى التعاطف، وتختار هدفها

بناءً على اللون والعرق

حسب ما تم برمجتها

عليه، وبالتالي سيكون

الأطفال والنساء وذوو

الإعاقة أهدافاً لمثل هذه

الروبوتات، الجدير

بالذكر أنّ أنظمة الذكاء

الاصطناعي لم تصل بعد

إلى دقة كبيرة لدرجة عدم

الوقوع في الخطأ، وإنّ التسابق

في هذا المجال أدى إلى أن تطرح

الدول الأسلحة قبل نضوجها بصورة

كاملة لتصبح جاهزة لدخول المعركة

بدون أخطاء، الأخطاء هنا ليست أخطاء يمكن

التجاوز عنها فهي تتعلق بحياة الأطفال والنساء والبشر

بصورة عامة!.

ترفض الكثير من الدول التوقيع على معاهدات تضبط استخدام

الذكاء الاصطناعي في القتل، يعتبر العامل الاقتصادي من أهم

العوامل التي تؤثر على قرارات هذه الدول، فمن يُطور هذه

الأسلحة سيصدر قريباً هذه السوق التي تدرّ المليارات

لخزائن الدول، تنامي المناشدات العالمية لوقف

إنتاج هذه الأسلحة، ووضع قوانين

ضابطة لاستخدامها إنّما يدل على

أنّ هذه الأسلحة في فتحها أصبحت

توازي الأسلحة النووية الفتاكة.

تخوف عالمي ودعوة لوضع قوانين ضابطة

أصبحت الحاجة لوضع نظم وقوانين تحد من استخدام الذكاء

الاصطناعي في الحروب أكثر وضوحاً، فلم تعد هذه الأسلحة

حكرًا على الدول الكبرى، حيث نرى اليوم أنّ أنظمة

صغيرة ولربما جماعات مسلحة أصبحت

باستطاعتها تملك مثل هذه الأسلحة

واستخدامها في المعارك.

أوقفوا الروبوتات القاتلة



إنّ الذكاء الاصطناعي لا يختلف عن أي تطور تكنولوجي معاصر، فهو في النهاية سلاح ذو حدين، فنفس الطائرة المسيّرة التي تُستخدم للتوصيل موفرة للوقت المطلوب ومُخففة لعدد السيارات على الطريق، يمكن إعادة استخدامها لتحمل القنابل والمتفجرات، ولتصبح سلاحاً للدمار الشامل وأداة ذكية للقتل.

ختاماً، أصبح العالم اليوم أكثر حاجة إلى قوانين تحد من استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب، وذلك قبل أن تنتقل لتصبح جزءاً من أسلحة الدمار الشامل، والأهم أن تكون هذه القوانين ضابطة للقوى العظمى، فقد ثبت بكل وضوح أنّ هذه القوانين تُطبق على القوى الضعيفة ولا أحد يستطيع الضغط على القوى العظمى لإلزامها بمثل هذه المعاهدات.

التحالف الرباعي

QUAD

د. عبير عبد الله الرنتيسي

دكتورة في العلوم السياسية

الهدف هو الحد من نفوذ الصين

في محاولة لمواجهة التهديدات الصينية المتزايدة والمتسارعة، حاولت "واشنطن" منذ عدة سنوات بناء نوع من التقارب بين دول شرق آسيا تحت شعار "الدول المشتركة في القيم الديمقراطية: الحرية والانفتاح"، لمواجهة توسع نفوذ الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ استبقت "واشنطن" الأحداث بنحو ١٨ عاماً، عندما أعلنت عن تحالف "كواد" الذي يضم رباعياً دولياً قوياً من الناحية الاقتصادية، ويحيط جغرافياً بالصين من عدة جهات، ما يمكنه من تطويق الصين إذا ما دخلت في حرب واسعة.

ما هو تحالف "كواد" الرباعي؟

التحالف الأمني الرباعي، المعروف باسم كواد (Quad)، هو تحالف إستراتيجي غير رسمي بين الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا، والهند، يتمثل بالمحادثات بين الدول الأعضاء. ويعزى بدء ترتيبات الدفاع الأمريكي والياباني والأسترالي والهندي، على غرار مفهوم السلام الديمقراطي، إلى رئيس وزراء اليابان "شينزو آبي"، كان من المفترض أن ينشئ التحالف الرباعي "القوس الديمقراطي الآسيوي"، وأن يشمل في النهاية بلداناً في آسيا الوسطى ومنغوليا وشبه الجزيرة الكورية ودولاً أخرى في جنوب شرق آسيا - أي جميع البلدان الواقعة على حدود الصين تقريباً، باستثناء الصين نفسها -، أدى ذلك ببعض النقاد مثل، الموظف السابق بوزارة الخارجية الأمريكية "مورتون إبرامويتز"، إلى وصف المشروع بأنه خطوة معادية للصين، بينما وصفه آخرون مثل: العالم السياسي "ميخائيل غرين" بأنه تحدٍ ديمقراطي للصين شنته القوى الآسيوية بالتنسيق مع الولايات المتحدة.



فتحالف "كواد" يمثل رباعية قوية تهدف إلى احتواء الصين، لتشكيل قوة مضادة لنفوذ الصين الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بداية تشكيل تحالف كواد

جذور الشراكة جاءت استجابةً لزلزال المحيط الهندي عام ٢٠٠٤م، عندما شكلت الدول الأربع مجموعة أساسية إقليمية للمساعدة في توحيد عمليات الإغاثة، وبعد ثلاث سنوات شكلت الدول الأربع "الحوار الأمني الرباعي"، حيث بدأ الحوار في عام ٢٠٠٧م من قبل رئيس وزراء اليابان "شينزو آبي"، بدعم من نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني"، ورئيس وزراء أستراليا "جون هوارد"، ورئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ"،

توازي الحوار مع المناورات الحربية المشتركة على نطاق غير مسبوق، والتي سُميت "مناورات مليبار"، اعتبرت الترتيبات الدبلوماسية والعسكرية واسعة النطاق رد فعل على زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، واستجابت الحكومة الصينية للحوار الرباعي بإصدار احتجاجات دبلوماسية رسمية على أعضائه، توقف التكرار الأول للحوار الأمني الرباعي بعد انسحاب أستراليا خلال فترة ولاية رئيس الوزراء "كيفين رود".

تحالف كواد في مانيلا

خلال مؤتمرات القمة لرابطة بلدان جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٧م، انضم الأعضاء الأربعة السابقون في مفاوضات لإحياء التحالف الرباعي، وافق رئيس وزراء أستراليا "مالكولم تورنبول"، ورئيس وزراء اليابان "شينزو آبي"، ورئيس وزراء الهند "ناريندرا مودي"، ورئيس الولايات المتحدة "دونالد ترامب"، في مدينة "مانيلا" على إحياء الاتفاقية الأمنية ضمن التوترات السياسية في بحر الصين الجنوبي التي سببتها الصين وطموحاتها الإقليمية بشكل رئيسي. وقد شهد التحالف تقلبات في السنوات الماضية، لكنه اكتسب زخماً جديداً في أعقاب اشتباكات حدودية بين الهند والصين في ٢٠٢٠م، وبعد تصعيد المواجهات الدبلوماسية والتجارية بين أستراليا وبكين.

تحالف كواد في واشنطن

في مارس/٢٠٢١م، عقد رؤساء الدول الأربعة اجتماعاً افتراضياً رمزياً قبل أن يجتمعوا شخصياً لأول مرة في ٢٤/سبتمبر/٢٠٢١م في "واشنطن"، حيث افتتح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" القمة الرباعية "كواد" (QUAD)، بحضور رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي"، ورئيس الوزراء الأسترالي "سكوت موريسون"، ورئيس الوزراء الياباني "سوجا يوشيهيد". وتعد القمة هي الأولى التي يشارك فيها قادة الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان مباشرة وليس عبر تقنية الاتصال المرئي، إذ تعهد أربعتهم بالعمل من أجل الحرية والانفتاح في منطقتي المحيطين: الهندي، والهادئ. وكان ذلك بمثابة مثال على استراتيجية "واشنطن" الجديدة لبناء ائتلافات مع الدول والمؤسسات حول أهداف مشتركة محددة، بدلاً من التحالفات العسكرية التقليدية.



الموقف الصيني من تحالف كواد

على الرغم من المبادرات الاقتصادية والإنمائية الجديدة لمجموعة "كواد" الرباعية، لا تزال الولايات المتحدة تفتقر إلى استراتيجية اقتصادية واضحة في آسيا، ولا يزال الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ لتحقيق الازدهار، الذي أعلن عنه خلال رحلة الرئيس الأميركي "جو بايدن" الأخيرة إلى اليابان وكوريا الجنوبية، يفتقر إلى التفاصيل، ويبدو أنه يحتوي على القليل من الحوافز للدول الإقليمية للتوقيع عليه.

بالرغم من عدم الإشارة إلى "بكين" بصورة رسمية في أي سطر من بيانات مجموعة "كواد" الرباعية، فإن التركيز على الصين في هذه القمة كان واضحاً وضوح الشمس. تنظر الدول الآسيوية إلى الرباعية بشكل متزايد على أنها ثقل موازن لنفوذ الصين المتنامي في المنطقة، إذ شهدت جميع الدول الأربع علاقات مضطربة مع "بكين" على مدار السنوات القليلة الماضية. ويثير الموقع الاستراتيجي لكل من الدول الرباعية في زوايا مختلفة من المحيطين الهندي والهادئ والصين بينهما قلق "بكين" التي تخشى احتمال تطويق عسكري، وأدانت اجتماعات هذا التكتل باعتبارها زمرة مناهضة للصين ترمز إلى عقلية الحرب الباردة التي وصفها بـ "السامة".

وحيث أنه سيعقد القادة في تحالف "كواد" قمتهم القادمة حضوراً العام المقبل في أستراليا، والتي هي موجهة بالدرجة الأولى للحد من نفوذ الصين، يبقى السؤال قائماً

هل ينجح تحالف "كواد" في حصار الصين؟

تحالف كواد في طوكيو وسياسة القوة الناعمة

عُقدت القمة الرابعة في ٢٤/ مايو/ ٢٠٢٢م، حيث اجتمع وزراء خارجية الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان في "طوكيو"، في إطار الاتفاق الرباعي كواد (QUAD) بهدف تعزيز هذا التحالف الذي أطلق لمواجهة توسع نفوذ الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يؤكد مسؤولون من الدول الأربع أن التحالف هو أكثر من مجرد مسألة دفاعية، ولا تدفع أي منها باتجاه تشكيل تحالف رسمي، فالهند -بحسب محلين- لا تزال قلقة من ذلك، وهناك شكوك من احتمال أن يمثل ذلك تحدياً فعلياً لقوة "بكين" العسكرية في أي حال، في المقابل يريد أعضاء التحالف تطوير إجراءات في إطار سياسة "القوة الناعمة" تقدم لبقية المنطقة تبايناً مع الصين "الاستبدادية"، حيث تقول الدول الأعضاء إن التحالف ليس "ناتو آسيوياً"، وتعتبره مجموعة يمكن أن تقدم لدول أخرى في المنطقة بديلاً عن الصين في مجالات مثل: مكافحة كوفيد-١٩، والإغاثة من الكوارث، والأمن المعلوماتي، وساهمت جائحة كوفيد-١٩ في إعطاء الاجتماع معنى أكبر يتجاوز محاولة احتواء الصين.

كذلك، تناقش الدول مسائل أخرى مثل: النقل البحري "النظيف"، ومكافحة تغير المناخ، وإنشاء بنية تحتية أكثر أماناً لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت.

وكشف القادة عن خطط لاستثمار ٥٠ مليار دولار على الأقل، في مشاريع بنية تحتية إقليمية خلال السنوات الخمس القادمة، وعن مبادرة للمراقبة البحرية تسعى -كما يُعتقد- لتعزيز مراقبة الأنشطة الصينية.

وجاء اجتماع "كواد" غداة إعلان الرئيس "جو بايدن" استعداد "واشنطن" للتدخل عسكرياً للدفاع عن "تايوان" أمام أي هجوم صيني، مثيرة الدهشة والتوتر في المنطقة.

ويتصاعد القلق الإقليمي إزاء الأنشطة العسكرية الصينية ومنها: طلعات طائرات، ومناورات بحرية، وتعديات سفن صيد، يُنظر إليها كاختبارات للدفاعات الإقليمية والخطوط الأحمر، وقال التحالف: "إن البرنامج الجديد للمراقبة البحرية سوف يُعزز الاستقرار والازدهار في بحرنا ومحيطاتنا" متجنباً مرة أخرى ذكر "بكين" بالتحديد، مع الإشارة إلى الصيد غير القانوني، الذي كثيراً ما تُتهم به الصين.



● العقوبات المفروضة من يعاقب من؟

بدأت اليابان سلسلة عقوباتها بوقف إصدار التأشيرة للأفراد الساكنين في مقاطعتي دونياتسك ولوهانسك المتنازع عليهما، ولحق هذا القرار وقف تصدير أي معدات قد تُستخدم لخدمة الحرب لكل من روسيا وبيلاروسيا، ولحققتها عقوبات بزيادة التعرفة الجمركية على الواردات الروسية، باستثناء الواردات من البترول، ثم أعلنت نيّتها وقف استيراد الفحم، ومنذ البداية توالت العقوبات من قبيل تجميد أصول بعض المؤسسات والأفراد، ومن أهم العقوبات إعلان اليابان نيّتها نزع صفة كَوْن روسيا أهم شريك تجاري، بعد منحها هذا اللقب لروسيا سابقاً، فهل لليابان مصلحة اقتصادية أو حتى سياسية؟ في ظني الإجابة بالنفي أقرب منها إلى الصواب.

● الاكتفاء الذاتي

لوقمنا بمقارنة تركيا باليابان من حيث: المساحة، وعدد السكان، والأراضي الصالحة للزراعة؛ من أجل توضيح فكرة إمكانية الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ نجد أن مساحة تركيا ضعف ويزيد عن مساحة اليابان، في حين أن عدد سكان اليابان يزيد عن عدد سكان تركيا بقاربة ٤٣ مليون نسمة، هذا بالإضافة إلى أن ما يزيد عن (٧٠٪) من أرض اليابان جبلية، وأن (١١.٦٪) من أراضيها فقط صالحة للزراعة، أما تركيا فتتمتع بأراضٍ صالحة للزراعة تصل لحوالي (٦٥٪) من أراضيها الكلية، من خلال هذه المعطيات يتضح لنا سبب استيراد اليابان لمعظم حاجتها من الغذاء، والتي تصل إلى ما يزيد عن (٦٠٪) من حاجتها الكلية، هذا يعني أن اليابان بحاجة كبيرة لشركاء متنوعين لكي تحافظ على استقرارها اقتصادياً ومن ثم سياسياً.

الاقتصاد المحلي الياباني

- التحديات والآفاق -

د. عبد الرحمن مقداد

أستاذ الاقتصاد في جامعة

إسطنبول صباح الدين زعيم

● علاقات روسيا – اليابان

اليابان، الواقعة في طرف العالم، كما الدول الأخرى تأثرت بالصراع الروسي مع الغرب تأثراً مباشراً وغير مباشر، ويتحمل المواطن تكلفة التأثير على شاكلة ارتفاع الأسعار في كثير من المنتجات؛ بسبب الاضطرابات في تصدير البترول والغاز الروسيين، والاضطرابات في تصدير مجموعة مهمة من الحبوب الروسية والأوكرانية للعالم أجمع، ولما للمحروقات من دور مهم في شحن ونقل البضائع، فأدت هذه الاضطرابات إلى ارتفاع الأسعار في كل دول العالم، وهذا ما يُسمى "بتضخم زيادة التكلفة".

والجدير بالذكر أن اليابان تستورد معظم حاجتها من المحروقات من الشرق الأوسط، فروسيا ليست شريكاً كبيراً، كذلك حاجة اليابان من المواد الغذائية فمن الصين، والولايات المتحدة، وبعض الدول الآسيوية، وتأتي أوكرانيا في المرتبة الخامسة عشرة تقريباً، فيما تكاد تغيب روسيا عن القائمة. واليابان بلد اقتصاده قوي جداً، لكن مع هذا فإن تأثير الصراع الروسي-الياباني مع الغرب على قارة آسيا والاقتصاد الياباني المحلي بالتحديد، ليس تأثيراً بسيطاً.

أناقش في هذا الطرح طبيعة العلاقة اليابانية-الروسية وبعدها طبيعة المكون الاقتصادي الياباني، متبوعاً بالحديث عن حاجة اليابان من الطاقة، وأيضاً التضخم العالمي في أسعار الموارد، وبهذا تتضح التحديات المترتبة على الاقتصاد الياباني، وطبيعة تأثير الصراع على هذا البلد.

تربط اليابان بروسيا علاقات متقلبة، وهما البلدان الجاران، إلا أن علاقة المصلحة المشتركة بين البلدين كانت الغالبة في العشر سنوات الماضية، ففي سنة ٢٠٢١م استوردت اليابان ما قيمته (١.٥) ترليون ين ياباني (\$١١٦=) ين ياباني) من روسيا، بزيادة (٣٥٪) عن السنة السابقة، هذا مقارنة بـ (١٨٨) مليار ين في الربع الأول من ٢٠٢٢م، وما صدرته لروسيا يقل بمقدار سبعة أضعاف تقريباً مما يعني وجود عجز كبير في الميزان التجاري.

وهذه العلاقات المتوترة والأرقام المتواضعة في التبادل التجاري لهذه السنة، يمكن تبريرها بالحرب الروسية-الأوكرانية، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من قبل الغرب وأتباعهم أو شركائهم، واليابان كما الدول الغربية التزمت بفرض عقوبات على روسيا بالرغم من التبعات السلبية على اقتصاد البلد.

فمثلاً، بعد بدء العملية الروسية في أوكرانيا، وصفت الخارجية اليابانية جزر كورال الشمالية بـ "الأراضي المحتلة" بعد أن كانت تصفها بالجزر "المتنازع عليها"، وقابلتها روسيا بالانسحاب من كل مفاوضات السلام والتسوية مع اليابان، ولأن اليابان انحازت للجانب الغربي من اليوم الأول؛ فقد قبلت بنسف جهود عقد من الزمن عمل الطرفان فيه على تعزيز الشراكة الاقتصادية، وتسهيل إجراءات السفر والسياحة بين البلدين.

هل اليابان في مأمن؟

تضخم الأسعار

سيتركز تأخير ارتفاع الأسعار في أعقاب ارتفاع أسعار الموارد بسبب الصراع الروسي مع الغرب بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأولى من هذا العقد، هذا بحسب المركز الياباني للبحوث في الشأن الاقتصادي، وقد تنبأ المركز بأن النمو الاقتصادي الياباني سيكون صفراً في منتصف العشرينيات من هذا العقد من الزمن، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض المستمر في عدد سكان اليابان والصفة الغالبة وهي الشيخوخة والهرم، والتي قد تصل لذروتها في ٢٠٣٠م، فهذا يجعل من حالة النمو السالب في الاقتصاد الياباني وضعاً معتاداً مع بداية العقد القادم.

لكن إذا ما توقعنا سيناريو أكثر خطورة، والذي قد يتأتى إذا ما طال أمد الصراع الروسي مع الغرب، وإذا ما أخذت الحرب طابعاً أعنف، وزادت حدة العقوبات الاقتصادية على روسيا، فإن أسعار الموارد سوف تزداد حدة، وسعر النفط للبرميل الواحد قد يصل إلى حدود الـ ١٤٠ دولاراً بناءً على تحليل تم نشره قبل شهر واحد من قبل المركز الياباني للبحوث في الشأن الاقتصادي، وهذا يعني أن اليابان ستعاني من النمو الاقتصادي السالب "كوضع معتاد" حتى قبل ٢٠٣٠م.

طبيعة الاقتصاد الياباني الصناعي تعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة، وبناءً على تحليل تبعات تضخم الأسعار في السيناريو الأساسي والسيناريو الأكثر خطورة؛ فإن اليابان تعاني من تضخم الأسعار، وليس بيد اليابان ما تستطيع فعله للخروج من هذه الأزمة التي لو طال أمدها؛ ستؤدي إلى انخفاض في مستويات المعيشة، وليس من المعلوم ما إذا كان المجتمع الياباني قادراً على تحمل مثل هذا الوضع لفترة طويلة، ولا اعتقد أن اليابان تستطيع أن تتخذ قرارات تخالف ما ذهبت إليه الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، لذلك فاليابان مضطرة لتحمل نتائج قراراتها، التي تشكلت بتوجيه أو تحفيز أو ضغط أمريكي، كما الحال في بعض الدول الأوروبية.

منظومة الطاقة اليابانية التابعة

من أجل توفير الطاقة اعتمدت اليابان وهي ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين على استيراد الغاز والبتروول؛ تعويضاً عن إغلاق محطات الفحم والمحطات النووية لضمان ديمومة دوران العجلة الاقتصادية في البلاد، مع مراعاة الحد من التلوث البيئي، ومع أن اليابان تتجه بشكل متزايد للطاقة النظيفة، إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن المحروقات حالياً، بل تزيد من الطلب لتأمين احتياجاتها.

صحيح أن اليابان تعتمد على النفط الروسي بشكل محدود، إلا أن روسيا ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم، مما يعني قدرة الروس في التأثير على العرض العالمي من المحروقات؛ مما يزيد من أسعار النفط الذي تنتجه الدول المختلفة، وبهذا تتأثر جميع دول العالم حتى من ليس لهم علاقة مباشرة بروسيا، وهذا بدوره يحتم على اليابان دفع أسعار مرتفعة عند استيراد النفط والغاز. حرب روسيا-أوكرانيا رفعت أسعار المحروقات في السوق العالمي وسببت اضطراباً ترتبت عليه تحديات اقتصادية لليابان أدخلتها في حالة "عجز تجاري" من المتوقع أن يمتد لسنوات، فمثلاً؛ في الربع الأول من سنة ٢٠٢٢م كان الميزان التجاري الياباني بالسالب (٦٣٦-) مليار ين ياباني، بعد أن تعافى قليلاً في سنة ٢٠٢١م إثر أزمة كورونا، ولعل أهم أسباب هذا العجز هو ارتفاع أسعار المحروقات بعد الحرب الروسية-الأوكرانية. وفيما يلي نوضح سيناريوهات لحالة الاقتصاد الياباني في السنوات القادمة بالنظر إلى تضخم الأسعار في كثير من دول العالم.

إذا علمنا أن شركاء اليابان في المجال الغذائي هم: الصين، وتايوان، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وكوريا الجنوبية بالدرجة الأساسية، وأن أوكرانيا تأتي في المرتبة الخامسة عشرة، وروسيا تكاد تكون غائبة من قائمة موردي الغذاء الياباني، فلعل مثل هذه البيانات تشير لكون اليابان في مأمن من تبعات الصراع الروسي مع الغرب؛ إلا أن التحليل الاقتصادي الكلي هو الأقرب للصواب، فاليابان تتأثر بالصراع بدرجات أكبر من غيرها من الدول لاعتبارات ديمغرافية داخلية، أولها أن عدد سكان اليابان يتناقص، وهذا لا يصب في صالح الاقتصاد الوطني؛ لأنه يفيد بتناقص القوى العاملة المتاحة خاصة إذا علمنا أن اليابان تستعين بالقوى العاملة الأجنبية بشكل محدود جداً، بالإضافة إلى أن اليابان تعاني من الشيخوخة وبالتالي انخفاض إنتاجية القوى العاملة؛ ومن أجل هذا تسعى اليابان لتوظيف التكنولوجيا لتزيد من إنتاجية القوى العاملة المتاحة، وهذه صناعة مكلفة، ولم يصل اليابانيون لمبتغاهم بعد، وهذه المتغيرات تزيد من تكلفة عناصر الإنتاج الداخلية، وهذا يعني أن اليابان ستعاني أكثر من غيرها جراء صراع الغرب مع روسيا الذي يسبب ارتفاعاً في أسعار عناصر الإنتاج الخارجية.



هل كان يدور في خلد كاتب الأحوال المدنية في "إسطنبول" وهو يسجل ميلاد الطفل محمد عاكف أرصوي أن هذا الطفل ستُخلد سيرته في حياته وبعد وفاته بأعوام وأعوام؟ سنُجيب حتماً إن هذا المستحيل بعينه فعالم الغيب هو الله تعالى وحده، ولكن من هو هذا الطفل الذي نتحدث عنه؟

شاعر نشيد الاستقلال

في ١٢ مارس عام ١٩٢١م أقرّ البرلمان التركي قصيدته لتكون نشيداً رسمياً لتركيا، محطة ثقافية لم تكن خاصة بالشاعر محمد عاكف أرصوي فحسب، وإنما باتت إعلاناً بأحقيته كشاعر وطني وقومي، إذ اعتمد نصّه الشعري ليكون نشيد الاستقلال لتركيا، محفزاً على القتال ضد المحتلين، نشيد سجل معانيه منذ مائة عام حضوره في نفوس عشرات الملايين من الأتراك.

محمد عاكف أرصوي

شاعر الاستقلال وحادي الأمة

بقلم: سمير عطية

مدير بيت فلسطين للشعر وثقافة العودة

بين يدي الشعر

يزخر المشهد الشعري في تركيا بالعديد من الأسماء المهمة التي أثرت في أدبه وثقافته فباتت أيقونات أدبية، غير أن للشاعر محمد عاكف أرصوي استثناءً نوعياً في هذا المشهد، إذ نُقش اسمه الشعري في سجل الشعراء الأتراك، وعرفه شعراء المشرق والمغرب، فحاز على لقب "شاعر الإسلام" و"شاعر الأمل"، وفوق هذا وذاك كان أهلاً ليكون شاعراً للنشيد الوطني لبلاده تركيا.

وحول هذا النشيد أجاب الشاعر على من سألته عن كيفية كتابة نشيد الاستقلال قائلاً:

"إنما يكتب هذا الكلام بالإيمان والأمة المؤمنة فقط، فكروا معي قليلاً:

هل كان بإمكانني أن أكتب كل هذا لو لم أمتلك الإيمان الراسخ آنذاك، ولا بد لي أن ألفت الانتباه إلى أنه لا قيمة لنشيد الاستقلال على اعتبار أنه مجرد شعر،

وانما تكمن قيمته في كونه انعكاساً لصفحة من صفحات تاريخنا بما فيها من آلام."

يقول في مطلع

نشيد الاستقلال لتركيا:

لا تخف،

لن نخمد

الراية الحمراء

في شفق السماء

قبل أن نخمد في

آخر دار على أرض

وطني شعلة الضياء

ولعلّه من المفيد هنا أن نشير إلى أن "أرصوي" رفض المشاركة في مسابقة شعرية لاختيار نشيد الاستقلال، وتم وضع مبلغ ٥٠٠ ليرة مكافأة لذلك، ورغم مشاركة ما يربو على ٧٠٠ شاعر إلا أن اللجنة لم تجد ما تطمح إليه في نص شعري يليق بالاستقلال، حيث كلف بكتابته من وزير التعليم، وتبرع بثمن المكافأة.

كيف بدأ الطريق؟

لأب تركي ترجع أصوله لـ"كوسوفو" في أوروبا، وأمّ من "بخارى" وسط آسيا، عرف محمد عاكف مبكراً المعنى الحقيقي لأمة الإسلام، بمكوناتها المتعددة جغرافياً وعرقياً ولغوياً، وخاصة حين يكون تلميذاً وابتاً في آن واحد لتعلم في "مدرسة الفاتح"، المنطقة التاريخية الشهيرة في "إسطنبول"، علماً ومعرفةً وتاريخاً، مكونات أهله سريعاً لتعلم لغته التركية والعربية والفارسية ومن ثم الفرنسية.

ورغم أن وفاة والد محمد عاكف جاءت في وقت مبكر من عمر شاعرنا، إذ كان يومها في التاسعة من عمره فقط، إلا أن العائلة حرصت على تنشئته كما أراد له والده فتابع والدته ذلك، واضطر للانتقال لمدرسة البيطرة لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة سعيه الجاد والحثيث، فإذا كان قد درس اللغة العربية على يد والده، فما هو يحفظ القرآن الكريم على يد إمام "جامع الفاتح"، ويدرس الحديث الشريف كذلك.

كيف حارب بالقلم؟

وجد محمد عاكف وطنه وأمه يعيشان في مرحلة زمنية صعبة للغاية، تواجههم فيها مؤامرات الغرب وسعي الأوروبيين لاحتلال العالم الإسلامي وتقسيمه، والدولة العثمانية تحت هذا التهديد الخطير، فشرع قلمه ليقوم بدوره في نشر الوعي وتحفيز الجماهير والوقوف أمام الأخطار، بصوته وقلمه وجهده،

وكان مما كتبه في ذلك في مجلته "الصراط المستقيم" والتي صار اسمها بعد ذلك "سبيل الرشاد"، كما حذر مراراً من خطورة الدعوات القومية على أمته، وحذر من انكفاء القوميات في بلدان محددة على حساب مشروع الأمة الواحدة، وداعياً في الكثير من المقالات والخطب وعبر نصوصه الأدبية وقصائده الشعرية إلى الانتباه إلى خطورة ذلك، لما فيه من خدمة للأعداء الذين يتربصون بالأمة للانقضاض عليها وتقسيمها وبسط نفوذهم عليها.

ومن هذا ما كتبه في آخر ما أصدره من دواوين شعرية، وكان هذا في مصر، فكتب في نص بعنوان "الأقصر" التي زارها فوجد فيها سياحاً أجانب فرنسيين وإنجليزيين وألمانيين يحتسون الخمر، ورأى أمامه آثار القراعة فقال:

"رأيت أمامي نحو ثلاثة عشر نفرًا من السائحين ما بين فرنسيين وإنجليز وألمان، مجتمعين زرافاتٍ ووحداً وللكووس بينهم رنين، فالفرنسيون يضحكون لأن كيسهم المملوء يهز الدنيا المدينة لهم هزاً عنيفاً، وليس في الدنيا ما يحزنهم إلا هزيمة "سيدان"، ومع ذلك فإن الرغد والرّفاية يُنسيان الإنسان أتكى الجروح، والإنجليز يضحكون وما أجدرهم بالضحك لأن الدنيا كلها رهن إشارتهم... يؤلبون شعوب الأرض بعضها على بعض وينظرون عن بعد فرحين، والألمان يضحكون لأن قوة عضدهم كفيّلة بأن يصدّق العالم جميع ما يقولون، وما دام البشر لا تُعطى الحق إلا للقوة، فما الحيلة في الوصول إلى الحق بغير القوة."

"لم يكن أمام مسلمي الأناضول التركي بعد أن رأوا حجم مصيبة الاعتداء على حرمة أراضيهم غير العودة مجدداً لحمل السلاح، والعمل على صد الحملات في حضارة القرن العشرين".

لم يمت محمد أرسوي:

في كل لحظة يرفرف فيها العلم،
في الثكنات والمدارس والمؤسسات،
تترنم الألسنة بكلماته، وتحلق
القلوب بمعانيها، وترتسم على
الشفاة ابتسامات حب للوطن
ولأبنائه، فكيف حين يكونون
مثل الشاعر أرسوي؟ إنه
يعيش في كل كلمة سطرها،
ونبض فيها لوطنه ولأمته
ولدينه.

قالوا عنه:

كثيرة هي الشهادات الإيجابية في شاعرنا وأديبنا وأستاذنا
الراحل محمد عاكف أرسوي، وحسبنا في هذه السطور أن نختمها
بكلمات قالها عنه الأستاذ الألماني "ريتشارد هرتمان"، "مع
إحاطته بالحياة الثقافية والسياسية يتعمق من الوجهة
الإصلاحية في الدين، وما يعنيه من الرجوع إلى الإسلام يعني به
الرجوع إلى الإسلام القديم، لا بإبعاد الأمور التي غيرت منه
أثناء تطوره التاريخي فحسب؛ بل أيضاً وقبل كل شيء يريد
الوقوف ضد هؤلاء العصريين المندفعين في تيار الغرب، وضد دُعاة
المذهب القومي، فهي حركة دينية تريد
أن يكون الدين قوة تخضع لها كل
الحياة المدنية في غير إضرار
بحركة الفرد".

تواريخ في حياته:

وُلد في "إسطنبول" في ٢٠ / ديسمبر / ١٨٧٣م، وتخرج في مدرسة
البيطرة عام ١٨٩٣م، وصار مدرساً في ذات المدينة سنة ١٩٠٦م،
أما في ١٩٠٨م عمل في "جامعة إسطنبول" أستاذاً للأدب العثماني.
وعن نشاطه الأدبي فقد شارك عام ١٩٠٨م في إصدار "مجلة
الصراف المستقيم"، وفي عام ١٩١١م أصدر ديوانه الأول
"صفحات"، أما في عام ١٩١٢م صدر ديوانه الثاني "في منبر
السليمانية"، والثالث "أصوات الحق" في عام ١٩١٣م، وتابع
فأصدر ديوانه الرابع "في منبر الفاتح" عام ١٩١٤م، وفي عام
١٩١٧م صدر ديوانه الخامس "الخواطر"، فيما صدر ديوانه
السادس "عاصم" عام ١٩١٩م.
أما في مجال السياسة فقد أصبح نائباً في مجلس النواب في دورته
١٩٢٠-١٩٢٣م، وفي ١٢ / مارس / ١٩٢١م أقر البرلمان التركي
قصيدته لتكون نشيداً رسمياً لتركيا، وقد غادر "إسطنبول"
للإقامة في "القاهرة" عام ١٩٢٥م، وعاد في عام ١٩٣٣م ليصدر في
مصر ديوانه الأخير بعنوان "ظلال".
وفي عام ١٩٣٥م سافر إلى "بيروت" وعاد إلى مدينته للعلاج، وقد
توفي الشاعر الأديب والكاتب محمد عاكف أرسوي في
"إسطنبول" يوم ٢٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٣٦م.

ووفاء لمسيرته الثقافية
النوعية وجهوده المعرفية في
بناء وعي الأمة؛ فقد قرر
مجلس الأمة التركي في
٤ / مايو / ٢٠٠٧م اعتبار يوم
١٢ / مارس من كل عام يوماً
وطنياً للاحتفال رسمياً بذكرى
قبول النشيد الوطني التركي
والاحتفاء بشاعره.

كيف أثر الدين في شخصيته؟

ساهمت التنشئة المبكرة في بيئة تمتد جذور وعيها إلى بشارة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجيش الذي سيفتح
"القسطنطينية" في حديثه الشهير الذي رواه أحمد والحاكم:
"لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ. فَلَنَعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا وَلَنَعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ
الْجَيْشُ"، ومن المعلوم أن السلطان "محمد الفاتح" الذي أخذ هذا
اللقب لأنه حاز على هذا الشرف، موجودٌ ضريحه في ساحة
الجامع، الأمر الذي يشعُرنا جيداً بالأجواء التي عاشها أرسوي
في ذلك المكان، وعمق الأثر الذي تلقاه في التربية والتكوين
الديني، فما كان منه إلا أن اهتم بأمور المسلمين، فسافر إلى أوروبا
وبلاد الشام والحجاز، ولم تكن إقامته في مصر بعد أن رأى في
توجه السلطة السياسية في تركيا مع الدين بما لا يرضى عنه ولا
يقره، أسفاراً تركت في نفسه وأدبه وثقافته وكتاباتاته الشيء
الكثير، فكتب عن المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة
والسلام، وظل ينظر في أحداث يومه فيعكسها وعياً للقارئ، الذي
كان يثق جيداً بأن الكاتب ذو شأن كبير في الصدق والوعي
والمعرفة، والأكثر من هذا وذاك أهمية أن يكون للكلمة أثرها
الحقيقي والفاعل في حماية الأمة ونهوضها ممّا هي فيه.
وكان من اهتمامه بالقرآن الكريم، وإدراكه لخطورة ما تقبل عليه
الأمة أن عمل على ترجمة معاني القرآن إلى التركية، إذ أخذ من
وقته في مصر لإنجاز ذلك، لكنه على اهتمامه كان حذراً من أن لا
تكون الترجمة بمستوى الرسالة العظيمة التي أراد أن ينجزها،
صنع ذلك في مصر أيام منفاها فيها، فتراجع عن نشر الترجمة
وبقيت عملاً مخطوطاً لم يكتب له النشر.
وعلى ما كان للكاتب والأديب محمد عاكف من تأثير ثقافي وديني
ومعري، إلا أنه كان متابعاً مهتماً بالشخصيات العربية
والإسلامية المؤثرة المعطاءة، كان قد تأثر كثيراً بالأستاذ "جمال
الدين الأفغاني" ودعوته لتبني الاستبداد وتبيل الحريات ولو
بالقوة، وكان يردد آراءه وآراء تلميذه الأستاذ "محمد عبده"،
وترجم كثيراً من تلك الآراء إلى اللغة التركية،
كما تأثر بالشاعر القدير "محمد إقبال" وموقفه السياسي ودوره
الأدبي والثقافي الذي انعكس شعراً رقيقاً في نفوس الأمة
وصدور الجماهير.

فيما بعد ارتبطت البروباغندا بالسياسة، وأضحت تعني فنّ التلاعب، وقد استخدمها السياسيون باعتبارها فناً للإقناع، لكن الحقيقة ترمي أن البروباغندا هي فنّ إيصال الأفكار نحو العقل اللاواعي، وتسعى لاستغلال جهل الفرد؛ مما يؤدي إلى عدم قدرته على التمييز بين الحقيقة والكذب، ومن هنا تمتلك البروباغندا قيمتها.

وللبروباغندا استخدامات كثيرة، فمن خلالها يتم تبني السلوك والمواقف والتوجهات، وبناءً عليها يتم توجيه أو صرف الانتباه، كما تستخدم تقنيات مختلفة: تبدأ من التضليل أو ما يطلق عليه الخبراء (الدعاية السوداء)، واستراتيجية توظيف المعاناة، وتضخيم المقارنات والمقاربات، والتنميط الإثني والقبلي والثقافي، وتخلط الحقيقة المجردة بقدر كبير من التزيير والتلاعب.

عالمياً، يتسبب الإعلام الأمريكي بما يملكه من مؤسسات إعلامية عملاقة لديها برامجها المعدة للتضليل والتزييف في المعلومات، والتي تعد جزءاً من أدوات الترويج وصناعة هذه البروباغندا، تحكمه السياسة الرأسمالية ذاتها التي قامت عليها أمريكا، وتحدد أولوياته وفقاً لأجندتها العسكرية والاقتصادية، وهو رغم ذلك لا يوجد بالضرورة داخل حدود أمريكا، ولا ينحصر في اللغة الإنجليزية كلفة خطاب، ولا يتوجه لفئة بعينها، بل هو شمولي في توجهاته، رأسمالي في أهدافه، وإمبريالي في تغلفه بالمجتمعات الأخرى.

وقبل الانغماس في أشكال البروباغندا الأمريكية واستراتيجياتها وأهدافها، فإن عودة سريعة إلى أصل المفهوم تشي بالكثير من خصائصه وتوجهاته، فالبروباغندا كلمة لاتينية الأصل، تشير للدعاية المكثفة والترويج لفكرة ما، ولاحقاً تطورت ليغدو معناها التأثير بالرأي العام وتشكيله؛ بهدف تحويله نحو توجه معين، حتى لو عني ذلك التلاعب بالحقائق.

أما عن استخدامات الإعلام الأمريكي للبروباغندا فيرصد الباحثون أن الدعاية السياسية اعتبرت المحرك والباعث والسابقة للتحركات العسكرية والخطط العدوانية اتجاه الدول والأنظمة، وأنها حرصت على ضمان استقرار داخلي أقرب للاتحاد الأممي قبل انطلاقها لممارسة الغزو العسكري، أو العقوبات الاقتصادية، أو بناء التحالفات ضد دولة أو نظام بحد ذاته. وقد بدأ تجاربه الأولى على مواطنيه عندما سعى لتحريضهم ضد الألمان في الحرب العالمية الأولى، وضد الروس في الحرب العالمية الثانية، وضد الفيتناميين، وضد النظام العراقي السابق خلال حرب الخليج الأولى والثانية، وضد الصينيين والروس حالياً، وضد كل من يمكن له أن يُعتبر كـ "عدو" يتم توحيد الجبهة الداخلية ضده.

البروباغندا

الأمريكية - الروسية

الموجهة نحو الشرق الأوسط

د. إيهاب أحمد عوايص

إعلامي و محاضر جامعي
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

في خضم سيل المعلومات المتدفقة عبر مواقع التواصل الاجتماعي،

وتحول هذه المنصات إلى نوافذ تغيير سياسي، أضحت الدعاية السياسية

والبروباغندا الجوهراً الخفي لتحركات الدول في تعزيز سياساتها الخارجية اتجاه

الدول الأخرى من ناحية؛ واتجاه مواطنيها أنفسهم من ناحية أخرى، وغايتها في ذلك هندسة العقول،

والتلاعب بالمشاعر، وصناعة المواقف السياسية باستخدام قوالب وطرائق تُتيح له تزييف الواقع وتجاهل الحقائق ووضع الجُناد

والضحية في ميزان واحد.

ولأسف كانت وما زالت المناطق العربية من أكثر الدول تعرضاً للحرب الإعلامية الموجهة من الدول الغربية، والقوى المتعددة التي تحاول

تحقيق مكسباتها ومصالحها عبر ضخ موجة كبيرة من المواد الإعلامية؛ لتضليل المواطن العربي وتجييش الجماهير وتوجيههم نحو مواقف

منهجية تتناسب مع اتجاهات قادة الدولة؛ بهدف استحداث واقع سياسي يخدم أهدافهم.



ولكن ماذا تهدف أمريكا من دعايتها نحو الشرق الأوسط؟

تتمثل أهداف البروباغندا الأمريكية الموجهة للشرق الأوسط في الاستثمار في السياسة الخارجية لهذه الدول، والتي في غالبيتها ما زالت حبيسة التراكبات السياسية الماضية؛ بداية في حصار روسيا ومنع مدّها الفكري وتأثيرها السياسي في الشرق الأوسط، خاصة مع تمدها في سوريا وحالة التقارب بينها وبين تركيا، وعودة العلاقات مع النظام المصري، وعلاقاتها الاقتصادية المتصاعدة مع الخليج.

كما تهدف الدعاية الأمريكية لرفع مستوى الاستفادة من ثروات الشرق الأوسط لتخفيف أعباء العقوبات الاقتصادية على روسيا، وتخفيف ارتفاع أسعار النفط وانقطاع إمدادات الغاز الطبيعي، ناهيك عن مكاسب تكوين حلف جغرافي سياسي مقاوم لروسيا ومن يجري في فلكتها مثل: الصين، وإيران، وتستخدم الدعاية الأمريكية صيغة ربط روسيا بإيران لتشجيع الدول العربية لتبني مفاهيمها في مواجهة روسيا.

استشراف المستقبل

وفي تقييم البروباغندا الأمريكية وتأثيرها على العقل العربي، فإن ما يجري على الأرض على المستوى الشعبي، وما يرشّح من ردود أفعال على المستوى الرسمي في ظل تشابك وتعقيدات الرهانات السياسية الحالية، تضي بأنّ قوالب وأساليب الدعاية الأمريكية لم تنجح في جذب المواطن العربي لصالح التعاطف مع الجانب الغربي والأوكراني، والتي جاءت انعكاساً لما ارتبطت به الديمقراطيات الليبرالية الغربية والأمريكية من شروخ تجاه الشرق الأوسط.

٣. فتح المجال للإعلام الأوكراني: وفيه بدأ الإعلام الأمريكي في حالة توأمة مع الإعلام الأوكراني، وتم اقتباس ما يصل من صور وفيديوهات وأخبار منه، بغض النظر عن مصداقيتها، ومن أبرز القصص التي تم تدويلها والترويج لها: قصة شبح كييف، والبحارة الأوكرانيين، وأعداد القتلى الروس، وبطولات المسؤولين المحليين، وهي جميعها قصص تحمل قدرًا كبيرًا من التضليل وتفتقد لمصداقية واقعية.

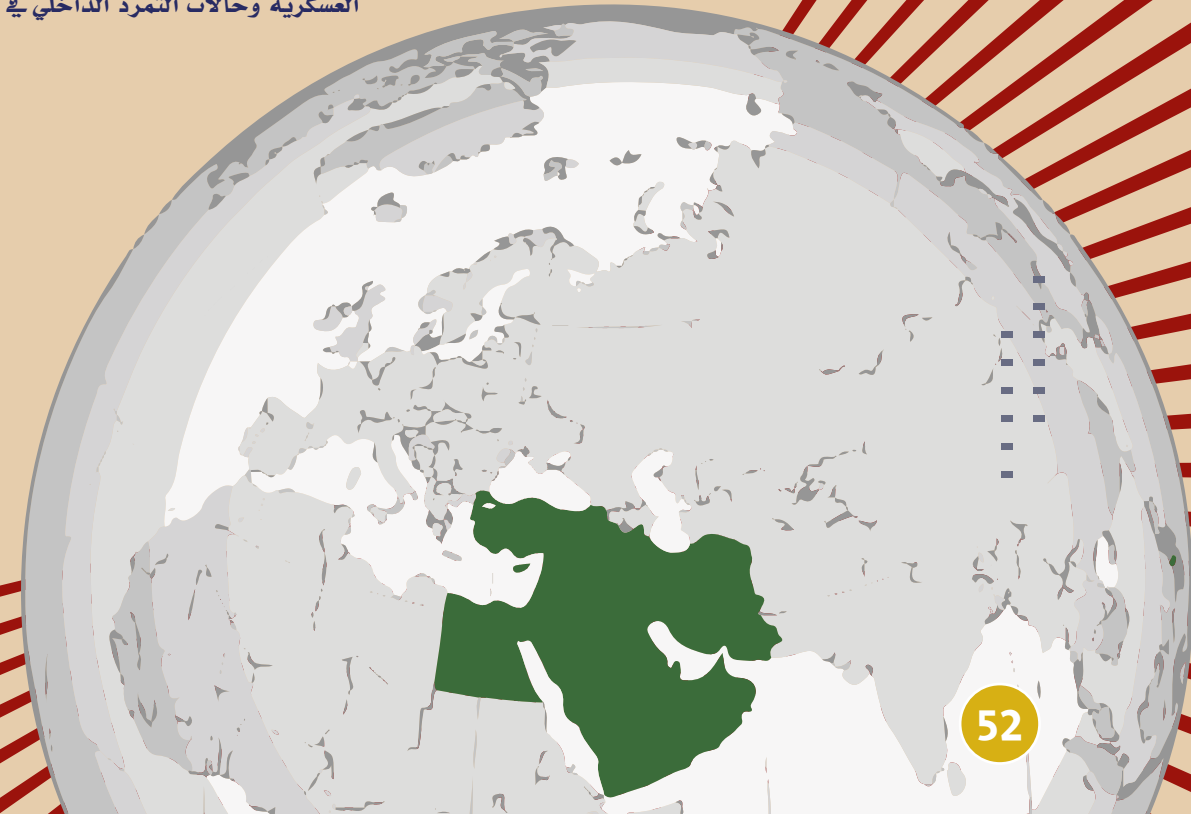
٤. التحزب ولا للحيد: ففي بداية الحرب توقّع الحلف الغربي أن ينقسم العالم ما بين مؤيد لروسيا أو مؤيد لأوكرانيا والحلف الغربي، لكنّ عددًا كبيرًا من دول العالم أظهر قدرًا من اللامبالاة اتجاه ما يجري في أوكرانيا وما يتهدّد الحلف الغربي، ما دفع الدعاية الأمريكية لصب غضبها على المحايدين وتصيّد عثراتهم وتسليط الضوء على أنظمتهم، بل وصل الأمر إلى حدّ وضمها بالأنظمة الديكتاتورية، في تماهي مع فكرة "جورج بوش الابن" أثناء حربه على العراق: (من ليس معنا فهو ضدنا).

٥. التقليل من قدر العدو وتضخيم خسائره: في هذا الأسلوب استفادت الدعاية الأمريكية من خطابات الرئيس الأوكراني التي اتّسمت بقدر كبير من المبالغة، حيث أشار في أحد خطاباته لمقتل ثلاثة عشر ألف جندي روسي مقابل ألف وأربعمئة جندي أوكراني فقط، وهذا الرقم بدون أي مرجعية حقيقية تصبغ عليه مصداقية، كما تبني الإعلام الأمريكي التقارير حول الفشل العسكري وصعوبة التقدم في أوكرانيا، وخراب المعدات العسكرية وحالات التمرد الداخلي في روسيا رفضًا للحرب.

أما مؤخرًا وخلال الحرب الروسية-الأوكرانية فقد وجدت الولايات المتحدة المتنفّس لإخفاقاتها الداخلية، وتراجع هيمنتها العالمية، وتهاوي النظام الاجتماعي الداخلي، من خلال تسليط الضوء على الحرب الروسية-الأوكرانية بوصفها حربًا بالإنابة، واتّسمت البروباغندا الأمريكية في مواجهة روسيا بعدد من الخصائص والتكتيكات، أبرزها:

١. الاستعارة الأخلاقية والإنسانية: حيث واطبّ الإعلام الأمريكي على إسباغ صفات البطولة والشجاعة والتضامن على الجانب الأوكراني على حساب شيطنة الجانب الروسي، إلى الحدّ الذي حدّا بالرئيس الأمريكي لوصف الرئيس الروسي باعتباره "مجرم حرب"، في خطوة تهدف للتساوق مع موجة التعاطف مع الأوكرانيين.

٢. صمّ الأذان: حيث فضّلت الدعاية الأمريكية قطع قنوات الاتصال ووضّع الخطاب الروسي في حالة صمت بدلًا من الاستماع له والردّ عليه، فمُنذ بداية الحرب تمّت مقاطعة مختلف أشكال التواصل مع النظام الروسي، سواء على مستوى الأخبار، أو الفنّ، أو الرياضة، كما تمّ توجيه مواقع التواصل ومحركات البحث لخنق الرواية الروسية من خلال إغلاق المجال أمامها ومحاصرتها، مقابل طرح الرواية الأوكرانية بشكل أولوي متواصل أمام الجمهور.



التضخم وإرباك السياسة الاقتصادية

وتعد قضية الطاقة من القضايا المؤثرة بشكل كبير على اقتصاد آسيا، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية لأعلى من مائة دولار للبرميل، ولا يتوقع لها أن تنخفض عن هذا السقف، إلا في حالة وصول الاقتصاد العالمي إلى حالة من الركود، تؤثر بشكل كبير على مستوى الطلب على النفط، أو إنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا.

وإذا ما نظرنا إلى موقف الاقتصاديات الآسيوية من قضية الطاقة، فإننا نجد الواقع يعكس حالة من الأهمية الكبرى للاقتصاديات الآسيوية، فلدى آسيا دول تقع ضمن قائمة أكبر الدول المنتجة والمستوردة للنفط على مستوى العالم.

فعلى صعيد الدول الكبرى المصدرة للنفط، نجد كلاً من: السعودية تُصدر يومياً (٦.٦) مليون برميل، والعراق (٣.٤) مليون برميل، والإمارات (٢.٤) مليون برميل، والكويت (١.٨) مليون برميل. والجدير بالذكر أن إيران تُعد من أكبر الدول الآسيوية من حيث الصادرات النفطية بنحو (٢.٥) مليون برميل يومياً، ولكن في ظل العقوبات المفروضة عليها حالياً لا تتمكن من تصدير أكثر من (٤٠٠) ألف برميل يومياً.

أما على مستوى الدول المستوردة للنفط، فهناك دول آسيوية كذلك من أكبر مستوردي النفط في العالم، ومنها: الصين (١٠.١) مليون برميل يومياً، والهند (٤.٥) مليون برميل، واليابان (٢.٩) مليون برميل، وكوريا الجنوبية (٢.٨) مليون برميل.

يذهب صندوق النقد الدولي إلى أن معظم اقتصاديات العالم -من بينها دول آسيا- سيكون من الصعب عليها أن تحقق حالة نجاح فيما يتعلق بمواجهة التضخم، والحفاظ على معدلات نمو مرتفعة في آن واحد، فمواجهة التضخم تستلزم رفع سعر الفائدة، وسياسات تقييدية لحركة النقد، وهو ما سيؤثر على حركة الاستثمار والتوظيف؛ وبالتالي تراجع معدلات النمو.

لذلك أتت توقعات صندوق النقد الدولي بتراجع معدلات النمو الاقتصادي عالمياً، لا سيما في آسيا بما فيها الدول الاقتصادية الكبيرة مثل: الصين، والهند، فتزامن أزمته الطاقة والغذاء فاقم من الآثار السلبية للأزمة، وعلى الرغم من البيانات المنشورة على موقع "منظمة الغذاء والزراعة"، والتي تعكس الهدوء النسبي لأسعار الغذاء الشهر الماضي، إلا أن التوقعات تشير إلى أن أزمة الغذاء قد تستمر إلى عام ٢٠٢٤م.

وفي ملحق يبين مدى تأثير أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وجدنا العديد من دول آسيا تتخذ قرارات تتعلق بمنع صادرات بعض السلع الغذائية، وعلى رأسها القمح، مثلما فعلت الهند، كما لم تلب الصين دعوة الاتحاد الأوروبي بالإفراج عن بعض مخزونات الاستراتيجية من الحبوب.

وإذا كانت معدلات الجوع في آسيا قد شهدت تحسناً خلال الفترة الماضية، إلا أن بيانات البنك الدولي تبين أن ثمة تفاوت في نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في بعض دول جنوب شرق آسيا، حيث تصل أقل مستوياتها إلى (٥.٣%) في لاوس، وأعلى مستوياتها إلى (٩.٤%) في الفلبين.

ولذلك طالب برلمانيون من دول جنوب شرق آسيا بضرورة أن يعقد وزراء المجموعة قمة طارئة لمواجهة نقص الغذاء وانتشار الجوع، في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.

تأثير الاقتصاديات الآسيوية بالحرب الروسية على أوكرانيا

عبد الحافظ الصاوي

مدير مركز المسار

لدراسات الإنسانية

- برزت التأثيرات السلبية للحرب الروسية على أوكرانيا على الصعيد العالمي، من خلال تفاقم أزمته الطاقة والغذاء، وما نتج عنهما من ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم، التي أربكت العديد من اقتصاديات العالم، ولم تكن آسيا استثناءً من هذه التداعيات السلبية، خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا من قبل كل من أميركا وأوروبا.
- تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل ٢٠٢٢م بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" والذي اتخذ عنواناً له في هذا العدد "الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي"، ذهب إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي في عامي (٢٠٢٢ و ٢٠٢٣م) إلى (٣.٦%)، مقارنةً بـ (٦.١%) عام ٢٠٢١م.
- وفيما يخص آسيا، ذهب التقرير إلى أن آسيا الصاعدة والنامية سيكون معدل النمو فيها متراجعاً في عامي (٢٠٢٢ و ٢٠٢٣م)، ليكون بمتوسط (٥.٥%) تقريباً، مقارنةً بـ (٧.٣%) في عام ٢٠٢١م.
- أما الصين، فيذهب التقرير إلى أن معدل النمو فيها سيتراجع أيضاً إلى (٤.٤-٥.١%) في عامي (٢٠٢٢ و ٢٠٢٣)، مقارنةً بـ (٨.١%) عام ٢٠٢١م. وفي الهند يتوقع التقرير كذلك أن يتراجع معدل النمو فيها في ذات العامين إلى (٦.٩-٨.٢%)، مقارنةً بـ (٨.٩%) في عام ٢٠٢١م.



استشراف المستقبل

- من الطبيعي أن تتأثر اقتصاديات دول آسيا، بالتداعيات الخاصة بأزمة كبيرة مثل الحرب الروسية على أوكرانيا، ولكن التداعيات ستكون متفاوتة وتختلف من دولة لأخرى، وإن كانت آسيا يغلب عليها الطابع الإنتاجي والتصدير، من خلال اقتصادها الكبير في الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان.
- كما لا توجد دولة مستفيدة من الأزمة بشكل كامل، أو متضررة بشكل كامل، ففي الوقت الذي يتضرر فيه الجميع من ارتفاع معدلات التضخم، واحتمالات وجود عجز في إنتاج الغذاء، وجدنا دولاً مثل، الصين، والهند تستفيدان من النفط الرخيص.
- ويلاحظ كذلك أن دول آسيا لم تنحز لطرف ضد آخر في أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وهو ما يمكنها من تجنب المزيد من المخاطر على الصعيد الاقتصادي، فضلاً عن الصعيدين: السياسي، والعسكري، ولكن على الرغم من ذلك لم نجد اتخاذ خطوات عملية، حتى من قبل تجمع الآسيان أو الدول الاقتصادية الآسيوية الكبرى، (الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية)، لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة، أو التخفيف من آثارها على الاقتصاد الآسيوي.

العقوبات وفرصة النفط الرخيص

- في الوقت الذي تفرض فيه أميركا وأوروبا العديد من العقوبات على روسيا -وأخراً النفط الروسي-، اتخذت روسيا قراراً لكسر الحصار على صادراتها النفطية، باتباع استراتيجية "النفط الرخيص" حيث يتم تصدير النفط الروسي لبعض الدول التي لم تتخذ موقفاً سلبياً اتجاه روسيا في حربها على أوكرانيا، ومن بينها الصين والهند، حيث تحصلان على النفط الروسي بأسعار تقل بنحو (٣٠%) عن السعر العالمي. ما يسمح للبلدين الأكثر استيراداً للمواد الخام على مستوى العالم -ومن بينها النفط- لتزويد مخزوناتهما الاستراتيجية، وكذلك تهدئة تكاليف الإنتاج، ومواجهة التضخم داخلياً بشكل جيد.
- وحسب البيانات المنشورة، فإن الصين في نهاية (مايو-٢٠٢٢)، استوردت (٨.٤) مليون برميل من روسيا، وبنسبة زيادة قدرت بنحو (٥٥%) على أساس سنوي، كما أن الهند خلال (مايو-٢٠٢٢) أيضاً استوردت نفطاً روسياً بنحو (٨١٩) برميل يومياً، مقارنة بـ (٢٢.٧) ألف برميل يومياً قبل أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا.
- وعلى الجانب الآخر، نجد كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية، واللذان تنحازان لمجموعة "السبع الصناعية"، تقفان على الجانب الآخر من روسيا، حيث أعلنت اليابان أنها سوف تتوقف تدريجياً عن استيراد النفط الروسي، وبالفعل في منتصف (مايو-٢٠٢٢) أعلنت أكبر شركة يابانية مستوردة للنفط الروسي أنها أوقفت واردات النفط الروسي لليابان، وبشكل عام تمثل الواردات اليابانية من النفط الروسي (٥%) فقط من إجمالي وارداتها النفطية.
- أما كوريا الجنوبية فقد تأثرت مصافي النفط بها بالمخاوف المفروضة من العقوبات الاقتصادية، لذلك بلغت واردات كوريا من النفط الروسي خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٢ نحو (١٦.٩) مليون برميل، بما يعادل نسبة (٣٢.٢%) من الواردات خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- وتأتي الخطوة الكورية في إطار استراتيجية للاستغناء عن النفط الروسي، وهو ما دفعها بالفعل لزيادة الاعتماد على نفط منطقة الشرق الأوسط، من خلال استيراد النفط من السعودية والكويت والعراق وقطر.
- وعلى الرغم من أن إيران كانت هي السبّاقة في مجال استراتيجية النفط الرخيص إبان فرض العقوبات الاقتصادية عليها بعد عام ٢٠١٢م، إلا أنها عادت مؤخراً لتخفيض أسعار نفطها للصين للحفاظ على حصتها التصديرية للصين، بعد أن أصبحت روسيا هي المصدر الأول للنفط بالنسبة للصين.

هل يحتاج الشرق الأوسط حقاً إلى "ناتو" جديد؟



د. محمد مكرم بلعاوي

رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط

أثارت زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن المرتقبة إلى الشرق الأوسط الكثير من النقاش في المنطقة، مع التكهات بأسبابها والمخرجات منها، وليس أقلها قوله إنه سيعمل على إنشاء تحالف أمني بين إسرائيل وبعض الدول العربية، لمواجهة أي تهديدات مزعومة للاستقرار.

وأطلق على هذا التحالف اسم "ناتو الشرق الأوسط" الأمر الذي يثير بعض الأسئلة الأساسية، مثل لماذا يجب أن يكون هناك مثل هذا التحالف، ومن سيواجهه؟ وهل الناتو على أي حال نموذج ناجح يمكن تكراره في مكان آخر؟ علاوة على ذلك، هل يحتاج العالم العربي فعلاً إلى مثل هذا التعاون، وماذا سيكون دور إسرائيل؟

صحيح أن الشرق الأوسط يعاني من عدد لا يحصى من المشاكل المترابطة التي تسببت في عدم الاستقرار والمعاناة طوال معظم القرن العشرين وما زالت مستمرة حتى الآن، لكن الافتقار إلى الاستقلال السياسي الحقيقي، وسوء الحكم، وصراع القوى، والنزاعات الحدودية، والحروب بالوكالة، والإرهاب، والاقتصادات الفاشلة، والفقر والحرمان، والبطالة، والفساد، والعنف المنزلي، والهجرة ليست سوى عدد قليل من هذه المشاكل.

ومع ذلك، ما هو السبب الجذري الرئيسي لها؟ وعلى الرغم من أن الغرب يؤمن بسياسات السوق وقدرة السوق على تصحيح نفسه، إلا أنه لا يجوز تطبيق ذلك على الشرق الأوسط، لأن المنطقة لم تُترك لتقرير مصيرها بالاعتماد على الديناميكيات الداخلية، وفرضت الأيدي الاستعمارية الأجنبية الشروط والأحكام، وتم تحديد الحدود الإقليمية من قبل القوى الاستعمارية - بريطانيا وفرنسا - ورسم خطوط على الخريطة خلال الحرب العالمية الأولى قبل تفكيك الإمبراطورية العثمانية، ثم تم استخدام اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦ بعد الحرب للتقسيم والحكم. عملت القوى الاستعمارية الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، بشكل منهجي على تعريض أي جهود حقيقية للاستقلال الإقليمي للخطر، والعمل مع الطغاة والرجعيين المحليين للحفاظ على المصالح وعدم تحقيق الأحلام الوطنية، بل إنهم تعاونوا مع معارضي الديمقراطية والحرية مقابل ولائهم، بغض النظر عن افتقارهم إلى الشعبية والشرعية، ونتيجة لذلك، فإن الأنظمة الإقليمية قادرة على العمل دون أي شكل من أشكال المساءلة الشعبية؛ ونتيجة لذلك فالحكم بالمنطقة لا يبنى على الكفاءة والوطنية، بل على الولاء.

لم تكن مثل هذه الأنظمة السياسية تهدف إلى بناء دول حديثة لشعوب حرة، وبددت ثروات دولهم وشعوبهم على أفراد الأسرة والخدم المخلصين، وعملت على خلق واجهة من الحداثة مثل المباني الشاهقة وملاعب الجولف، مع غياب الحكم الرشيد الحقيقي، وهي دول فاشلة في كل جانب تقريباً، على الرغم من امتلاكها حضارة قديمة.

المشكلة المضافة، بالطبع، كانت إنشاء وفرض دولة إسرائيل الصهيونية في المنطقة، كموقع استيطاني أمامي يهدف لفرض إرادة الغرب على المنطقة، وصممت الدول الاستعمارية في الغرب إقليماً لضمان بقاء إسرائيل آمنة وأقوى دولة في الشرق الأوسط. لم يُسمح لأي دولة عربية أن تكون قوية بما يكفي لتشكيل تهديد للدولة الصهيونية، سواء كانت مصر في عهد عبد الناصر، أو العراق تحت حكم صدام حسين، أو إيران في ظل نظام الجمهورية الإسلامية، أو حتى تركيا في عهد أردوغان، فجميعهم يجب أن يتم تشذيبهم، وإذا لزم الأمر، اقتلاعهم من جذورهم للحفاظ على إسرائيل كقوة مهيمنة.

على هذا النحو، فإن السبب الجذري لمعظم مشاكل المنطقة هو التدخل الأجنبي، وخاصة من الولايات المتحدة، وإيران شئنا أم أبينا، هي جزء لا يتجزأ من المنطقة، ولطالما امتلكت الدول العربية الكبرى ما يكفي من القوة والإرادة السياسية للوقوف في وجه طموحاتها والعيش جنباً إلى جنب معها.

الأمر نفسه ينطبق على القوى الإقليمية الأخرى، مصر وتركيا، حيث اعتاد هؤلاء الثلاثة على إيجاد طرق لحل خلافاتهم معظم الوقت سلمياً، وأحياناً بالقوة، تماماً مثل الأوروبيين.

طالما أن القوى الأجنبية، بما في ذلك إسرائيل، تتدخل في شؤون المنطقة، فإن الوضع الحالي سيبطل قضية للجميع، ليس أقلها على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، تم بناء الناتو على أساس وجود قوتين عظميين، وجعل الناس والدول مستعدة للحرب في أي وقت، سيسبب مواجهة عسكرية جديدة، فتوسعة الناتو - سواء وافق الغرب أم لا - كان سبب المواجهة العسكرية في أوكرانيا، حيث استفزت روسيا، وهو الأمر الذي لا يزال من الممكن أن يؤدي إلى حرب عالمية أخرى.

لماذا نحتاج مثل هذه المنظمة في منطقتنا؟ الفكرة بحد ذاتها نذير شؤم لأنها توحي بأن الحرب حتمية، بالإضافة أن المزيد والمزيد من مواردها الطبيعية المتدهورة وثرواتها ستنتهي بها الأمر في الجيوب الأمريكية حيث تشتري أنظمتنا المزيد من الأسلحة وتبني جيوشاً وقوات أمن أكبر ستستخدم لخوض حروب جديدة أو لقمع شعبها الذي يتوق إلى الحرية والديمقراطية، ولقد رأينا الكثير من ذلك في الآونة الأخيرة.

لدى الشرق الأوسط ما يكفي من أيدي القوى الأجنبية وحلفائها، ولقد حان الوقت لأن يتركونا وحدنا لإعادة بناء منطقتنا حيث يتعين علينا نحن، وليس هم، العيش والعمل، وإلى أن يحدث ذلك، وما لم يحدث ذلك، يمكن لأوروبا على الأقل أن تتوقع أن ترى ملايين المهاجرين الآخرين يبذلون كل جهد ممكن لعبور حدودها بحثاً عن السلام والأمن لعائلاتهم، وعند ذلك لا يستطيع الغرب أن يقول إنه لم يتم تحذيره.



تداعيات المواجهة الروسية الأوكرانية على دول الخليج العربي

أحمد أحمد جبريل

باحث مختص في الشؤون العربية والإقليمية

أولاً:

التداعيات الدولية للأزمة الأوكرانية

بغض النظر عن النتائج العسكرية المباشرة للحرب الروسية على أوكرانيا، وإمكانية حسمها من عدمه في المدى المنظور أو المتوسط، فإنها تشكل صراعاً على طبيعة النظام الدولي ومستقبله، واتجاهات سياسات القوى الدولية الكبرى، واحتمال تصاعد صراعاتها أو تنافسها في عدة مناطق في العالم، لاسيما في ثلاث قضايا بارزة:

أولاًها: إعادة تكتيل دول حلف شمال الأطلسي "الناتو" والدول الأوروبية خلف زعامة واشنطن، لاسيما بعد اهتزاز الصورة الأمريكية إثر الانسحاب المرتبك من أفغانستان صيف عام ٢٠٢١م.

مثلت الحرب الروسية على أوكرانيا أزمة دولية ذات انعكاسات استراتيجية بسبب طبيعتها المركبة؛ التي تداخلت فيها عوامل داخلية وحسابات جيواستراتيجية دولية، ومصالح محلية وإقليمية ودولية، على نحو أفرز سلسلة من المواقف المتباينة إلى حدّ التناقض، ناهيك عن تداعياتها الاستراتيجية التي تظهر تدريجياً. ولعلّ من أبرز سمات هذه الأزمة الأوكرانية، هو توقيت اندلاعها، الذي تزامن مع استمرار التنافس الدولي والإقليمي في "مرحلة انتقالية" لا تزال تهيم على النظامين الدولي والإقليمي، ما يعكس حالة من السيولة واحتمالات التغير المتسارع في السياسات والتحالفات الدولية والإقليمية، ويؤكد أهمية دراسة تداعيات الأزمة الأوكرانية على إقليم الشرق الأوسط عمومًا، ودول الخليج العربي خصوصًا.

ثانياً:

دول الخليج العربي في سياق استراتيجي متغير

أوجدت تداعيات الأزمة الأوكرانية سياقاً استراتيجياً جديداً بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط عمومًا، ولدول الخليج العربي خصوصًا، على نحو يتراوح بين إتاحة فرص محدودة لبعض الدول، وبين تشكيل مخاطر أو تحديات وتهديدات على أغلبية الدول العربية.

ويبدو أن قدرات الدول الإقليمية غير العربية في الشرق الأوسط، أي: تركيا، وإيران، وإسرائيل، في توظيف تداعيات الحدث الأوكراني، تبقى أكبر بكثير من القدرات الخليجية والعربية في الاستفادة من المتغيرات الاستراتيجية التي تولدت في خضم الحرب الروسية على أوكرانيا، وربما يمكن تفسير ذلك بأزمات السياسات الخارجية الخليجية والعربية، وانكشاف أوضاعها الداخلية، بالتوازي مع تآكل القدرات العربية في بناء تحالفات دولية وإقليمية، على نحو يخدم مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستطرداً يمكن الإشارة إلى نموّ المصالح الروسية الاقتصادية والجيوسياسية والنفطية في الشرق الأوسط؛ نتيجة تعاون موسكو مع طهران وأنقرة؛ اللتين أصبحتا بوابتين لدور روسي ناشط متعدد الأطراف في نسق شراكات استراتيجية ثنائية، وتطور هذا التعاون إلى نوع من "بركس الشرق الأوسط - روسيا" إذا صحّ التعبير، على نحو ما يتجلى في المسألة السورية خصوصًا، التي يغيب عن التأثير الحاسم فيها أيّ فاعل عربي مثل: مصر، أو السعودية، أو الإمارات، ما يؤكد أن العلاقات العربية - الروسية تفتقر إلى تفاهات حقيقية، ناهيك عن مستوى الرؤى والقيم الاستراتيجية، والشراكات الاستراتيجية، والتحالفات الدائمة، ما دفع موسكو إلى أداء دور ناشط ومبادر في حل النزاعات دبلوماسياً، مع إعطاء أولوية ملف إيران النووي على حساب قضية فلسطين؛ فقد أفسح هذا الملف لروسيا فرص تدخل أكثر، وأداء دور أنشط من القضية الفلسطينية، ما عزز حضور موسكو في السياسات الإقليمية، وعزز تأثيرها في علاقاتها مع الأمريكيين والإسرائيليين والعرب، خصوصاً الخليجيين.

ثانيها، احتمال نجاح روسيا في شق صفوف الناتو، وربما جذب بعض المواقف الأوروبية المهمة، تحديداً ألمانيا وفرنسا؛ للابتعاد النسبي عن تأييد المواقف الأمريكية والبريطانية الأكثر تشدداً في المسألة الأوكرانية، واستمرار إمدادات الغاز الروسي للقارة العجوز، وتشديد مستوى العقوبات الأمريكية وحزم العقوبات الأوروبية على موسكو، بغية إجبارها على وقف حربها على أوكرانيا، وبالتالي: رغبة واشنطن في التأثير على العلاقات الصينية الروسية؛ لقطع الطريق على محاولات الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" استخدام البوابة الصينية لتقليص آثار العقوبات الغربية التي تم فرضها بعد الأزمة الأوكرانية. وعلى الرغم من رفض بكين إدانة السلوك الروسي في الأمم المتحدة، وتفهم الصين "المخاوف الأمنية الروسية"، فإن موقف بكين بقي حذراً وقادراً على الإمساك بأوراق متعددة، بهدف تعزيز مكانة الصين منافساً وحيداً لواشنطن، مع توظيف تداعيات الأزمة الأوكرانية في دعم الدبلوماسية الصينية، والاستفادة القصوى من حاجة روسيا إلى تصدير النفط والغاز إلى الصين والهند.

—
—
—
—
—
—
—



العقوبات وفرصة النفط الرخيص

وعلى الرغم من أن البعض قد يجادل في أن قمة جدة للأمن والتعاون (١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٢م)، قد أعطت لدول الخليج هامشاً نسبياً من مساحة المناورة بين القطبين الأمريكي والروسي، فإن دول الخليج لا تملك خيارات استراتيجية حقيقية في مجال صناعة النفوذ أو قلب الحقائق الجيوبوليتيكية الجديدة التي تشكلت، ولا تزال، بعد الأزمة الأوكرانية، ومنها تعزيز مواقع تركيا وإيران في إقليم الشرق الأوسط، كما اتضح من قمة طهران في (١٩ يوليو/تموز ٢٠٢٢م)، التي جمعت كلاً من الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" ونظيره التركي "رجب طيب أردوغان"، مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين".

وعلى الرغم من انعقاد قمة طهران تحت عنوان "الدول الضامنة لسار أستانة حول سوريا"، فقد كان واضحاً انشغالها بقضايا أكثر إلحاحاً مثل: حرب أوكرانيا، وملف إيران النووي، وقضايا الطاقة والغذاء، فضلاً عن تمويل روسيا عليها لتوسيع تفاعلاتها مع طهران، على نحو يؤكد دخول موسكو لاعباً أساسياً في الخليج العربي من بوابة التعاون الاستراتيجي والاقتصادي مع إيران، على الرغم من قلق واشنطن من تطور التعاون الروسي الإيراني عسكرياً ونووياً، واستمرار السعودية والإمارات في الالتزام بتفاهات "أوبك بلس" النفطية، وعدم امتثالها لطلبات واشنطن في تعديل موقفيهما ليكون ضاغطاً بصورة أكبر على روسيا، كما كانت تأمل واشنطن.

في هذا السياق، يبدو أن زيارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى الشرق الأوسط (١٣-١٦ يوليو ٢٠٢٢م)، لم تحرز نجاحاً كبيراً في تحقيق اختراق يسمح لواشنطن باستمرار دور "اللاعب الدولي الأوحده المهيمن" على الشرق الأوسط، وإبعاده عن نفوذ المشروعات الصينية والروسية والإيرانية المنافسة لواشنطن. وعلى الرغم من نشاط الدبلوماسية السعودية، والإماراتية، والقطرية، في محاولة تأدية أدوار الوساطة في الأزمة الأوكرانية، وإرسال إشارات متنوعة بالاستياء من سياسات إدارة "بايدن" في الشرق الأوسط، خصوصاً التخفيف من دعم أمن الدول الخليجية، فإن الخيارات الخليجية تبقى محدودة، حتى مع محاولاتها المستميتة في الاستقواء بالحكومات العربية القريبة من واشنطن أي: مصر، والأردن، وحكومة مصطفى الكاظمي في العراق.

استشراف المستقبل

وإجمالاً لما تقدم، يمكن القول إن قمة ثلاثة متغيرات جوهريّة في عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بعد الأزمة الأوكرانية

أولها: استمرار رغبة واشنطن في تشكيل نظامٍ دفاعيٍّ أمّنٍ جديد، تحت عنوان "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" (Middle East Strategic Alliance)؛ إذ تُقلّص أمريكا وجودها العسكري المباشر في الخليج تدريجياً، وتُحيل أمن الدول الخليجية إلى تقوية نفسها، والاكتفاء بتزويدها ببعض الأسلحة الدفاعية الأمريكية، مع تحويل "إسرائيل" إلى قائد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد قرار الرئيس السابق "دونالد ترامب" توسيع القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى (U.S. Central Command) في الشرق الأوسط لتشمل "إسرائيل"؛ لتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية ضد إيران، كما نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" في ١٤/١/٢٠٢١م .

ويتعلق المتغير الثاني: بتأسيس نظام طاقة جديد، يحاول توظيف الثروات النفطية والغازية العربية لخدمة المصالح الأمريكية والأوروبية في الضغط على موسكو، عبر إيجاد بدائل عن النفط والغاز الروسيين، وهو سيناريو يضع العديد من الدول العربية المصدرة للطاقة في موقفٍ سياسيٍّ مُلتبس، لكنه يعزّز مركزيتها في اقتصاد الطاقة العالمي، وربما يؤدي إلى مكاسب سياسية واقتصادية خصوصاً في المدينتين القصير والمتوسط.

وهذا يتيح فرصةً للسعودية والإمارات حيث تتركز الطاقة الإنتاجية البترولية الفائضة في دول منظمة "أوبك"، إضافةً إلى استفادة الدول العربية المصدرة للغاز، مثل: قطر، والجزائر، ومصر، وربما ليبيا.

أمّا المتغير الثالث: فهو محاولة واشنطن إدخال الهند حليفاً استراتيجياً مع "إسرائيل" والإمارات ضمن ما يسمى "مجموعة I٢ - U٢"؛ لموازنة تصاعد النفوذ الصيني في الخليج العربي والشرق الأوسط إجمالاً؛ إذ تريد واشنطن رعاية تعاون هندي-خليجي-إسرائيلي، وربطه بشبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، واستثمار تقارب نظرة هذه الأطراف حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية .

يبقى القول إن تداعيات الأزمة الأوكرانية أدت إلى تأجيج الاستقطاب الإقليمي في الشرق الأوسط، مع ترجيح تعزيز مكانة إيران الإقليمية وعلاقاتها الاستراتيجية مع روسيا والصين، واحتمال تآكل الدور الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط، وتحوله إلى نمط من الاعتماد على تعزيز مكانة الحلفاء الخليجيين ودمجهم أو إلحاقهم بالدور القيادي "الإسرائيلي" والسياسات الهندية الإقليمية والعالمية.

طوكيو 東京

تعتبر طوكيو عاصمة اليابان وهي تعني (العاصمة الشرقية)، تقع على الجهة الشرقية لأكبر الجزر الأربعة للبر الياباني "هونشو"، وعلى الضفة الغربية لـ "خليج طوكيو"، وبالقرب من مصب نهر "سوميدا"، واختيرت عاصمة لليابان منذ عام ١٨٦٨م. عرفت المدينة عصرًا مزدهرًا أثناء فترة "إيدو"، وأثناء فترة التحولات اضمحل دور المدينة لصالح "كيوتو" (العاصمة الإمبراطورية)، إلا أن البلاط قرر أخيرًا أن ينقل عاصمته إلى "إيدو"، وتمت إعادة تسميتها إلى طوكيو، وفي بدايات فترة "ميجي" أخذت المدينة القديمة تتحول، فاحتضنت كبرى الشركات، وأولى الجامعات في البلاد، كما عرفت أولى النشاطات الصناعية، وتحول مظهر المدينة عام ١٨٧٠م عندما أقيمت الإنارة العمومية في شوارعها، وشُيّدت المحطة المركزية، وبعد عشرة من الزمن، بدأت خطوط "الترام" تغزو شوارع المدينة، كما شُرع في تشييد مبان حكومية لتحضّن مقرات الشركات الكبيرة.

غيرت هذه التحولات وغيرها وجه مركز المدينة القديم، ثم أصبحت شوارعها تُضاء بالإنارة الكهربائية، مع حلول القرن الـ ٢٠م، ازدادت طوكيو اتساعًا، وتكوّن حولها نسيجٌ عمرانيّ كثيف، واستغلّت كل المساحات الشاغرة على امتداد الضفة الغربية لـ "خليج طوكيو"، ثم أخذت تبتلع أراضٍ جديدةً إلى الشمال والشرق.

تعدّ طوكيو واحدة من أكبر التجمعات الحضرية العالمية، إضافةً لكونها أهم مركز تجاريّ وماليّ على مستوى آسيا، وواحدة من أهم المراكز العالمية وهي مقرّ مؤشر "نيكاي للأسهم"، كما تعتبر المركز السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وهي تحتلّ المركز الأول على المستوى الوطنيّ في ميادين: البحث، والتعليم، والثقافة، تضمّ المدينة أكثر من ثلث المعاهد الجامعية، ويزاول حوالي ٤٥% من إجمالي الطّلاب في البلاد دراستهم فيها، وتزخر المدينة بالكثير من المتاحف والمسارح والمكتبات.

تشكّل طوكيو وتجمعها الحضريّ القطب المالي والصناعي والتجاري لليابان، حيث تتنوع النشاطات الصناعية فيها: مثل تحويل المواد الغذائية، والنسيج والملابس، والصناعات الثقيلة، والتكنولوجيا العالية (الإليكترونك، البصريات، آلات التصوير)، والبناءات الميكانيكية، والسيارات والكيماويات وغيرها.

تتركز نشاطات أخرى كثيرة في طوكيو، حيث تتواجد فيها أغلب الهيئات الحكومية، وكبرى الإدارات المحلية، وأهم البنوك، ومقرات أكبر الشركات اليابانية، تحتلّ طوكيو المرتبة الأولى في اليابان من حيث حجم التبادلات التجارية، الداخلية والخارجية منها على حدّ سواء، وتعتبر بورصة طوكيو ثاني أكبر بورصة في العالم بعد بورصة نيويورك.



المساحة

تبلغ مساحة المنطقة الحضرية في طوكيو حوالي ٦٠٠ كيلومترًا مربعًا، وتتألف من ٢٣ حيًا، وهي تشكل أكبر تجمع حضري في العالم إذا شملنا المناطق الحضرية المجاورة لها، يمتد النسيج العمراني فيها بدون انقطاع ليشغل مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ كلم^٢، يضم أكثر من ٣٧ مليون نسمة، يشمل العديد من المدن الصغيرة المتاخمة، وثلاث مدن كبيرة وهي: يوكوهاما، كاواساكي، وتشيبا، وتقع كلها شرقي المدينة.

-
-
-
-
-
-
-

الديموغرافيا

تعد مدينة طوكيو حاليًا أكبر مدينة في العالم من حيث عدد السكان، فإذا أخذنا في الحسبان التكتلات الحضرية المجاورة فإنها تضم أكثر من ٣٧ مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان طوكيو الأصلية ١٣,٩٨٨,١٢٩ نسمة حسب إحصائية عام ٢٠٢٢م، وهو انخفاض لأول مرة منذ ٢٦ عامًا، وتفيد الإحصاءات بتراجع عدد السكان في أغلب قطاعات طوكيو بسبب انخفاض عدد المواليد، ويُتوقع لها أن تكون أول مدينة ضخمة في العالم تنقلص وتصغر، بدلًا من أن تكبر.

لا تنفك مدينة طوكيو تتجدد، وتكاد الأشغال فيها لا تنتهي، لم يتبن المسؤولون فيها أيًا من المخططات العمرانية؛ لذا يبدو نسيجها العمراني متنوعًا، تبدو المدينة كتجمع لقرى صغيرة تحافظ كل منها على خاصيتها الفريدة، أكثر منها كمدينة عملاقة حديثة.

أهم الأماكن في طوكيو

القصر الإمبراطوري: يجمع القصر ما بين الأسلوب التقليدي للعمارة اليابانية، والعمارة الأوروبية ليشكل بذلك معلمًا رائعًا من معالم مدينة طوكيو اليابانية، وهو مجمع من المباني التي تغطي مساحة تبلغ ٣,٤١ كيلومترًا مربعًا من المساحات الطبيعية، والحدائق الخلابة، كما أنه محاط في وسط طوكيو بمكاتب رؤساء الوزراء، ومبنى البرلمان الوطني الياباني، والمباني الحكومية، والحي المالي، إضافة إلى قربه من محطة القطار في طوكيو.

متحف طوكيو الوطني: يعد متحف طوكيو الوطني وجهة سياحية مهمة في مدينة طوكيو؛ فهو يوفر للزوار فرصة الاطلاع على التاريخ الياباني عبر الحقب الزمنية المختلفة، وذلك من خلال المعارض المتنوعة التي يضمها في حديقة "أوينو"، إلى جانب الهياكل المتعددة فيه، مما يعني ضخامته.

-
-
-
-
-
-
-



تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على قطاع الطاقة الياباني

ربحي خلف
كاتب فلسطيني

بعد أكثر من ستة أشهر على بداية الحرب الروسية على أوكرانيا تتوالى الأزمات الدولية جراء تداعياتها، على عدة مجالات منها أزمة الطاقة التي بدأت تشكل تحدي كبير وسلاح مهم. في المعركة بين روسيا من جهة والغرب وحلفائه من جهة أخرى، وكذلك أزمة تصدير الحبوب وما نتج عنها من تهديد بالمجاعة في مناطق عدة من العالم.

اليابان التي تقع على الطرف الشرقي لحدود روسيا، إحدى تلك الدول التي تأثرت بالحرب خاصة في مجال الطاقة، واتخذت موقف مساند لأوكرانيا، وشاركت في فرض عقوبات على روسيا في عدة مجالات ولكنها في الوقت نفسه - كما حال أغلب الدول - اتخذت مواقف براغماتية في المجال الاقتصادي مع موسكو. فهي لم تنسحب من مشروع "سخالين ٢&١"، كما لم يلغ رئيس

الوزراء الياباني فوميو كيشيدا منصب وزير التعاون الاقتصادي مع روسيا في تعديله الوزاري في شهر أغسطس ٢٠٢٢ وهي الدولة الوحيدة التي خصصت لها وزارة للتعاون الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦.

ومع تصاعد أزمة الطاقة العالمية نتيجة الحرب فإن خريطة مصادر الطاقة اليابانية قد ازدادت تعقيد وحساسية، فاليابان جزيرة لا تستطيع شراء الكهرباء، وزادت التوترات الجيوسياسية في أوروبا من الطلب العالمي على النفط والغاز الشرق أوسطي، مما دفع رئيس الوزراء الياباني للقيام بجولة خليجية في شهر أغسطس ٢٠٢٢ لتعزيز شراكات بلاده مع دول المنطقة وضمان حصصها في مصادر الطاقة التقليدية إلى حين توفر البدائل الكافية.

وفيما يلي توضيح لخريطة مصادر الطاقة في اليابان:

- تعتمد اليابان في توليد الطاقة الكهربائية على النفط والغاز والفحم بنسبة ٨٥% تقريبا، والذي تستورد نحو ٩٠% منه من دول الخليج العربي.
- قبل عام ٢٠١٠ كانت تولد ٣٠% من الطاقة الكهربائية باستخدام المفاعلات النووية، لكنها أغلقت المفاعلات الـ ٣٦ تدريجي بعد حادثة التسرب النووي في مفاعل فوكوشيما عام ٢٠١١ نتيجة مخاوف السلامة النووية وضغط الرأي العام الياباني.
- رغم التقدم الملحوظ في مجال مصادر الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية، الرياح، التوربينات البحرية) إلا أنها لا زالت تشكل نحو ١٨% فقط من إجمالي مصادر الطاقة في البلاد بحسب بيانات وكالة الموارد الطبيعية والطاقة عام ٢٠١٩.
- لدى اليابان خطة طموحة لتصل نسبة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة إلى ٤٠% عام ٢٠٤٠ كجزء من خطتها نحو تصفير الانبعاث الكربوني عام ٢٠٥٠.

اتجاهات معالجة أزمة الطاقة في مرحلة الحرب الروسية وما بعدها

إحدى البدائل السريعة لخفض فاتورة الطاقة على الاقتصاد الياباني هي إعادة تشغيل المفاعلات النووية في ظل تصاعد أزمة الطاقة عالمي، وتهديدات روسيا السابقة تجاه حصص الشركات اليابانية في مشروع سخالين والذي يشكل نحو ١٠% من اعتمادها على الطاقة. هذه التحديات دفعت اليابان لتشغيل ٧ محطات نووية هذا الصيف مدفوعة بدعم شعبي هو الأعلى منذ كارثة فوكوشيما، بلغ نحو ٦٠% بحسب المدير التنفيذي السابق لوكالة الطاقة الدولية "نوبو تاناكا" معللاً ذلك باحتمال حدوث أزمات خطيرة بحلول نهاية العام في حال عدم وجود طاقة نووية

في بلاده تسد العجز المتوقع.

يضاف إلى تحديات توفير الطاقة، تحدٍ مهم بتوفيرها بأسعار معقولة في ظل الارتفاع الكبير لأسعار النفط والغاز عالمي، مما يشكل عبئاً إضافي على الاقتصاد الياباني الذي يسعى للتعافي من آثار جائحة كورونا، ويعمل مسؤولوه على استعادة مستويات النمو فيما قبل العام ٢٠٢٠، حيث عانى من جفاف لعامين عجاف نتيجة الجائحة، وبدأ - كما معظم اقتصادات العالم - التعافي من آثار الجائحة الاقتصادية.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد حالات الإصابة بكوفيد-١٩ في البلاد، إلا أن الحكومة اليابانية رفعت القيود المفروضة وحالة الطوارئ الجزئية أواخر مارس من العام الجاري، مما انعكس انتعاش قوي في استهلاك الخدمات والإنفاق الخاص، إضافة إلى نمو الاستثمارات الرأسمالية بحسب بيانات مصرف "بي إن بي باريس".

ختاماً، لا شك بأن تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وما تبعها من أزمة في الطاقة عالمي ألقي ظلالاً من الخوف على العالم بأكمله، واليابان كثال أكبر اقتصاد فيه.

ومع اقتراب فصل الشتاء لابد لليابان أن تمضي في اشتقاق معادلة جديدة لضمان تدفق مصادر توليد الطاقة لديها، معادلة تتضمن متغيرات متعددة سواء كانت قديمة أم جديدة وبنسب مختلفة. فالطاقة البديلة والنووية وحصص اليابان في مشروع سخالين ستضمن في المدى القريب تقليل آثار الاعتماد على نفط وغاز الشرق الأوسط ذي الأسعار المرتفعة نتيجة الأزمة العالمية، الأمر الذي قد يدفع طوكيو لبحث بدائل أيضاً للنفط والغاز من مصادر أخرى ولو على المديين المتوسط والبعيد.

★ الجيش الروسي ★

إحصائيات الإنفاق الدفاعي في روسيا

"وزارة الدفاع لروسيا الاتحادية"

- ★ تأسست وزارة الدفاع لروسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٩٢م
- ★ ميزانية الدفاع الروسي ٦٥,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- ★ جنود الجيش الروسي في الخدمة ٨٥٠,٠٠٠ جندي
- ★ بعد غزوها لأوكرانيا مازالت روسيا تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في الإنفاق الدفاعي، حيث تم تخصيص ٢٤.٦ مليار دولار بين يناير- أبريل لعام ٢٠٢٢م إضافة إلى ٢٥٠,٠٠٠ جنود الاحتياط

تحتل روسيا المركز الرابع عالمياً في الإنفاق العسكري

تتكون وزارة الدفاع الروسية من:

قوات الإنزال الجوي

قوات الصواريخ الاستراتيجية

الأسطول البحري

القوات الجوية الفضائية

القوات البرية



القوات البحرية



٦٠٥ قطعة بحرية

حاملة طائرات

٧٠ غواصة

١٥ مدمرة

١١ فرقاطة

٤٨ كاسحة ألغام



القوات البرية



١٢,٤٢٠ دبابة

٣٠,٠٠٠ مدرعة

٦٥٧٤ مدفعاً ذاتي الحركة

٧٥٧١ مدفعاً ميدانياً

٣٩٩١ راجمة صواريخ



القوات الجوية



٤١٧١ طائرة حربية

٧٧٢ مقاتلة

٧٣٩ طائرة هجومية

١٥٤٣ مروحية عسكرية

٥٣٨ مروحية هجومية



المصدر: موقع جيش الدفاع الروسي - CNN

د. عبير عبد الله الرنتيسي
دكتورة في العلوم السياسية

فصول الكتاب

وأما فصول الكتاب فقد قام الكاتب بتقسيمها على النحو التالي:

الفصل الأول:

بمعنوان إصلاحات الإمبراطور "مييجي"
وأثرها على ولادة الدولة اليابانية الحديثة

يُعتبر هذا الفصل بداية تحليل مُجمل التغيرات والأحداث
السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية
المرتبطة بتلك الفترة التاريخية.

إنَّ المحوَر البارز في هذا الفصل هو إصلاحات الإمبراطور المُتَنَوِّر
"مييجي"، التي مثَّلت نموذجاً لشعوب العالم التَّوَّاقَّة للتَّحديث
والنهوض بمعزلٍ عن المركزية الغربية، التي تروَّج لشعاراتٍ
بِراقِةٍ تُؤدِّي عند تطبيقها للتَّبعية العمياء، وليس للنهضة
المُنْبَصِّرة من خلال الإصلاحات، حيث طورت اليابان نظامها
السياسي الخاصَّ بها، وتبنَّت ما يناسبها من النظريات البرلمانية
الغربية، مما أعطى مجالاً للتحرك الشعبي النهضوي مع الحفاظ
على المبادئ الشنتوية في تقديس الإمبراطور.

تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين

للكاتب: الأستاذ الدكتور حبيب البدوي

في محاولة لاستعراض وتحليل تاريخ التَّوسُّع الياباني من بداياته
حتى مأساة أسلحة الدمار الشامل التي أرسَتْ نظاماً عالمياً تحكمه
القوة الاقتصادية-العسكرية، وفي محاولة للاستفادة من تجارب
الماضي لبناء المستقبل؛ جاء هذا الكتاب بعنوان: (تاريخ اليابان
السياسي بين الحربين العالميتين) للكاتب الأستاذ الدكتور "حبيب
البدوي"، الصادر عن الدار العربية للعلوم في بيروت سنة ٢٠١٣م،
حيث يُعتبر مرجعاً علمياً مهماً في مجال الدراسات الأكاديمية
الصادرة باللغة العربية عن اليابان، ويُعالج الكتاب مختلف
الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية،
والإدارية، والعسكرية في اليابان، ويتميز بالوثوق الجيد المُستند
إلى ما سبقه من دراسات منشورة باللغة الإنجليزية، ويتضمن
فرضيات علمية رصينة، وحفل باستنتاجاتٍ جديدةٍ تؤسس لمزيد
من الأبحاث التاريخية الجديدة عن تطور اليابان في مرحلة ما
بين الحربين.

ويقع الكتاب في ٢٧٩ صفحة، ويتألف بشكلٍ رئيسٍ من مدخلٍ عن
اليابان قبل حقبة "مييجي"، يليه أربعة فصول، حيث يركِّز على
الفترة التاريخية الممتدة بين الحربين العالميتين، والتغيرات
السياسية، والتطورات العسكرية والاقتصادية التي رافقت هذه
الفترة، وركزت إشكاليَّاته النظرية وفرضيَّاته المنهجية على
محاولة إظهار وجهتي النظر: اليابانية، والغربية من
خلال تحليل أبرز التحوُّلات والانعطافات التي نقلت
اليابان من الديمقراطية إلى النظام الإمبريالي الذي
قاد إلى احتلال دول في الجوار الآسيوي، وصولاً إلى
الصدام العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تُعتبر اليابان نموذجاً فريداً في سياق التَّاريخ الإنساني ومراحل
تطوره، فتجربتها السياسية في الحكم تمايزت فيها عن باقي
التَّجارب الآسيوية بكونها تجربة واقعية لدولة آسيوية
استطاعت النهوض مرتين والوقوف ندّاً للقوى الغربية؛ ففي
النهضة التحديتية اليابانية الأولى خلال عصر الإمبراطور
"مييجي" (١٨٦٨ - ١٩١٢م) انتقلت اليابان من النِّظام
الإقطاعي الزراعي إلى النِّهج المركزي الصِّناعي، حيث وُلدت
الدولة الحديثة بنظامها السياسي المركزي واحتكاراتها المالية،
يحميها جيشٌ إمبراطوريٌّ متطور، ليزيد نفوذ العسكر في مؤسسات
الدولة. ويظهر النزوع الاستعماري الياباني، أما النهضة
التحديتية اليابانية الثانية فحدثت في أعقاب الحرب العالمية
الثانية (١٩٤١ - ١٩٤٥م) حيث انبعثت اليابان من بين رماد
القنابل الذرية لتبني منظومةً صناعيةً متقدمةً وضعها في
مصافِّ دول العالم الأول، والتنافس على المراكز المتقدمة في ريادة
دول العالم الصناعية .

فاليابان كنموذج آسيويٍّ تدرَّجت
من النظام الفيودالي إلى الدولة
المركزية التي تبعتها
الإمبراطورية الشمولية؛ لتعيش
حالياً في ظل النظام
الديمقراطي.



الفصل الثاني:

انتصار اليابان في الحرب العالمية الأولى وتوسيع نفوذها الإقليمي ١٩١٤ - ١٩٣١ م

ارتبطت هذه المرحلة بحقبة الإمبراطور العادل "تايشو"، حيث عرفت اليابان ديمقراطية التايشو، وساد مبدأ الديمقراطية في الداخل، والإمبريالية في الخارج. عاشت اليابان على صعيد السياسة الداخلية في ظل حكومات حزبية ديمقراطية، حيث سادت الأفكار الليبرالية بمختلف فئات المجتمع، وخفت سيطرة السلطة المركزية على الحراك السياسي الداخلي؛ مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية والاحتكارات المالية، أما على صعيد السياسة الخارجية فقد تحولت اليابان إلى دولة إمبريالية بامتياز، حيث سارعت للتدخل في شؤون الدول المجاورة، وتحولت إلى الدولة الإقليمية الأولى من خلال بروزها الإقليمي، تحولت إلى قوة مُهيمنة على الصعيد العالمي؛ فشاركت في مؤتمر "فرساي" وسائر المؤتمرات الدولية، وساهمت في إنشاء عصبة الأمم، وكذلك وقّعت على أبرز المعاهدات الدولية الساعية إلى الحد من التسلّح.

الفصل الثالث:

الإمبراطورية اليابانية في أقصى تجلياتها ١٩٣١ - ١٩٤١ م

خلال سنوات من تولّي الإمبراطور "شوا" العرش بصفة رسمية، عادت مراكز القوى العسكرية والاقتصادية لتأخذ موقع الريادة في قيادة المجتمع والدولة في اليابان، وسُرعان ما بدأت عسكرة المجتمع لتتحول اليابان إلى دولة توتاليتارية، مع المحافظة على فرادتها في تطبيق شموليتها الخاصة. مع تصاعد العسكرة ولدت إمبراطورية الحرب اليابانية التي يمكن وصفها بدولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية، كانت الأراضي الصينية هي مجال التوسع الياباني، خاصة بعد انهيار السلطة المركزية وسيطرة أمراء الحرب على مناطق شاسعة تحظى بكثافة سكانية، وتحتزن مواد خام حيوية.

أوجد تحالف رأس المال والعسكر دولة إمبريالية قوية وظفت جميع قدراتها الدبلوماسية والاقتصادية والتربوية والعسكرية لفرض هيمنتها الإقليمية وحماية نفوذها الدولي، أيضاً تمت معالجة التوجهات الجديدة للتيارات الثقافية والاجتماعية في ظل العسكرية، وتوضيح طريقة العسكرة الكاملة للاقتصاد الياباني.

الفصل الرابع:

اليابان في الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ - ١٩٤٥ م

طفى العمل العسكري على الحراك السياسي في تلك الفترة الزمنية التي سادها جو الحرب، مع تضجّر الصراع في القارة الأوروبية. تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مرحلتين: المرحلة الأولى: حدث فيها الهجوم الياباني الشامل، وخلالها كانت المواجهات العسكرية على الأرض تسير في صالح الإمبراطورية اليابانية، بالإضافة إلى الوقائع الحربية، تمّ توضيح الآثار الاجتماعية والثقافية لاندلاع الحرب، مع توضيح الوضع الاقتصادي في الداخل الياباني.

المرحلة الثانية: بدأ فيها الهجوم المضاد للحلفاء، وارتبطت كل حملة عسكرية كبرى بمؤتمر يُعقد بين الزعماء الغربيين، فتّم شرح هذا الترابط وتفصيل التداخل بين الوعيد السياسي والضغط العسكري، وهنا استخدم الكاتب الوثائق الخاصة بالرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، وبعضها مكتوب بخط يده، إضافة إلى محاضر الاجتماعات في البيت الأبيض، والتقارير الاستراتيجية لوزارة الدفاع الأمريكية.

الخاتمة

تناول فيها الكاتب الفترة الانتقالية، حيث وقعت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي المباشر، وظهرت آثار الحرب وتداعياتها على الدولة اليابانية والشعب الياباني، وكانت بداية النهاية لهذا الاحتلال عام ١٩٥١ م، مع توقيع اتفاقية "سان فرانسيسكو" التي بدأ العمل بها عام ١٩٥٢ م. عادت اليابان دولة حرة مستقلة من جديد، وتحولت إلى قوة اقتصادية عالمية يحركها مجتمع عالي النظام والتعليم، حيث تُشكل الطبقة الوسطى فيه أكثر من ٩٠٪ من مكوناته مما يحفظ السلم الاجتماعي، ويُنمي الطموح الجماعي؛ من أجل زيادة الكفاءة المالية التي تُعزز مكانة اليابان على الساحة الدولية.



مسألة تايوان والصراع الصيني الأمريكي في المحيطين الهادي والهندي

د. خالد هنية

باحث في الشؤون الاستراتيجية والدولية

شكّلت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" إلى جزيرة تايوان خطوة استفزازية لجمهورية الصين الشعبية، واعتبرتها الصين وكذلك الكثيرون من المهتمين بالشؤون الدولية فعلاً متهوراً حيال السياسات الأمريكية، في المقابل حظيت هذه الزيارة بدعم كبير من المتشددين الديمقراطيين والجمهوريين ومجلس النواب الأمريكي، تهدف الزيارة بشكل أساسي إلى منع كل من الصين وروسيا من تشكيل حلف تنضم إليه دول أخرى، يؤدي إلى بروز قوة جديدة تهدد عالم القطب الواحد، أو الحد من فرص التقارب بين الأطراف.

ويمكن اعتبار زيارة "بيلوسي" ودعم أمريكا لتايوان عسكرياً بمثابة الخطوة الاستباقية التي تحاول من ورائها أمريكا تأكيد نفوذها في شرق آسيا، ودعم تحالفاتها وإقامة تحالفات جديدة وذلك من خلال بث حالة من التخويف والرعب في قارة آسيا من تغلغل التنين الصيني، وتجنباً للسيناريو الروسي في أوكرانيا الذي زعزع أركان البيت الأبيض، وأظهر حالة من التلكؤ والريبة في السياسات الخارجية لواشنطن ومواقفها الرسمية، وبشر فعلياً بنهاية الهيمنة الأمريكية على العالم. ليس نظرياً فحسب بل عملياً أيضاً، لاسيما وأن التوتر بين روسيا وأمريكا تجاوز مرحلة التعطّل السياسي والدبلوماسي ليتصل بحالة من التأهب العسكري.

الأزمة في تايوان والنظام الدولي

تتمثل استراتيجية الولايات المتحدة في تأمين نفوذها في المحيط الهادئ والهندي في إطار الحفاظ على الهيمنة في ثلاثة اتجاهات وهي: حماية الحلفاء، وتحقيق الردع، وتأمين النفوذ، يمكن فهم أن واشنطن تخلت تماماً عن دبلوماسية الغموض؛ لتكشف عن نواياها الحقيقية الرامية إلى العمل بكل الوسائل الممكنة لتحقيق استقلال تايوان، أو على الأقل إثارة الفوضى لتحقيق مصالحها المتمثلة أساساً في المحافظة على تواجدتها العسكري في بحر الصين الجنوبي، وفي نطاق ما تطلق عليه أمريكا "سلسلة الجزر الأولى"، والتي تتضمن قائمة بالأراضي الصديقة للولايات المتحدة المحيطة بالصين.

ويمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في المضيق أو الدول المحيطة به، مرت بعدة مراحل مرتبطة بطبيعة السياسات التي تبنتها مع الصين، بدءاً من انتصار الثورة الشعبية في عهد "ماوتسي تونغ"، وصولاً لسياسة الانفتاح التي عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والتي كانت تقابلها سياسة الاحتواء التي تبنتها الإدارة الأمريكية في عهد "هنري كسينجر" في سبعينيات القرن الماضي، ومنذ عام ١٩٧٩م، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه تايوان تقوم على بُعدين: القبول بمبدأ الصين الواحدة من ناحية، وأن يتم تحقيق هذا المبدأ من خلال الوسائل السلمية بموافقة شعبية من ناحية أخرى، وقبلها تم الاتفاق عليه في المجتمع الدولي وتمخض عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٧١م، والذي أكد على أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل القانوني الوحيد للصين في منظمة الأمم المتحدة.

وتبرز أهمية الصراع هنا في مسألة إقليم أو مضيق تايوان، الذي يُمثل قيمة استراتيجية للقوى الفاعلة التي تتعاون فيه، حيث إنه يفصل بين الصين وإقليم تايوان كما يفصل بين البحر الشرقي والبحر الجنوبي للصين، كما أنه يمثل المنطقة الاقتصادية الخالصة لسياسة الصين الواحدة، على اعتبار أن تايوان جزء من الصين الأم التي انفصلت عنها في الماضي، ويبلغ طوله ١٨٠ كلم، وعرضه في أضيق نقطة ١٣٠ كلم، ويُعد مضيق تايوان الطريق الرئيس للسفن التجارية التي تخرج من الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية للأسواق الأميركية.



الخاتمة:

تبقى الحكمة الصينية في طبيعة إدارة المواجهة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً سيدة الموقف، وهو ما يمكن أن ينبئ بشكلٍ جديدٍ للحروب الحديثة -ليس جزماً- بل احتمالاً مرتبطاً بالسياق التاريخي في التحولات الكبرى، وكذلك في ظلّ إصلاح أعطاب الاستراتيجية الأمريكية في العالم في ضوء الحفاظ على النظام أحادي القطبية، أو تكريس مبدأ الحفاظ على شكل النظام الدولي بالطرق التي تجعل القوى تتحمل أدوارها في النظام لا أن تكون محمولةً فيه، بصورةٍ تدمج بين مساحات القوى وبين الحفاظ على تلك الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما يشير إلى أن أمراً كهذا وفق المنظور الواقعي لا يمكن أن يتم إلا بالوصول لحتمية الصراع بين القوى تجعل المشهد أكثر تعقيداً لصالح قوىٍ تستطيع فرض واقعٍ جديدٍ، خاصةً في ظلّ اضطراب مفهوم تعدد الأقطاب الذي تدعو له القوى، وطبيعة الشكل الذي سيكون عليه النظام في المستقبل، فهو تحدٍّ آخر تدركه الولايات المتحدة، وتستثمر فيه في تجليس حالةٍ تخدم وضعها الاستراتيجي.

الدمج بين القوة الناعمة (الاقتصاد) والخشنة (الخيار العسكري) مضافة إليه الحكمة الصينية، ونقصد هنا تكثيف المناورات، وزيادة الاقتراب من المضيق، ورفع الإمكانيات العددية في البحر والتي تزيد من فرص زيادة القوة في المضيق على حساب قوة الولايات المتحدة، وهو ما يجعل هذا الضغط يساهم بضغطٍ أعلى في المجال الاقتصادي، ما يسمح للقدرات الصينية أن تسير بهدوءٍ وحذرٍ وفق سياسة النفس الطويل التي تتمتع بها، لذلك فإنّ المرحلة القادمة لا تنبئ بحسم الملف في فترةٍ قريبة، وصولاً للحرب، فإنّ تحدياتها كبيرة، ستحقق أهدافها ولكن مع مزيدٍ من الوقت، المتغير الأهم الذي وضعته أمريكا الاستنزاف أو تفجير الملفات في النطاقات القريبة (خندق طريق الحرير) وهو عاملٌ مؤثرٌ على الرؤية الصينية.

أو استخدام الصين للحرب الاقتصادية البحتة مع الحفاظ على مناوشاتٍ عسكريةٍ في محيط المضيق تهدف لرفع حالة التأهب لدى القوات الصينية، وزيادة الدافعية لدى الشعب وتجييشه تجاه قرار الدولة، والسيطرة دون إحلال الخراب، فمبدأ الصين الواحدة كما أنه يقوم على وحدة الأقاليم، فإنه أيضاً يقوم على أن شعب تايوان جزءٌ من الشعب الصيني، وهذه الصبغة أو النظرة العامة للقيادة والشعب حيال هذا الملف، فالوصول للمواجهة لن يكون حلاً على المدى الاستراتيجي، وبالتالي تأخذ المناورات طابعٍ الحفاظ على استراتيجيات الصين في مضيق تايوان كجزءٍ من مجالها القومي الحيوي.

لذلك؛ فإنّ هذا النقاش لا يعني بالضرورة فقدان السيطرة بالنسبة للولايات المتحدة، خاصةً وأن زيادة التحديات للدول الحلفاء المحيطة بالصين ستزيد من اعتماديتهم الذاتية، وهو ما يخفف من أعباء الحماية وبالتالي ربما تُشير السياسة الأمريكية في سلوكها ومواقفها إلى ضرورة تحمّل القوى لأعباء النظام الدولي، إذا ما ماثلناه برؤية "ترامب" الشرق أوسطية (عليهم أن يدفعوا)، وهو ما يؤسس لانسحابٍ هادئٍ يزيد من الحفاظ على الحماية دون التحمل الكامل للمسؤوليات على النفوذ، مما يدفع القوى لتحمل المسؤوليات، وهذا لا يعني أنه تكتيكٌ ناتجٌ عن استقرارٍ في استراتيجياتها، فهذاها لهذا الخيار ناتجٌ عن تحديات النفوذ المتعددة، أهمها القدرة في الإنفاق على النفوذ.

وفي المقابل؛ إن المسألة كذلك معقدةً أيضاً للطرف الصيني في ضوء تلك التهديدات، بمعنى أن الصين التي تتبنى سياسة الهدوء في الممرات الحيوية، وهو ما يتطلب منها مرونةً أعلى وحكمةً كبيرةً في طبيعة الحفاظ على استراتيجياتها كذلك، حيث إن رؤيتها الاقتصادية والسياسية -خطة الحزام والطريق- تقوم على سياسة الصعود الآمن، وهو ما قد ينبئ بزيادة المخاطر بالنسبة لها، خاصةً وأنّ هناك تحدياتٍ متعددةٍ لخندق طريق الحرير، خلقتها الإدارات الأمريكية للصين في السابق.

وهنا يمكن القول إن قراءة الأحداث تصب في عدة اتجاهات:

بين رؤيةٍ أمريكيةٍ تحاول الحفاظ على استراتيجياتها لإصلاح أعطابٍ تراجع هيمنتها، أو زيادة تحمل الأعباء بالنسبة للصين المحمولة في النظام الدولي من وجهة نظر أمريكا، وبين دفع القوى الحليفة للولايات المتحدة بتحمل أعباء النفوذ معها، فإن ذلك يحاول أن يحد من هذا التراجع، وهنا يمكن طرح مجموعةٍ من الخيارات المحتملة في الفترة المقبلة:

وفي السياق ذاته على مرّ تلك الاستراتيجيات، وصولاً لهذه المرحلة يُمكن تفسير المشهد في الأزمة من ملف تايوان في سياق التحولات البنيوية في النظام الدولي، وكذلك الإجراءات التي تتخذها القوى حيال بعضها، وهو ما يزيد من تفجير الأزمات المحلية والإقليمية، وعليه فإن مسألة تايوان لا تقتصر على الإقليم فحسب؛ وإنما مرتبطة في قضية حماية الاستراتيجية الأمريكية في تواجدها في المحيطين الهندي والهادئ لتأمين مصالحها هناك، إذا ما اعتبرنا أن المضيق يمثل العقدة والركيزة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية، الأمر الذي يتطلب حزمًا أكبر للحفاظ على منظور الهيمنة والسيطرة تجاه المخاوف والتهديدات الناشئة هناك

وبالتالي فإن هذه العقدة تخلص إلى أن التخلي عن ملف تايوان لدى أمريكا يعني خسارتها حماية حلفائها أو تراجع حالة التعاون، وهذا سينعكس سلباً على حلفائها التقليديين المحيطين بالصين، وممكن أن تحدث فجوة أكبر من الرغبة الأمريكية لـ كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة، والفلبين، والتي تمثل مركز عمليات متقدم للقواعد العسكرية الأمريكية، وضعف الثقة حيال تلك الدول يزيد من المخاطر المحيطة بها، مما يزيد من المخاطر الناشئة عن فقدان تعهدات الحماية التقليدية، وهو ما يسمح تلك القوى الحليفة معالجة التهديدات بشكل ذاتي، الأمر الذي سيساهم في تفكيك وزيادة تحديات مصالح الولايات الأمريكية، مما يزيد حجم التحديات التي تحيط بها، خاصةً وأن هناك ملفات أخرى لا تقل أهمية متفجرة كالثقافة الأوكراني، من وجهة النظر الأمريكية في إضعاف نفوذها الدولي.

السوشي

وظهر كنوع من الحلول للمشكلات التي كانت تواجه المزارعين الذين يصطادون السمك من النهر، فكلما تمكنوا من الصيد كان السمك يفسد من الحرارة قبل أن يتمكنوا من أكله، مما اضطرهم لاستخدام طريقة تُبجّن فساد، واتّضح أنّ الأرز الذي ينمو في الحقول المحيطة هو مادةٌ حافظةٌ مثالية، فأولًا كانت الأسماك تُفرك بالملح وتُملأ به وتوضع في برميل حتى تجفّ لمدة أسابيع، ثم يُزال الملح ويوضع السمك مع الأرز في البراميل الخشبية، ويوضع عليها حجر كبير، وتترك لتتراخ.

وبعد أشهر أو سنة، يتمّ التخمر اللاهوائي، وفيه يتحول السكر الموجود في الأرز إلى أحماض تمنع نمو الكائنات الدقيقة المسؤولة عن التعفن وفساد اللحم، وكلّما اقتضت الحاجة كانوا يفتحون البرميل، ويزيلون الأرز ويأكلون السمك المتبقي.

ومن هنا بدأ السوشي البدائي المعروف باسم "ناري سوشي" في الانتشار من نهر "ميكونغ" إلى ماليزيا، واندونيسيا، والفلبين جنوبًا، ثم الصين وظل لسنوات طعام الفقراء، ويُفضله من يعملون بالقرب من حقول الأرز.

عندما نسمع كلمة "سوشي" يذهب تفكيرنا مباشرة إلى اليابان، البلاد التي ترتبط في خيال العامة لا إرادياً بهذه الوجبة، فقُباب الأرز المليئة بالخل والمُغطاة بشرائح رقيقة من الأسماك، ليست مجرد وجبة بل هو طبق له تقديرٌ في "طوكيو".

لكن ما لا تعرفه أو لا يعرفه الكثير من الناس أنّ السوشي ليس يابانيًا، بل يقول البعض أنّه ظهر في وقت ما بين القرنين الخامس والثالث قبل الميلاد، في حقول الأرز على ساحل نهر "ميكونغ" الذي يجري عبر الصين، وتايلاند، وفيتنام، وبورما وغيرها، ويصّب في نهر الصين الجنوبي.

ويقال أنّ "ناري سوشي" وصل إلى اليابان في عام ٧١٨م، في عهد الإمبراطورة "غينشو"، واتّخذت بعض الخطوات لجعله أكثر قبولاً لأن كثيرًا من اليابانيين استأؤوا من رائحته، وبدلاً من إبقاء السمك بالبرميل أشهرًا أو سنوات، اختزلت عملية التخمر إلى أسابيع قليلة، وهذا يعني تكوين حمض أقل، وهو ما يعني التقليل من الرائحة.

تلك الطريقة جعلت الأرز لاذعاً على نحو مقبول ولطيف، ويمكن أكله مع السمك بعد أن كانوا يتخلصون منه، وفي القرن الثاني عشر، ومع النُّمو والتطور الحضاري والتجاري وتسارع الحياة، جعلت مسألة الحفظ أوقاتاً طويلة ذات أهمية أقل، واحتاج الناس إلى طريقة أسرع وأسهل للتخضير، وقبل حلول منتصف القرن السابع عشر، قاد هذا إلى ظهور شكل ثالث للسوشي، عُرف باسم "هايا سوشي" أي السوشي السريع، وفي هذا النوع استُبعدت عملية التخمر تماماً، وبدلاً من انتظار تحول السكر الموجود في الأرز إلى أحماض، كانوا يضيفون الخل بكل بساطة، ومع الوقت أصبحت كل منطقة لها مستها الخاصة في صناعته.

تلا ذلك ظهور الشكل الرابع من السوشي، والذي يتكون من شرائح من السمك على أرز مُتبّل بالخل، وكانت السمكة تُعامل بطريقة مختلفة، فقبل تقديمها، كانت كل شريحة تُغمّر بحرص في الخل أو بصلصة الصويا، أو تُغلف بطبقة سميكة من الملح، لكي تضمن تناسق الطعم، وتضمن بقاءها طازجة فترةً على الأقل.

سُمي هذا السوشي "إيدو ماي" على اسم مدينة "إيدو" أو "طوكيو" حالي، وهو المكان الذي ظهر فيه هذا النوع في عشرينيات أو ثلاثينيات القرن السابع عشر.

وبفضل تطور التلاجات والتبريد، أصبح من الممكن للمرة الأولى استخدام شرائح السمك النيء، وازدادت شعبية أنواع الأسماك الأخرى أيضاً، فبينما كان السمك الدسم مثل التونة مهملاً؛ بسبب عدم وجود طريقة مناسبة لطهيهِ أو معالجته، يمكن الآن تقديمه طازجاً في أي وقت.

لكن على الرغم من الحشد للسوشي باعتباره ذروة الثقافة اليابانية وبعد الحرب العالمية الثانية، ساعد الاحتلال الأمريكي وسهولة السفر الدولي المتزايدة في نقله عبر المحيط الهادي وبعده، ومنذ ذلك الحين، قُدمت أشكال أكثر ابتكاراً وتنوعاً في جميع أنحاء العالم.



فوميو كيشيدا

انتخب "فوميو كيشيدا" صاحب الخمسة وستين عاماً رئيساً لوزراء اليابان في أكتوبر/ ٢٠٢١م. بعد فوزه بأغلبية الأصوات في مجلسي البرلمان. وشغل منصب وزير الخارجية سابقاً، وفاز في انتخابات زعامة الحزب "الليبرالي الديمقراطي الحاكم" في ذات العام، خلفاً لرئيس الوزراء السابق "يوشيهيدي سوغا" الذي تنحى عن منصبه على خلفية انتقادات بشأن تعامله مع جائحة كورونا.

ولد كيشيدا في "طوكيو" عام ١٩٥٧م، وتعود أصوله إلى "هيروشيما"، ونشأ في عائلة سياسية؛ حيث كان والده وجده سياسيين سابقين وعضوين في مجلس النواب. وأيضاً رئيس الوزراء الأسبق "كييتشي ميازاوا" هو أحد أقاربه، ودرس الابتدائية في "كوينز" في "نيويورك"، حيث كان يعمل والده في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، ودرس القانون في جامعة "واسيدا"، ويعتبر نفسه من جماهير "الأممي"، وقد تعهد بتقديم الدعم المائي لصناعة الرسوم المتحركة اليابانية خلال رئاسته.

الحياة السياسية

عمل سكرتير لعضو في مجلس النواب، ثم انتخب لعضوية مجلس النواب في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٣م، ممثلاً لدائرة "هيروشيما الأولى".

شغل كيشيدا منصب وزير شؤون "أوكيناوا" فترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، وتم تعيينه وزير دولة مسؤول عن شؤون المستهلك وسلامة الغذاء في حكومة رئيس الوزراء "ياسو فوكودا" في عام ٢٠٠٨م. وكان أيضاً وزير الدولة المسؤول عن العلوم والتكنولوجيا في حكومة "فوكودا"، وتولى منصب وزير الخارجية في ٢٦/ديسمبر/٢٠١٢م.

فاز كيشيدا على "تارو كوتو" -الذي كان مسؤولاً عن حملة التطعيم في البلاد- في جولة الإعادة في الانتخابات، وفاز بسهولة في التصويت في مجلس النواب الذي يهيمن عليه الحزب "الليبرالي الديمقراطي الحاكم"، إذ حصل على (٣١١) صوتاً مقابل (١٢٤) لزعيم المعارضة "يوكيو إيدانو"؛ ليصبح رئيس وزراء اليابان.

تكونت حكومته التي تولت مهامها في ٤/أكتوبر/٢٠٢١م، من (٢١) عضواً، من بينهم (١٣) انضموا إلى مجلس الوزراء لأول مرة، بينما كان من بينهم اثنان: "توشيميتسو موتيجي"، و"نوبو كيشي" اللذان احتفظا بمنصبيهما من الحكومة السابقة في عهد "سوجا".

البرنامج الانتخابي

شمل البرنامج الانتخابي: عوداً بمراجعة معدل الضريبة على الدخل المالي عالي القيمة، والتعهد بالتعليم للطبقة المتوسطة، ودعم نفقات الإسكان، ودعم إعادة التعليم للكبار العاملين، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخلق بيئة يمكن للناس العمل على نفس المستوى في المدن والمناطق الريفية، والعمل على "عالم خالٍ من الأسلحة النووية"، وألف كتاباً بعنوان "عالم خالٍ من الأسلحة النووية"، متأخراً بقصف مسقط رأسه بالقنبلة النووية خلال الحرب العالمية.

بالنسبة لكيشيدا يعتبر نزع السلاح النووي قضية يجب أن يطلق عليها اسم "العمل الحياتي"، معلناً أنه سيقضي حياته في مواجهة تحديات نزع السلاح النووي، وخلال فترة توليه منصب وزير الخارجية، اتخذ من هذا هدفاً وسعى لتحقيقه في عدة محافل دولية، ونتيجة لذلك؛ قام وزراء خارجية مجموعة السبع -بمن فيهم وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا- وهي قوى نووية، بزيارة "حديقة هيروشيما التذكارية للسلام"، تلاها زيارة أوباما التاريخية لـ "هيروشيما" بجهود من كيشيدا.

مدينة كيوتو

الأماكن السياحية في كيوتو

● ممشي الفيلسوف

هو ممرٌ بسيطٌ للمشاة، يمتدُّ إلى جانب قناةٍ في كيوتو، وعلى جانبيّ المشى توجد أشجار الكرز التي تمنح الطريق مظهرًا خلّابًا مع مجموعةٍ من المناظر الطبيعية الفريدة، وعلى الرغم من أنّ المشى يمتد لأقصر من ميلين، لكنّه يمر بعددٍ من الأضرحة والمعابد المهمة، سمي بذلك نسبةً للفيلسوف "نيشيدا كيتارو".

● منطقة جيون

تعتبر منطقة جيون الواقعة على ضفاف نهر "كامو" واحدة من الأماكن القليلة المتبقية في كيوتو، حيث يمكن للسّياح المشاركة في الطقوس التقليدية اليابانية فيها، بما في ذلك ثقافة المقهى، والتي تتمثل في تجربة خدمة الشاي التقليدية الكاملة أو حتى وجبة محلية وسط الأجواء اليابانية الأصيلة، حيث تقوم "فتيات الجيشا" -وهن مضيفات وفنانات يابانيات- بالمشاركة في تلك التجربة للترفيه عن الضيوف، كجزء من تراث اليابان، ويعود تاريخها إلى ٤ آلاف عام.

● قلعة نيجو

هي قلعة الأرض المسطحة في كيوتو، تتكون القلعة من حلقتين مركبتين من التحصينات، تضمّ المبنى المركزي وهو قصر "نينمورو"، والعديد من مباني الدعم والحدائق الجميلة، وتقع القلعة على مساحة ٢٧٥ ألف متر مربع، القصر نفسه مصنوع من خشب السرو والورق الذهبي، جنباً إلى جنب مع السقوف ذات السيفساء الذهبية.

● غابات أراشياما للخيزران

تعدّ من أشهر معالم جذب السّياح في كيوتو، وتمثل زيارتها تجربة مذهشة، حيث يمكن للسّائح الوقوف إلى جانب الملايين من سيقان الخيزران الخضراء التي تنمو مباشرة باتجاه السماء، ويوجد بها العديد من المعابد والمقابر والحدائق الصغيرة، بالإضافة إلى جبل القروود الشهير.

تقع كيوتو في القسم الجنوبي الغربي من جزيرة "هونشو" في سهل "كاساي"، ويمر فيها نهر "كاتسورا" و"كامو"، وتحيط بها الجبال من ثلاث جهات -الشمال والغرب والشرق-، خُطت مدينة كيوتو وفق تصاميم المدن اليابانية، غير أنّها أخذت خاصيةً فريدة عن بقية المدن الأخرى، حيث تأخذ المدينة شكلاً مربعاً. تشكّل السياحة قاعدةً مهمةً في اقتصاد كيوتو، فتراث المدينة الثقافي يجعل منها مقصداً سياحياً، إضافةً إلى الطبيعة الخلابة التي تتميز بها المدينة، ففي عام ٢٠٠٧م، تمّ اختيارها ثاني أجمل مدينة في اليابان، وتتميز أيضاً بالأكولات التي تختزل عُمق حضارة اليابان فيها، كما تمتلك أزيد من ٢٠٠٠ معلم تراثي سياحي فيها، كلّ تلك الأسباب مجتمعة جعل منها أكبر قطبٍ سياحي في البلاد اليوم.

تعدّ كيوتو العاصمة الثقافية لليابان وقلبها الثقافي النابض، وتعتبر طبيعتها انعكاساً للسحر الريفي الياباني الباهر، عُرِفَت قديماً باسم "هييان كيو" أي عاصمة السلام، كانت كيوتو العاصمة السابقة لليابان حتى عام ١٨٦٨م، كما ظلت المدينة ولفترة طويلة العاصمة الدينية لليابان، احتضنت البلاط الإمبراطوري لأكثر من ألف عام، بلغ عدد سكانها حوالي ١.٥ مليون نسمة.



الصراع

الإسرائيلي الفلسطيني

انتظار لحل عادل دام عقود



K. C. Tyagi

سياسي هندي بارز

عضو سابق في مجلس الشيوخ في البرلمان الهندي

لم يكن تقرير لجنة الأمم المتحدة الصادر بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي أكد أن "إسرائيل" تريد السيطرة الكاملة على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون، التقرير الأول الذي يصدر عن هيئة رقابية دولية لحقوق الإنسان، تؤكد على التغلّ الإسرائيلي لاحتلال المناطق الفلسطينية، فهذه حقيقة مزعجة سادت لما يقرب من ستة عقود حتى الآن.

احتلال "إسرائيل" للمناطق الفلسطينية مستمر بلا توقف منذ احتلالها الأولي عام ١٩٦٧م، والذي يتزامن مع محاولة تغيير التركيبة السكانية الديموغرافية من خلال الإبقاء على بيئة قمعية للفلسطينيين وبيئة مُواتية للمستوطنين الإسرائيليين، وأي شخص لديه فهم أولي للجغرافيا السياسية سيدرك أن "إسرائيل" ليست القوة المركزية العاملة في مهمة احتلال فلسطين، بل وعلى العكس تمامًا فمصدر قوتها في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة.

وطالما كانت الولايات المتحدة واحدة من أوائل الدول التي أعربت عن تعاطفها ودعمها الضمني لـ "لدولة اليهودية" منذ عام ١٩٤٨م، وأول دولة تعترف بـ "إسرائيل" رسميًا، كما لعبت دورًا في تعزيز مصالح "إسرائيل" في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، عوضًا عما قدمته من مليارات الدولارات من المساعدات وتوفير سوق ضخمة للسلع الإسرائيلية، ولعل السبب الآخر وراء فشل الجهود الرامية إلى تأمين حقوق الفلسطينيين؛ هو العلاقات القوية التي تربط معظم دول الاتحاد الأوروبي بـ "إسرائيل" والتي هندستها الولايات المتحدة.



العدوان الإسرائيلي أصبح أكثر حدة بالتزامن مع زيادة الخلاف بين دول منظمة التعاون الإسلامي خاصة دول الخليج، ودفع الصراع بين الكتلة التي تقودها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأخرى التي تقودها قطر، الكتلة الأولى إلى التقارب مع "إسرائيل".

وحالة اليأس من إمكانية إيقاف برنامج إيران النووي وخلق حصن ضد هيمنتها الإقليمية أجبر السعودية على التحالف مع "إسرائيل"، وبات واضحًا أيضًا للعالم أن الخلاف بين تركيا والسعودية وبين الدول الإسلامية والعربية، حال دون صدور دعوة جماعية من العالم الإسلامي لإدانة العدوان الإسرائيلي. إن الامتياز الأول لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو النظرة القائمة على حقوق الإنسان وليس على المصالح، ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقيد الولايات المتحدة على وجه السرعة من أن تصبح صاحبة مصلحة أو طرفًا في الصراع، لأنها كانت دائمًا تشعل النار بدون أي مساهمة كبيرة، والأهم من ذلك أنه سيتعين على العالم إدراك أن ما تم القيام به لا يمكن التراجع عنه في عالم ممتلك للأسلحة النووية.

ينبغي للعالم أن يحاول تهيئة بيئة سلام من خلال إقامة توازن بين الشعبين اليهودي والفلسطيني، وضمان أن تضع "إسرائيل" أسلحتها جانبًا، وأن تفرض وقفًا لإطلاق النار، وأن تتعهد بعدم مواصلة غزو الأراضي المتبقية، ويمكن بعد ذلك إجراء مفاوضات سلام بين البلدين، تشمل دولًا غير مُتحيزة كأطراف للمفاوضات. ومع ذلك، فإن الشرط الأكثر إلحاحًا هو إجبار "إسرائيل" على الالتزام باتفاقية جنيف الرابعة من خلال تأمين حقوق الإنسان للفلسطينيين، وخاصة أولئك المحاصرين في قطاع غزة، كما وينبغي لـ "إسرائيل" أيضًا أن تلتزم بحكم محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤م؛ الذي طلب منها حماية حقوق مواطني فلسطين تحت احتلالها وفقًا للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، يجب على الدول الغربية التوقف عن الدفاع عن "إسرائيل"، والامتناع عن منحها ترخيصًا لمواصلة انتهاك حقوق الفلسطينيين.





Asia Middle East Forum
Asya ve Orta Doğu Forumu
منتدى آسيا والشرق الأوسط

أقسام موقعنا بحلته الجديدة

- مجلة آسيا بوست
- الأبحاث والدراسات
- المقالات والتقارير
- مؤتمرات دولية
- الإعلام الرقمي
- الفعاليات والأنشطة

زوروا موقعنا 🌐 www.ameforum.net



خطوة جديدة في مشوار قديم